الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الفرع: علوم التسيير

التخصص: إدارة مالية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر بعنوان:

دور المراجعة الداخلية في تحسين القوائم المالية – دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية ميلة-

إعداد الطلبة		المشرف
1	حدادة سارة	بودياب مراد
2	حراق فتيحة	

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ(ة)	الجامعة	الصفة
هولي فرحات	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
بودياب مراد	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا
عزي فريال منال	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	ممتحنا

السنة الجامعية 2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

دعاء

اللهم لا تجعلني أصاب بالغرور إذا نجحت وباليأس إذا أخفقت، وذكرني أن الإخفاق هو التجربة التي تسبق النجاح.

اللهم إذا أعطيتني النجاح فلا تأخذ تواضعي، وإذا أعطيتني تواضعًا فلا تأخذ اعتزازي لكرامتي.

اللهم امين.

شكر وعرفان

الشكر و الثناء لله عز وجل أولا على نعمة الصبر و القدرة على إنجاز العمل، فالله الحمد على هذه النعم.

نتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى أستاذنا الفاضل الدكتور "بودياب مراد" الذي تفضل بإشرافه على هذه المذكرة، و لكل ما قدمه لنا من توجيهات وإرشادات لإتمام هذا العمل على ما هو عليه فله أسمى عبارات الثناء والتقدير.

ونتقدم بخالص الشكر للسادة أعضاء لجنة المناقشة ولكل الأساتذة الذين كان لهم الفضل خلال مشوارنا الدراسي.

كما نشكر كل من ساعدنا من قريب أو بعيد.

الإهداء

الحمد لله و كفى و الصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى أما بعد:

الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضله تعالى مهداة إلى الوالدين الكريمين حفضهما الله

وأدامهما نورا لدربي

لكل العائلة الكريمة التي ساندتني ولا تزال من

إخوة و أخوات

إلى كل الأصدقاء، إلى كل أساتذتي وأهل الفضل علي

والى من كان لهم أثر على حياتي بشكل إيجابي

سارة

الإهداء

إلى اللذان كانا سببا في وجودي في هذا الكون، وكانا لهما الفضل في تربيتي وتعليمي وجعلاني أصل إلى ما أنا عليه ولم يبخلا علي بالنصح والإرشاد وغمراني بعطفهما وحنانهما وبثا في العزم والصبر.

إلى أمي الكريمة أطال الله في عمرها وألبسهما لباس الصحة والعافية وليكون نبراسا في حياتي. وإلى أبي الغالي الذي كان قدوتي وسندي في هذه الحياة.

وأهدي إلى جميع أفراد أسرتي من أخواني وأخواتي كبيرا وصغيرا وإلى جميع الأهل

إلى جميع رفيقات الدرب

إلى رفيقة الدرب التي قاسمتني مشوراي الدراسي "سارة"

وأخيرا إلى كل من ذكرهم عقلي ورافقوا دربي وأحبهم قلبي ونسيهم قلمي أقول لهم شكرا.

نتيجة

ملخص الدراسة

تهدف هذه المذكرة إلى دراسة دور المراجعة الداخلية في تحسين القوائم المالية وذلك من خلال معالجة الإشكالية الرئيسية التي تتمحور حول جودة القوائم المالية، حيث قمنا بالتطرق إلى الموضوع من مختلف جوانبه النظرية بداية بالتعرف على المراجعة الداخلية ثم التعرف على القوائم المالية والتطرق أيضا إلى جودة القوائم المالية، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة قمنا بالجانب التطبيقي منه بإعداد استمارة استبيان، ثم استخدامها مع مجموعة من محافظي الحسابات وخبراء المحاسبة، وقد تم تحليل البيانات المتحصل عليها من استمارة الاستبيان باستخدام برنامج التحليل الاحصائي SPSS وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة بين المراجعة الداخلية وجودة القوائم المالية.

الكلمات المفتاحية: المراجعة الداخلية، القوائم المالية، جودة القوائم المالية.

Summary:

This memorandum aims to study the role of internal audit in Improving the financial statements by addressing the main problem that revolves around the quality of financial statements, where we have addressed the subject from its various theoretical aspects, starting with identifying internal audit, then identifying the financial statements and also addressing the quality of financial statements, To achieve the objectives of this study, we have prepared a questionnaire form and then used it with a group of account governors and accounting experts, and the data obtained from the questionnaire form were analyzed using the statistical analysis program SPSS, and the study found that there is a relationship between internal audit and the quality of financial statements.

Key words: internal audit, financial statements, quality of financial statements.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

دعاء II
شكر وعرفان III
الإهداء IV
الإهداء V
ملخص الدراسة VI
Summary: VII
فهرس المحتويات: IX
قائمة الجداول: XIII
قائمة الأشكال: XVI
مقدمة: ..... أ
الفصل الاول: الاطار النظري للمراجعة الداخلية
تمهيد:..... 6
المبحث الأول: ماهية المراجعة الداخلية 7
المطلب الاول: التطور التاريخي ومفهوم المراجعة الداخلية..... 7
المطلب الثاني: أهمية و أهداف المراجعة الداخلية 8
المطلب الثالث: أنواع المراجعة الداخلية 10
المطلب الرابع: دور المراجعة الداخلية 12
المبحث الثاني: الممارسة العملية للمراجعة الداخلية..... 14
المطلب الأول: الخطوات الرئيسية لمهمة المراجعة الداخلية 14
المطلب الثاني: خدمات المراجعة الداخلية..... 17
المطلب الثالث: وظائف المراجعة الداخلية 17
المطلب الرابع: أدوات المراجعة الداخلية:..... 18

المبحث الثالث: معايير المراجعة الداخلية 24
المطلب الأول: معايير الصفات 24
المطلب الثاني: معايير الأداء 26
المطلب الثالث: معايير نطاق الراجعة الداخلية 28
المطلب الرابع: معايير إدارة قسم المراجعة الداخلية 29
خلاصة 32
الفصل الثاني: مساهمة المراجعة الداخلية في تحسين القوائم المالية
تمهيد:..... 34
المبحث الأول: ماهية القوائم المالية 35
المطلب الأول: مفهوم القوائم المالية 35
المطلب الثاني: أهداف القوائم المالية 35
المطلب الثالث: القوائم المالية والتقارير المالية 37
المبحث الثاني: أنواع القوائم لمالية 39
المطلب الأول: الميزانية..... 39
المطلب الثاني: جدول حسابات النتائج..... 44
المطلب الثالث: جدول تدفقات الخزينة 45
المطلب الرابع: جدول التغير في الأموال الخاصة والملاحق 49
المبحث الثالث: علاقة المراجعة الداخلية بجودة القوائم المالية..... 51
المطلب الأول: مفهوم و خصائص جودة القوائم المالية..... 51
المطلب الثاني: مستخدمو القوائم المالية 52
المطلب الثالث: مساهمة المراجعة الداخلية في تحسين جودة القوائم المالية 53
خلاصة 54
الفصل الثالث: دراسة ميدانية حول دور المراجعة الداخلية في تحسين جوة القوائم المالية
تمهيد..... 56

المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة 57
المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة 57
المطلب الثاني: أساليب المعالجة الإحصائية 59
المطلب الثالث: اختبار أداة الدراسة 60
المبحث الثاني: تحليل بيانات و نتائج الدراسة و اختبار الفرضيات 69
المطلب الأول: تحليل البيانات الشخصية لعينة الدراسة 69
المطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسة 75
المطلب الثالث: اختبار الفرضيات 85
خلاصة 91
خاتمة: 93
قائمة المراجع: 97
الملاحق: .....

قائمة الجداول

قائمة الجداول:

جدول 1: ملخص معايير الصفات	25
جدول 2: *ملخص معايير الأداء*	26
جدول 3: اختيار عينة الدراسة	57
جدول 4: توزيع درجات عبارات المحاور لمقياس ليكارت الخماسي	58
جدول 5: جدول التوزيع لسلم لكارت	59
جدول 6: الصدق الداخلي لفقرات الفرع الأول من القسم الثاني	61
جدول 7: الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثاني من القسم الثاني:	62
جدول 8: الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثالث من القسم الثاني	63
جدول 9: الصدق الداخلي لفقرات الفرع الرابع من القسم الثاني	64
جدول 10: معامل الارتباط بين معدل كل فروع من فروع القسم الأول والمعدل الكلي من فقرات القسم الأول	65
جدول 11: الصدق الداخلي لفقرات القسم الثاني	66
جدول 12: معامل الارتباط بين معدل كل قسم من أقسام الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة	67
جدول 13: معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات أقسام أداة الدراسة	68
جدول 14: توزيع أفراد العينة حسب الجنس	69
جدول 15: توزيع أفراد العينة حسب العمر	70
جدول 16: توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة	72
جدول 17: توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	73
جدول 18: توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية	74
جدول 19:اختبار التوزيع الطبيعي	76
جدول 20: تحليل فقرات الفرع الأول من القسم الأول	76
جدول 21: تحليل فقرات الفرع الثاني من القسم الأول	78
جدول 22: تحليل فقرات الفرع الثالث من القسم الأول	79
جدول 23: تحليل فقرات الفرع الرابع من القسم الأول	81
جدول 24: تحليل فقرات القسم الثاني	83

جدول 25: نتائج اختبارT-test لاختبار الفرضية الرئيسية الأولى	86
جدول 26: نتائج اختبارT-test لاختبار الفرضية الفرعية الأولى	87
جدول 27: نتائج اختبارT-test لاختبار الفرضية الفرعية الثانية	88
جدول 28: نتائج اختبارT-test لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة	88
جدول 29: نتائج اختبارT-test لاختبار الفرضية الفرعية الرابعة	89
جدول 30: نتائج اختبارT-test لاختبار الفرضية الرئيسية الثانية	90

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال:

الشكل 1: نسبة توزيع أفراد العينة حسب الجنس	69
الشكل 2: نسبة توزيع أفراد العينة حسب فئات العمر	71
الشكل 3: نسبة توزيع أفراد العينة حسب فئات الوظيفة	72
الشكل 4: نسبة توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	73
الشكل 5: نسبة توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية	75

مقدمة

مقدمة:

عرف العالم تطورا كبيرا في المجال الاقتصاد خاصة بعد التحولات الاجتماعية والسياسية وخاصة الاقتصادية التي شهدتها بيئة الأعمال، فكانت لهذه التحولات آثارا مباشرة على المحيط الاقتصادي للمؤسسات الاقتصادية، فهذا التطور مس حجم المؤسسات الاقتصادية التي أصبحت تتميز في وقتنا الحاضر بكبر حجمها وتعدد وظائفها، هذا ما دفع بالمؤسسة الاهتمام بوظيفة المراجعة الداخلية، نظرا لما يلعبه من دور في تزويد مختلف الأطراف الداخلية والخارجية للمؤسسة، بمعلومات تمتاز بالدقة.

للمراجعة الداخلية أهمية خاصة بالنسبة لكل المؤسسات فما يتعلق بقياس الجودة، حيث تأكد مختلف أنظمة الجودة على أهمية المراجعة الداخلية كأداة هامة للإدارة في مراقبة تطبيق معايير الجودة والتأكد من فعاليتها.

ويمكن القول بأن المراجعة الداخلية يكمن دورها في الحصول على قوائم مالية ذات درجة عالية من الشفافية والافصاح والمصداقية، خدمة لأصحاب المصالح من المساهمين وأصحاب السندات والبنوك من خلال منظومة من أداء اللجان التي تقوم بوضع أسس أداء المهني لأعمال المراجعة.

ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتبحث عن أهمية تواجد مراجعة في المؤسسة، والتي من شأنها زيادة دعم الثقة في القوائم المالية وتجنب مخاطر الغش والأخطاء في تلك القوائم، وباعتبارها وظيفة استشارية ومستقلة.

اشكالية البحث:

من خلال الدور الذي تلعبه المراجعة الداخلية في تحسين القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية وذلك بغية الالمام بجميع الجوانب هذا الموضوع و الخوض فيه بصفة أكثر تفصيلا قمنا بتوزيع استمارة البحث على عينة الدراسة المتمثلة على مجموعة من المؤسسات الاقتصادية على مستوى ولاية ميلة.

ومن هنا تبرز إشكالية هذا الموضوع التي يمكن طرحها من خلال التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو دور المراجعة الداخلية في تحسين جودة القوائم المالية؟

ومن أجل الاجابة على الاشكالية الرئيسية نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بالمراجعة الداخلية وما هي أهميتها وأهدافها ؟
- ما المقصود بالمعايير الدولية للمراجعة الداخلية ؟
- وما المقصود بالقوائم المالية ؟ وما هي أنواعها ؟
- كيف يمكن للمراجعة الداخلية أن تساهم في تحسين القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية ؟
- هل يلتزم المراجعون الداخليون في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة بمعايير المراجعة الداخلية؟

فرضيات البحث:

من أجل الاجابة على إشكالية البحث قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية الأولى: يلتزم المراجعون الداخليون في العينة محل الدراسة بمعايير المراجعة الداخلية.

الفرضية الفرعية الأولى: يلتزم المراجعون الداخليون في العينة محل الدراسة بمعايير الصفات للمراجعة الداخلية.

الفرضية الفرعية الثانية: يلتزم المراجعون الداخليون في العينة محل الدراسة بمعايير الأداء للمراجعة الداخلية

الفرضية الفرعية الثالثة: يلتزم المراجعون الداخليون في العينة محل الدراسة بمعايير نطاق العمل للمراجعة الداخلية.

الفرضية الفرعية الرابعة: يلتزم المراجعون الداخليون في العينة محل الدراسة بمعايير إدارة قسم التدقيق الداخلي للمراجعة الداخلية .

الفرضية الرئيسية الثانية: للمراجعة الداخلية دور هام في تحسين الخصائص النوعية للقوائم المالية.

أسباب اختيار الموضوع:

- معرفة ميدان المراجعة الداخلية والتعرف ما يحيطها من اجراءات؛
- الميول الشخصي لميدان المراجعة والمحاسبة؛
- ارتباط الموضوع بمجال التخصص في الادارة المالية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على ضرورة اعتماد المؤسسة الاقتصادية على وظيفة المراجعة الداخلية من أجل تعزيز جودة القوائم المالية، وبالتالي تقديم صورة فعلية عن نشاط المؤسسة وحماية حقوق الملاك ومختلف الأطراف الفعالة فيها.

أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذا الموضوع لتحقيق العديد من الأهداف نذكر منها:

- ابراز دور و أهمية المراجعة الداخلية في تحسين جودة القوائم المالية؛
- التعرف على القوائم المالية وما هي أنواعها؛

- التعرف على كيفية اسهام المراجعة الداخلية في تحقيق جودة القوائم المالية.

منهج الدراسة:

لمعالجة جوانب بحثنا اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يعتمد على جمع المعلومات والبيانات الظاهرة المدروسة، وتحليلها وتفسيرها قصد الوصول إلى نتائج محددة، وهذا في الفصلين الأول والثاني، بالإضافة إلى استخدام أسلوب دراسة حالة في الفصل التطبيقي من خلال توزيع استبيان على عينات الدراسة.

أدوات الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة اعتمدنا على مصادر متنوعة للحصول على البيانات اللازمة كما يلي:

المصادر الأولية: المتمثلة في :

- الاستبيان حيث تم توزيعه على عينة معتبرة من محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين لمعرفة رأيهم حول الموضوع؛
- الأدوات الاحصائية المتمثلة في تقنية الاحصاء الوصفي.

المصادر الثانوية: المتمثلة في كتب ومقالات، مذكرات التخرج السابقة التي تهتم ببعض جوانب الموضوع، ومواقع الالكترونية.

دراسات سابقة:

1- حسام سعيد ابو وطفة، دور المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة وفعالية الاستثمارات المالية دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في السوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة استكمالا لمتطلبات والحصول على درجة الماجستير، الجامعة الاسلامية غزة، فلسطين،2009.

تناولت الدراسة بالتحليل والمناقشة دور المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية مع عرض سريع لمفهوم المراجعة الداخلية وتطور المعايير المهنية للمراجعة الداخلية في ضوء المهام والمسؤوليات المتعلقة بها، والتطرق لمفهوم لاستثمارات المالية ودور المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة وفعالية هذه الاستثمارات وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها: أن هناك دور ملموس لوظيفة المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة وفعالية الاستثمارات المالية وأن عمل المراجعة الداخلية يرتكز على عناصر أساسية يتحدد درجة تأثيرها في الاستمارات المالية والمتمثلة في استقلالية وموضوعية المراجع الداخلي وجودة أداء على الراجع الداخلي.

2- دراسة فريد زعرات، معالجة القوائم المالية من أثار التضخم وفقا لمعايير المحاسبة الدولية دراسة حالة مؤسسة تنبيل لنسيج خراطة مذكرة ماجستير، جامعة سعد دحلب بالبليدة، الجزائر،2009.

هدفت الدراسة إلى دراسة مشكلة التضخم وتأثيرها على الاقتصاد الوطني وعلى الأسعار وبالتالي على البيانات المالية المنشورة، وانعكاساتها على قرارات المستثمرين و الممولين، مما يستدعي البحث عن بدائل أخرى لتكلفة التاريخية ومقارنة مختلف نماذج القياس المحاسبي المقترحة من طرف مختلف الهيئات المهنية، مع إحراء دراسة تطبيقية لمعرفة مدى امكانية تطبيق هذه النماذج المحاسبية.

وقد توصلت الدراسة إلى:

إن اعداد القوائم المالية في ظل حالات التضخم على أساس مبدأ التكلفة التاريخية يؤدي إلى تظليل مستخدميها مما يستلزم من المؤسسات التي تنشط في بيئة اقتصادية تعاني من التضخم أمن تقوم بإعداد قوائم مالية إضافية على أساس التكلفة التاريخية مع وحدة النقد الثابت وطريقة القيم الجارية، أو الطريقة المختلطة (القيم الجارية مع وحدة النقد الثابت).

3- رشدي أمين، أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة القوائم المالية في ظل نظام المحاسبي المالي، اطروحة دكتورة في العلوم التجارية، جامعة فرحات عباس1، 2017-2018.

تعرضت هذه الدراسة إلى أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على جودة القوائم المالية المعدة وفق لنظام المحاسبي المالي SCF، حيث حاولت الدراسة إبراز اسهامات حوكمت الشركات في تحقيق جودة القوائم المالية، من خلال تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في ظل النظام المحاسبي المالي SCF بغرض تعزيز الثقة والمصداقية بالقوائم المالية، وذلك بتحسين جودة المعلومات المحاسبية ومستوى الإفصاح المحاسبي.

وتوصلت الدراسة إلى أن حوكمة الشركات تحقق أكبر قدر من المصداقية والجودة في المعلومة المحاسبية من خلال ما تقدمه آلياتها الداخلية والخارجية من خدمات.

هيكل البحث:

قمنا بتقسيم دراستنا إلى فصلين يمثلان في الجانب النظري، وفصل ثالث تطبيقي يعكس الدراسة:

- **الفصل الأول:** خصص هذا الفصل للإلمام الاطار النظري للمراجعة الداخلية وقد تم التطرق فيه إلى العناصر التالية: ماهية المراجعة الداخلية وتم فيه تحديد مختلف المفاهيم الأساسية المتعلقة به؛
- **الفصل الثاني:** والذي جاء تحت عنوان مساهمة المراجعة الداخلية في تحسين جودة القوائم المالية تم التطرق إلى ماهية القوائم المالية، أنواع القوائم المالية، علاقة المراجعة الداخلية بجودة القوائم المالية.
- **الفصل الثالث:** فيتناول دراسة ميدانية حول دور المراجعة الداخلية في تحسين جوة القوائم المالية ويتضمن عرض الإجراءات المنهجية للدراسة، تحليل بيانات ونتائج الدراسة واختبار الفرضيات.

الفصل الأول

الإطار النظري للمراجعة الداخلية

تمهيد:

إن التطور الذي عرفته المؤسسات الاقتصادية وكذا مختلف الانهيارات المالية التي حدثت في الكثير من المؤسسات العالمية ، أدى إلى ضرورة التركيز على الآليات الرقابية في المؤسسة، وكذا ضرورة تبني وظيفة المراجعة الداخلية تفاديا للمخاطر المالية المحيطة بالمؤسسة، وتعد وظيفة التدقيق الداخلي آلية رقابية داخلية في المؤسسة يمارسها شخص يسمى المدقق الداخلي بحيث تكمن وظيفته الرئيسية في تقييم نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة.

ويتناول هذا الفصل العناصر التالية:

المبحث الأول: ماهية المراجعة الداخلية

المبحث الثاني: الممارسة العملية للمراجعة الداخلية

المبحث الثالث: معايير المراجعة الداخلية.

المبحث الأول: ماهية المراجعة الداخلية

لقت المراجعة الداخلية اهتماما كبيرا من طرف المؤسسات، نتيجة مساهمتها في حماية الممتلكات واكتشافها للتلاعب التي يمكن حدوثها وكذا اكتشاف المخاطر التي قد تهدد المؤسسة، حيث تساهم المراجعة في الرفع من فغالية التسيير وإضفاء الثقة على المعلومات التي تنشرها المؤسسات والتي تساعد في ترشيد قرارات أصحاب المصالح.

وسنحاول في هذا المبحث التطرق للعناصر التالية:

- ✓ تطور ومفهوم التدقيق الداخلي؛
- ✓ أهمية وأهداف المراجعة الداخلية؛
- ✓ أنواع المراجعة الداخلية ؛
- ✓ دور المراجعة الداخلية.

المطلب الاول: التطور التاريخي ومفهوم المراجعة الداخلية

أولا: التطور التاريخي للمراجعة الداخلية:

لقد تزايدت المراجعة الداخلية بصورة سريعة في الولايات المتحدة الامريكية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وكذا عبر مختلف الدول الصناعية في بداية الستينات بصورة أو أخرى كانت المراجعة الداخلية موجودة في الإدارة العمومية الكبرى منذ زمن طويل، بالإضافة إلى المؤسسات البنكية، وكان تأسيس معهد المراجعين الدوليين "بنيويورك" لم يتم سوى سنة 1941 حيث جددت هذه المنظمة طبيعة هدف ومجالات العمل لوظيفة المراجعة الداخلية، كما نجحت في خلق وحدة فعلية داخل الوظيفة، احتوت هذه المنظمة سنة 1978 على 120 مجلسا موزعا عبر مختلف أنحاء العالم وإعفاء هذه المنظمة الذين يعتبرون كمسؤولين لمصلحة المراجعة قد بلغ عددهم 16000 عضو، للأسف فإن بعض المصالح قد اختفت فور إنشاءها وقد يعود ذلك لسوء تنظيمها أو لكونها أسست في وقت غير مناسب أو لممارستها لعمل مزدوج مع وظيفة أخرى، أو لعدم وضوح أهدافها، وفيما يخص وظيفة المراجعة الداخلية فقد شهدت تطورات عميقة كان دورها القيام بمراقبات الأمن بصورة أساسية في وسط غير مؤهل لانشغالات الرقابة الداخلية ودمج وسائل الرقابة الداخلية ضمن إجراءات معالجة العمليات كانت نتيجة تفويض الرقابة على مستوى المصالح العامة في حركة لامركزية، ودور المراجعة الداخلية سيكون بذلك التأكد من أن كل الوسائل الموضوعية تشتغل بصورة صحيحة بهذا نكون انتقلنا من الرقابة الفورية إلى تلك المراقبات، وبصورة موازية فإن أهداف المراجعة

الداخلية احترام قرارات المديرية العامة يضاف بالفعل بحيث أن المؤسسة التي لا تملك هيكلا فعالا في معرفة الخطر. (بهاز، عجيلة ومصطفى، 2019)

ثانيا: مفهوم المراجعة الداخلية:

عرفت المراجعة الداخلية عدة تعريفات حسب تعدد وجهات نظر مختلفة، ومتخصصة في المجال ومن بينها:

- ✓ تعريف **معهد المراجعين الداخلين الامريكي** الأهم والأشمل حيث عرف المراجعة على أنها "وظيفة التقييم المستقلة التي يتم استخدامها داخل المنظمات الاقتصادية للعمل على فحص وتقييم الأنشطة الاقتصادية والمالية و الادارية بها، ورفع تقرير بما يتم من فحص وتقييم للإدارة العليا للمنظمة لكي تتخذ ما تراه مناسبا من قرارات أذا كانت هناك حاجة إلى ذلك" (عميرة، 2018).
- ✓ كما عرفها **مجلس المراجعة و الضمان الدولي** بأنها "وظيفة تقييم للأنشطة المتعارف عليها داخل المؤسسات كخدمة لها، وتشمل وظائفها الفحص والتقييم و مراقبة مدى كفاية وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية والمحاسبية" (قرون وجوامع، 2022).
- ✓ وقد عرفها **المعهد الفرنسي للمراجعة و الرقابة الداخلية** في موقعه الرسمي على أنها "نشاط مستقل وموضوعي يهدف إلى اعطاء ضمانات للمؤسسة عن درجة تحكمها في العمليات التي تقوم بها مع تقديم نصائح فيها يخص ذلك والمساعدة في خلق قيمة مضافة" (برابح وبراغ، 2022).

ومن خلال التعاريف السابقة للمراجعة الداخلية يمكن استخلاص التعريف الآتي: تعتبر المراجعة الداخلية وظيفة مستقلة تقوم على أساس فحص و تقييم أنشطة المؤسسة لتضمن السير الحسن لعملياتها و تقديم ارشادات و توصيات لتحسينها.

المطلب الثاني: أهمية و أهداف المراجعة الداخلية

أولا: الأهمية

ترجع أهمية المراجعة الداخلية إلى ما يلي (محمد، 2022):

- ❖ توفير جميع آليات الضمان المهمة لاستمرار الشركة من خلال التنسيق بين الأنشطة المختلفة ولها دور هام في تحسين الإدارة والمساءلة المالية وغير مالية؛
- ❖ يلعب المراجعون الداخليون دورا مهما في تقييم أنظمة الرقابة والمساهمة في استمرار فاعلية هذا النظام، وذلك بسب المراجعة الداخلية بأعلى مستوى في التنظيم مما يعطيها سلطة أقوى وتأثير أكبر في اتخاذ القرارات وهذا يجعلها صاحبة الدور الرقابي المهم في الشركة؛

- ❖ خفض تكاليف التشغيل من خلال تحسين الكفاءة وزيادة الإنتاجية وتحسين عملية التخطيط وتقليل التلف؛
- ❖ تحليل نقاط قوى والضعف للشركة مع مراعاة الثقافة التنظيمية والقرارات الإدارية وما يرتبط بها من فرص وتهديدات لغرض تحسينها، وبيان ما إذا كانت قادرة على تحقيق أهداف الشركة وتحليل وتقييم ما اذا كانت ادارة المخاطر قادرة على تأطير عمل إدارة الأموال بطريقة فاعلة وكفؤة؛
- ❖ التنسيق مع الجهات المسؤولة عن الحكومة كمجلس الإدارة او لجنة المراجعة والادارة العليا لضمان تصميم وتنفيذ أنظمة رقابة داخلية كفؤة تهدف إلى تعزيز ضوابط وتحسين كفاءة وفاعلية العمليات والامتثال للقرارات؛
- ❖ افادة المراجع الخارجي من أعمال المراجعة الداخلية من خلال توجيه الاستفسارات المناسبة للأفراد المناسبين ضمن القسم والتي يمكن أن يحصل بواسطتها على معلومات تساعده على بيئة الشركة وتحديد و تقييم مخاطر المراجعة والتأكيد.

ثانيا: الأهداف

يسعى التدقيق الداخلي لتحقيق جملة الأهداف الآتية (علون، 2018):

- ❖ **هدف الحماية:** يهدف التدقيق الداخلي بالدرجة الأولى إلى حماية وخدمة الإدارة لتحقيق أغراضها، وذلك عن طريق تدقيق جميع العمليات المالية في المؤسسة لغرض مساعدة الإدارة العليا للوصل إلى أقصى كفاية إنتاجية ممكنة من خلال التأكد من (سياسات وخطط المؤسسة، الإجراءات المحاسبية، نظام الضبط الداخلي، استخدام الموارد والأصول، تقييم أنشطة التشغيل).
- ❖ **هدف البناء:** ويعني هذا الهدف اقتراح الخطوات اللازمة لتصحيح نتائج الفحص والمطابقة وتقديم النصح للإدارة وعلى ذلك يقوم المدقق الداخلي بالإضافة إلى تدقيق العمليات المحاسبية والمالية إلى:
  - ✓ التحقق من مدى الالتزام بالسياسات وإجراءات الخطط الموضوعة؛
  - ✓ التحقق من مدى سلامة إجراءات حماية الأصول.
- ❖ **هدف الشراكة:** من أجل تحقيق الأهداف السابقة يجب على المدقق الداخلي أن يبني مع العاملين في المؤسسة شراكة حقيقية يضمن من خلالها تقليل العقوبات التي قد تنشأ لأسباب سلوكية ونفسية عند هؤلاء العاملين.
- ❖ **هدف خلق قيمة مضافة:** هو قدرة التدقيق الداخلي على إضافة القيمة للمؤسسة بتحقيق العائد النهائي للاستثمار في المؤسسة، وأن فعالية التدقيق الداخلي في خلق القيمة المضافة تتوقف على أمرين:

- ✓ ضرورة توافر المفهوم المشترك لدى المدققين الداخلين والأطراف المستفيدة من خدماتهم لكيفية جعل التدقيق الداخلي نشاطا مضيفا للقيمة، حيث أن الفشل في الوصول لهذا الفهم قد يعكس الوضع و يجعلها حجر عثرة في طريق تحقيق الأهداف التنظيمية؛
- ✓ النظر لوظيفة التدقيق الداخلي في ضوء سلسلة القيمة والأطراف المستفيدة من تلك القيمة.

المطلب الثالث: أنواع المراجعة الداخلية

❖ **المراجعة المالية:**

سيتم توضيح ما معنى المراجعة المالية و إلى ما تهدف حسب ما ذكر(شملال)

هي التي تهتم بتتبع القيود المحاسبة للعمليات التبادلية التي تكون الوحدة الاقتصادية طرفا فيها والتحقق منها حسابيا و مستنديا، وما يتعلق بها من قوائم وتقارير.

ويتمثل هدفها الرئيسي في إعطاء رأي بشكل موضوعي في إعداد التقارير المالية وفقا لقواعد محاسبية محددة والتي تم تطبيقها بطريقة مماثلة. ويمكن توضيح الأهداف الخاصة للتدقيق المالي والتي تمثل الآتي:

- ✓ التحقق من السجلات والطرائق المحاسبية المستعملة؛
- ✓ التحقق من اتمام العملية المالية بطريقة صحيحة؛
- ✓ التحقق من مسؤولية المدراء الماليين؛
- ✓ التحقق من دقة التقارير المالية ومن أنها تمثل واقع الوحدة الاقتصادية، طبقا لقواعد محاسبية محددة طبقت بثبات خلال المدة المحاسبة الجارية بالمقارنة مع المدة المحاسبية الماضية؛
- ✓ التحقق من الوجود الفعلي للأصول؛
- ✓ فحص و تدقيق الايرادات والمصروفات المختلفة وتكرار من أن اجراءات التسجيل والترحيل تمت بصورة صحيحة ورحلت إلى الحسابات المعنية؛
- ✓ التحقق من دقة الحسابية للمعاملات المالية جميعها والتأكد من أن المحاسبية المقبولة وتعارف عليها قد تم اتباعها؛
- ✓ منع أو اكتشاف التلاعب والتزوير بالدفاتر والسجلات.

❖ **مراجعة العمليات:**

يمكن التعرف على مراجعة العمليات من خلال ما ذكر (شملال):

استخدم تدقيق العمليات في السابق لمعرفة التنوع في الأنشطة والتي تتضمن تقييم أداء الإدارة، خطط، الإدارة ونظم رقابة الجودة، وأنشطة عمليات معنية فضلا عن تقييم الأقسام، إن هذا النوع من التدقيق يتعلق بالعمليات غير المالية للوحدة الاقتصادية، أو بشكل عام فإن مراجعة العمليات يتم من قبل المدققين الداخلين، لكن في بعض الحالات يشارك المدققين الخارجيين في أداء هذا النوع من المراجعة

وتعرف مراجعة العمليات على أنها "أداة الإدارية التي تخدم أنشطة الإدارة من خلال تقييم الأنشطة منه للوحدة الاقتصادية والتوصيات بالتحسينات الضرورية".

تهدف مراجعة العمليات إلى تحقيق:

- ✓ تحديد ما إذا كانت الوحدة الاقتصادية تدير وتستعمل طرقها المتاحة من موظفين وممتلكات وأموال وغيرها باقتصاد وكفاءة؛
- ✓ التعرف على ما إذا كانت الجهة قد التزمت بالأنظمة والتعليمات التي تهتم بالكفاءة الاقتصاد؛
- ✓ توفير معلومات دقيقة عن العمليات وفي الوقت المناسب؛
- ✓ مدى الاتفاق مع السياسات والخطط والإجراءات والقواعد والقوانين؛
- ✓ حماية الوصول من سوء الاستعمال؛
- ✓ استعمال الموارد بشكل اقتصادي وبأكبر قدر من المنافع أي الاستعمال الأقل للموارد وهو ما يعرف بالكفاءة.

❖ **المراجعة التشغيلية:**

وهي تقوم على الفحص والتقويم الشامل لعمليات المؤسسة لإعطاء معلومات للإدارة عما إذا كانت العمليات (المنفذة) المختلفة قد نفذت طبقا للسياسات الموضوعة التي تتعلق مباشرة بأهداف الإدارة ويشمل تقويم كفاءة استخدام الموارد المالية والبشرية، وتقويم للإجراءات المتبعة في مختلف العمليات، وتقديم التوصيات اللازمة لمعالجة المشاكل واقتراح الطرق الكفيلة بزيادة الكفاءة والربحية (قيداون وقورين، 2019).

❖ **مراجعة نظم المعلومات:**

تشمل ما اذا كانت نظم المعلومات توفر القدر الكافي لحماية أصول المؤسسة، والحفاظ على سلامة وأمن البيانات والنظم، والقدرة على ضبطها وتصحيحها في الوقت المناسب (قيداون وقورين، 2019).

❖ **مراجعة الالتزام:**

ويتضمن هذا الأخير إجراء فحص لمختلف البرامج والسياسات والقوانين والأنظمة والعقود التي يجب الالتزام بها واتباعها من اجل الحفاظ على المبادئ التوجيهية المقررة في المؤسسة (قيداون وقورين، 2019).

❖ **المراجعة البيئية:**

هو أداة إدارية داخلية تعمل على التقييم الدوري الموثق والمنظم لمدى كفاءة أداء نظام الادارة البيئية ، ومدى اهتمام الإدارة بحماية البيئة من خلال رقابتها على الانشطة البيئية ومدى تنفيذ البرامج والسياسات المرتبطة بهذه الأنشطة والتي من خلالها يتم الوفاء بمتطلبات التشريعات والقوانين البيئية (علون،2016).

المطلب الرابع: دور المراجعة الداخلية

تقوم المراجعة الداخلية بمساعدة الإدارة في تحمل مسؤولياتها من خلال (بهاز وعجيلة، 2019):

- ✓ **تحديد كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة:** تقوم الإدارة بالتخطيط والتنظيم والاشراف بطريقة توفير ضمان معقول بأن الأهداف المنشودة سوف يتم تحقيقها ولذلك فإن جميع أنظمة وعمليات وأنشطة المنشأة خاصة لتقييم التدقيق الداخلي.
- ✓ **قابلية المعلومات للاعتماد عليها:** يجب أن تكون المعلومات المالية والتشغيلية المقدمة للإدارة دقيقة وكاملة، ومفيدة أيضا، وأن تكون قدمت في الوقت المناسب، حتى يمكن للإدارة الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المناسبة.
- ✓ **حماية الأصول:** يؤكد المدقق الداخلي على ضرورة بحث الخسائر الناتجة عن السرقة والحريق والتصرفات الغير قانونية في ممتلكات المنشأة، ولذلك فإن الرقابة التشغيلية الجيدة تمنع سوء استخدام الأصول وحمايتها من المخاطر المحتملة وذلك للتأمين عليها ضد المخاطر المذكورة.
- ✓ **الالتزام بالسياسات والإجراءات الموضوعية:** يتحقق التدقيق الداخلي من أن أصحاب المؤسسة يقومون بما هو مطلوب منهم القيام به من إتباع السياسات والخطط والإجراءات والأنظمة والتعليمات، وفي حالة عدم التزام الموظفين بذلك فعلى المدقق تحديد الأسباب المؤدية لذلك، فقد تكون الإجراءات خاطئة ولا يمكن تطبيقها وليس المسؤول عن ذلك الموظف فقط، كما يجب عليه تحديد التكلفة الناتجة والمخاطر الناجمة عن عدم الالتزام وما هي الطريق التي تحقق التزام العاملين بالإجراءات والسياسات المحددة.
- ✓ **الوصول إلى الأهداف وكذا الغايات:** وذلك بوضع الأهداف والغايات وإجراءات الرقابة من قبل الإدارة ويقوم المدقق الداخلي بتحديد فيما إذا كانت متوقعة مع أهداف وغايات المنشأة، وتقع مسؤولية وضع

الأهداف على عاتق الإدارة العليا أو مجلس الإدارة، وعلى المدقق التأكد من أن البرامج أو العمليات قد نفذت كما خطط لها.

- ✓ **منع الغش والاحتيال:** تقع مسؤولية منع الغش والاحتيال على إدارة المنشأة وعلى المدقق الداخلي فحص وكذا تقييم كفاية وفعالية الإجراءات المطبقة من قبل الإدارة للحيلولة دون وقوع الغش، وليس من مسؤولية المدقق الداخلي اكتشاف الغش ولكنه يجب بأن تكون لديه معرفة كافية بطرق الاحتمالات الغش ليكون قادرا على تحديد أماكن حدوث الغش والاحتيال، وواجب على المدقق عند اكتشافه ضعف في نظم المراقبة الداخلية أن يقوم باختيارات إضافية للتأكد من عدم حدوث الغش رغم ذلك لا يستطيع المدقق الداخلي أن يضمن عدم حدوث الغش والاحتيال إلا أنه يجب أن يكون باستطاعته التحقيق في الغش أو المشاركة مع جهات أخرى.
- ✓ **الشك المهني:** يجب على المدقق الداخلي أن يخطط وينفذ أعمال التدقيق باعتبار الشك المهني، إذ لا يجب على المدقق افتراض عدم الأمانة للجهات الخاضعة للتدقيق، كما ليس له افتراض الأمانة المطلقة، وبدلا من ذلك على المدقق تقييم قرائن التدقيق بموضوعية، وعليه الاهتمام بالظروف والأحوال التي إن وجدت فلا بأس عليه أخذ الحيطة والحذر في تطبيق إجراءات التدقيق.
- ✓ **تحديد مواطن الخطر:** على المدقق الداخلي تحديد المناطق والأنشطة التي تتضمن مخاطر عالية، وإعلام الإدارة عنها لتحديد فيما إذا تطلب الأمر إخضاعها للتدقيق ويتم تحديد مواطن الخطر من خبرة المدقق السابقة في المنشأة، أو من المعلومات مستقاة من مصادر أخرى، أو من مشاكل موجودة في شركات أخرى ذات نشاط مشابه للمؤسسة الخاضعة للتدقيق أو من خبرة المدقق ومعرفته العامة.

المبحث الثاني: الممارسة العملية للمراجعة الداخلية

المراجعة الداخلية وظيفة رئيسية تقدم مجموعة من الخدمات داخل المنشأة، حيث تساهم في السير الجيد لمختلف الوظائف والأنشطة من أجل تحقيق أهدافها، وتساعد كذلك ممارسي المهنة في القيام بمهامهم وتقديم خدمات، ومن أجل تحقيق الموضوعية على ممارسي مهنة المراجعة الداخلية يتم استخدام مجموعة من الخدمات.

وسنحاول التطرق في هذا البحث للعناصر التالية:

- ✓ الخطوات الرئيسية لمهمة المراجعة الداخلية؛
- ✓ خدمات المراجعة الداخلية؛
- ✓ وظائف المراجعة الداخلية؛
- ✓ أدوات المراجعة الداخلية.

المطلب الأول: الخطوات الرئيسية لمهمة المراجعة الداخلية

تخضع عملية المراجعة الداخلية إلى أربع مراحل رئيسية وهي (خلادي، 2020):

❖ **مرحلة الأمر بالمهمة:**

الهدف من هذه المرحلة هو السماح للمراجع بمعرفة المهام التي سيؤديها في مصلحة المراجعة الداخلية لا تقرر بنفسها الأعمال والمهام التي ستقوم بها أو النشاطات التي تم مراجعتها، هذا القرار يعود إلى الادارة العامة ومن خلا ما يسمى بـ "الأمر بالمهمة".

الأمر بالمهمة: هو التفويض الذي يعطي من قبل الإدارة العامة للمراجعين الداخليين والذي يعلم المسؤولين المعنيين بالتدخل الوشيك للمراجعين هذا التفويض يعطي للمراجعين حق الانطلاق في المهام وهو عبارة عن وثيقة قصيرة، من الضروري أن تظهر عليها عبارة أمر بالمهمة

أهم النقاط التي يجب أن يتضمنها الأمر بالمهمة هي:

- ✓ النشاطات والوظائف المعنية بتدخل المراجعين الداخليين؛
- ✓ الأهداف المنتظرة من المهام التي ستؤديها مصلحة المراجعة، حيث يمكن للإدارة العامة أن تعتبر المراجعة: وسيلة لتخلص من الاطارات التي تعتبرها غير كفؤ و غير مناسبة، و وسيلة لخلق تصور مسبق للإصلاحات واسعة النطاق، بداية أو انطلاقة لديناميكية نمو وتطور في المؤسسة، وهناك أهداف أخرى قد تفرضها ظروف طارئة (الدخول إلى البورصة والدخول في شراكة ... الخ)؛

- ✓ الأسباب التي حفزت على طلب المراجعة، وكذا الطرف الذي قام بالطلب؛
- ✓ الفترة التي تمثل موضوع الدراسة؛
- ✓ معايير التقييم المعتمدة؛
- ✓ تقدير الوقت اللازم لتحقيق كل مرحلة من المراحل القادمة (جمع المعلومات ... الخ).

وقد يحدث في بعض الحالات أن لا تتم نشر الأمر بالمهمة، نظرا لظروف طارئة مثلا أو عندما يتطلب نجاح المهمة، إجراء رقابة مفاجئة لم يكن الأشخاص الذين ستراجع أعمالهم.

❖ **مرحلة التخطيط والدراسة:**

كل عملية مراجعة يجب أن تنتج عن تخطيط وتفكير مسبق، مرحلة التخطيط يجب ان تكون صارمة لأن نجاح أعمال المراجعة يتوقف كثيرا على هذه المرحلة، كما يجب على المراجع أن يأخذ الوقت الكافي لتوحيه وتخطيط المهمة التي أوكلت إليه، لأن المؤسسة ليست مجرد تتابع لأرقام، ميزانيات، نسب وعمليات تم مراجعتها بنفس الطريقة، فهي قبل كل شيء مجموعة أفراد ونظام مفتوح على المحيط الخارجي، يتطلب في كل مرة تكييف المناهج المستعملة.

وعليه فإن المراجع مطالب بالتنفيذ بالعناصر التالية خلال هذه المرحلة:

- ✓ التعرف على النشاط الذي ستتم مراجعته والاحاطة بانشغالاته وكذا الانشغالات التي عبر عنها الطرف الذي طلب المراجعة.
- ✓ تحديد المجالات الهامة بغرض تحيد العناصر التي ستركز عليها الأعمال وتعمق فيها الفحوصات بغرض إعطاء رأي دقيق؛
- ✓ تحرير مخطط مهمة يحتوي على طبيعة، ورزنامة الأعمال، ويسمى أيضا تقرير التوجيه .

❖ **مرحلة التنفيذ:**

تتضمن هذه المرحلة ثلاث خطوات رئيسية:

- ✓ **اجتماع الافتتاح:** الذي يسجل بداية عمليات التنفيذ، ويتم عقده في مقر النشاط الذي ستتم مراجعته، ويحضره مكلفون بالمهمة و المسؤولون الوحدات، حيث يتعرف هؤلاء بعضهم البعض ويناقشون جداول الأعمال ونقاط الهامة .

- ✓ **اعداد برامج التنفيذ:** يسمى ايضا "مخطط التنفيذ" وهو عبارة عن وثيقة داخلية في مصلحة المراجعة الداخلية موجهة لتحديد، والتخطيط، التوزيع ومتابعة أعمال المراجعين، هذا البرنامج يعده فريق المراجعة تحت اشراف المهمة، وهو يفيد في تحديد النقاط الأساسية التالية:
  - الاشارة إلى الأعمال الأولية؛
  - تحديد نوعية قوائم الأسئلة أو استبيانات التي تفيد في الوصول إلى الأهداف المسطرة؛
  - الإشارة إلى التقنيات والرسائل التي تتناسب مع كل وظيفة.
- ✓ **العمل الميداني:** يبدأ هذا العمل مباشرة بعد إعداد برامج المراجعات أو برامج التنفيذ، حيث يتوجه المراجع الداخلي إلى ميدان لاكتشاف المشاكل، الانحرافات، الثغرات، الاختلاسات، التلاعبات، وغيرها من خلال إجراء المحادثة والمقابلات، الاختبارات والمقارنات وغيرها من التقنيات، وهي التي تحدد للمراجع معالم تقريره النهائي، ويدون المراجع كل ما لاحظه أو اكتشفه فيما يسمى بوثيقة إظهار وتحليل المشكل، لاستعمالها في إعداد تقرير المراجعة هذه الوثيقة يلجأ إليها المراجع كلما صادفه سوء في التسيير خطأ، اختلاس، أو نقص ....الخ

❖ **مرحلة الاقفال:**

تتضمن هذه المرحلة التقارير الأولى للمراجعة، التقرير النهائي.

- ✓ **التقرير الأول للمراجعة:** سمي بهذا الاسم لأسباب التالية: السبب الأول يعود الى عدم المصادقة العامة والنهائية على الملاحظات الواردة في هذا التقرير، غياب مخطط العمل وهو وثيقة تلحق بالتقرير النهائي.
- ✓ **حق الرد من الأشخاص الذين تمت مراجعة أعمالهم:** يرد المسؤولون الذين تمت مراجعة أعمالهم على ما ورد في التقرير الأولي خلال اجتماع الاقفال، حيث بعد الاستماع للمراجعين الداخليين في تبريرهم لنتائج التي توصلوا إليها، يتدخل الأشخاص الذين تمت مراجعة أعمالهم للرد على هذه التبريرات وعناصر الاثبات المقدمة أو التوصيات المقترحة، ويجب تكييف التقرير والموافقة عليه، لأن نتائج المراجعة لا تقف عند حد التقرير والتوصيات التي يحتويها بل قد تمثل تغيير هام في الأيام القادمة .
- ✓ **التقرير النهائي:** يسمى أيضا تقرير المراجعة، ويعتبر وثيقة إلزامية ذات أهمية كبيرة لكونها تحتوي على النتائج الهامة لعملية المراجع الداخلية، التي ستكون قاعدة موضوعية من جهة القرارات التي ستتخذها الإدارة العامة ومن جهة أخرى لنشاطات المراجعة المقبلة، النتائج والتوصيات المحتوات في تقرير المراجعة يجب أن تكون مدعمة و مبررة، وبالتالي فإن المراجعين ملزمون بالتفكير في طبيعة وحجم الأدلة التي يحصلون عليها، ويختاروا دائما الدليل الأفضل أي الدليل الموضوعي والقاطع.

المطلب الثاني: خدمات المراجعة الداخلية

تقدم المراجعة الداخلية عدة خدمات داخل المنشأة كونها وظيفة أساسية بداخلها وارتباطها بالإدارة العليا وتتمثل هده الخدمات فيما يلي (محمد السيد، 2007):

❖ **خدمات وقائية:**

وهي عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي يضعها المدقق الداخلي في المنشأة لتحقيق الحماية الكاملة للأصول والممتلكات من السرقة أو الاختلاس أو الهذر (الإسراف) وضبط السياسات المختلفة في الشركة (الإدارية/الإنتاجية/المالية ...) من تحريفها أو تغييرا دون مبرر.

❖ **خدمات تقييمية:**

تتمثل في الأساليب والإجراءات التي يستخدمها المدقق الداخلي في مجال قياس وتقييم مدى فاعلية نظم و اجراءات الرقابة الداخلية المطبقة في المشروع، وقد يستخدم المدقق الداخلي نفس الأدوات التي يستخدمها المدقق الخارجي.

❖ **خدمات إنشائية:**

وتتمثل في مساعدة المدقق الداخلي لإدارة الشركة بتوفير البيانات الملائمة في مجال تحسين الأنظمة الموضوعة داخل الشركة سواء كانت هذه الأنظمة إدارية أو مالية أو فنية.

❖ **خدمات علاجية:**

تتمثل في الإجراءات والأساليب التي يستخدمها المدقق الداخلي في مجال تصحيح أي أخطاء اكتشفها أو التوصيات التي يتضمنها تقرير تدقيقه والخاصة بإصلاح أي أخطاء أو علاج أوجه القصور في مختلف نظم المشروع.

المطلب الثالث: وظائف المراجعة الداخلية

تنقسم وظائف المراجعة الداخلية إلى (بن العايش، 2022):

❖ **وظيفة الفحص**

ويعني مفهوم الفحص التدقيق الأحداث والوقائع الماضية للتحقق من الآتي:

- ✓ دقة وتطبيق الرقابة المحاسبية، ومدى إمكانية الاعتماد على البيانات المحاسبية؛
- ✓ إن أصول المؤسسة قد تم المحاسبة عنها، وإنها محاطة بالحماية الكافية من السرقة والإهمال

- ✓ اختيار الرقابة الداخلية خاصة بما يتعلق بالفصل بين وظيفة الاحتياط، ووظيفة التنفيذ، و وظيفة المحاسبة؛
- ✓ تقييم الضبط الداخلي من حيث تقسيم الأعمال بما يحقق تسلسل تنفيذ العمليات، بحيث يدقق كل موظف عمليات الموظف الذي قبله، مما لا يؤدي إلى تكرار الأعمال.

❖ **وظيفة التقييم**

تعد وظيفة التقييم امتداد لتدقيق الأحداث المالية، لذا فإن مفهوم التقييم يتضمن التأكد من أن كل جزء من نشاط المؤسسة موضع رقابة.

ولذلك فإن تحقيق هذه الوظيفة يكون من خلال تأسيس برنامج للتدقيق الداخلي من خلال الخريطة التنظيمية وليس من خلال التقارير المالية، لذا فإن برنامج التدقيق الداخلي يجب أن يتضمن الخطوات التالية:

- ✓ تحديد الأهداف العامة التي تضعها الإدارة العليا للقسم موضوع الدراسة؛
- ✓ تجميع البيانات المالية المتعلقة بتنظيم القسم؛
- ✓ تحليل القسم إلى جزئيات؛
- ✓ تقييم والكشف عن أوجه الضعف أو عدم الكفاية لتلاقيها، وكذلك أوجه القوة لتنميتها أو الكفاية؛
- ✓ مقارنة النتائج التي توصل إليها بالأهداف.

المطلب الرابع: أدوات المراجعة الداخلية:

يستعمل المدقق الداخلي في مهمته أدوات أو تقنيات مختلفة لبلوغ الأهداف التي يريد التوصل إليها، ويمكن تصنيف هذه الأدوات إلى نوعين أساسين (حناش، 2017):

1- أدوات استفهامية: تتمثل الأدوات الاستفهامية فيما يلي:

1-1- السبر الاحصائي: وهي عبارة عن وسيلة التي تعمم الصفات الملاحظة في العينة على جميع أفراد المجتمع، انطلاقا من عينة يتم اختيارها بطريقة عشوائية، ويتبع المدقق ثلاث خطوات أساسية عند استخدامه لهذه الطريقة:

❖ **تصور السبر:** حيث يقوم المدقق الداخلي بتحقيق الهدف أو أهداف المراد بلوغها، وهو ما يسمح بتحديد الرقابة التي يجب القيام بها بغاية تحديد نوع الخطأ الذي يريد المدقق أن يتحقق منه ومن ثم يقوم بتحديد ما يلي:

- المجتمع حسب الأهداف المراد تحقيقها؛
- معدل الخطأ المقبول ومعدل المرتقب الوقوف عليه، والذي ينبغي أن يكون أصغر من معدل الخطأ المقبول.

❖ **اختيار العينات:** يوجد نوعين من العينات:

✓ **العينات غير الإحصائية:** وهي العينات التي يعتمد المدقق فيها على اختيار العينة حسب حدسه الشخصي واعتمادا على مؤهلاته وخبرته.

✓ **العينات الإحصائية:** وهي تشمل العينات العشوائية حيث يتم صياغة أرقام سلسلة من المفردات ويتم اختيار هذه المفردات باستعمال جدول العينات العشوائية، حيث يعطي لجميع وحدات المجتمع احتمال واحد وهذا لانتمائها إلى العينة.

❖ **طريقة السبر الترتيبي:** انطلاقا من نقطة محددة يتم اختيار المفردات بشكل مرتب.

1-1- استغلال نتائج التدقيق: يتم استخدام نوعين من التحليل عند استغلال نتائج التدقيق هما :

❖ **تحليل كمي للنتائج:** من خلال التحليل الكمي للنتائج يتم التأكد من أن الأخطاء المرتبة لا تتعارض مع الأهداف المسطرة.

❖ **تحليل نوعي للأخطاء:** الغرض من هذا التحليل التأكد فيما إذا كانت الأخطاء تكرارية أم لا أو معتمدة أم لا.

1-2- المقابلة: تعتبر المقابلة أداة مهمة يستخدمها المدقق في مهمته، حيث يمكن الحصول على معلومات من خلال عملية الاستجواب التي تمر بالمراحل التالية:

❖ **تحضير الاستجواب:** يتم تحضير الاستجواب من خلال ما يلي:

✓ تحديد موضوع الاستجواب والمعلومات التي يرغب المدقق الحصول عليها؛

✓ معرفة نشاط ومسؤولية الشخص الذي سيتم استجوابه، بالإضافة إلى تحديد الهدف من الاستجواب وبذلك الحصول على معلومات كمية على نشاط معين؛

✓ إعداد أسئلة للحصول على أجوبة؛

✓ تحديد موعد الاستجواب.

- ❖ **بداية الاستجواب:** يبدأ الاستجواب بتعارف بين المدقق والمستجوب، حيث يقوم المدقق تعريف نفسه وبأهداف مهمة التدقيق والتقنيات والأدوات التي يستخدمها في الاستجواب، بالإضافة إلى أنه يعمل على منح المستجوب الثقة قبل البداية في طرح الأسئلة عليه.
- ✓ يعتمد المدقق على المنهج اللغوي العصبي، والذي يساعده على ملاحظة وتحليل حركات المستجوب للحصول على معلومات؛
- ✓ تحضير المدقق الأسئلة بشكل جيد والتأكد من الفهم الصحيح لأجوبة الشخص المستجوب، وترك هذا الأخير يعبر عن موضوع التدقيق بكل حرية للحصول على معلومات مناسبة ثم يقوم بتسجيلها.
- ❖ **نتيجة الاستجواب:** عند التحضير لنتيجة الاستجواب يمكن للمدقق طلب من الشخص المستجوب التطرق إلى نقاط أخرى يراها مهمة أو استجواب أشخاص أخرين أو الاطلاع على وثائق، وفي النهاية يقوم المدقق بشكر الشخص على تعاونه.

2- **الفحوصات والمقارنات المختلفة** : وهي وسيلة يستخدمها المدقق أثناء القيام بالمهمة لضمان صحة العمليات ولاكتشاف أسباب الأخطاء وتعتمد على ما يلي:

- ✓ **الفحوصات:** تتمثل في الفحوصات الحسابية، فحص وجود الوثائق والبحث عن الأدلة؛
- ✓ **المقارنات:** وهي عبارة عن تقنية يمكن من خلالها التأكد من دقة المعلومات اعتمادا على مضمونين مختلفين كالمقارنة بين المخزون المحاسبي والمخزون السلعي.

3- **أدوات وصفية:** يعتمد المدقق الداخلي على مجموعة من أدوات وصفية وهي:

3-1- **الملاحظة المادية:** يعتمد المدقق في عملية التدقيق على الملاحظة المادية المباشرة، للتأكد من تطابق ما هو مدون على الوثائق مع ما هو موجود فعلا في الواقع وتشمل ما يلي:

- ❖ **الملاحظة المادية للإجراءات:** وهذا لتأكد من مدى تطابق الخطوات التي تمر بها عملية أو نشاط معين مع ما هو مدون في دليل الإجراءات واحترام الأشخاص لها.
- ❖ **الملاحظة المادية للأصول:** وهذا لتحقق من وجود الأصول وتطبق على المخزون، الاستثمارات، السندات والنقدية في الصندوق.
- ❖ **الملاحظة المادية للوثائق:** وهذا للتأكد من كيفية تصميم واستخدام وانتقال الوثائق المحاسبية و مختلف السندات التي تستخدمها المؤسسة.
- ❖ **ملاحظة التصرفات:** ويتعلق ذلك بملاحظة مدى احترام الأفراد العاملين داخل المؤسسة للتعليمات واللوائح وأيضا ملاحظة سلوكياتهم في أماكن عملهم.

3-2- السرد: هناك نوعان من أنواع السرد واحد يستخدم من قبل المدقق وآخر يستخدم من قبل الشخص الخاضع لتدقيق، لكن ما يميزها هو أن السرد من قبل الخاضع للتدقيق يكون شفوي في حين أن السرد من قبل المدقق يكون كتابي.

- السرد الذي يقوم به الطرف الخاضع لتدقيق يتمثل بوصف الإطار العام للنظام أو للنشاط الخاضع لتدقيق؛
- السرد الذي يقوم به المدقق يتمثل بسرد ملاحظاته المادية ونتائج الاختبارات التي توصل إليها في حالة صعوبة وصفها عن طريق مخططات تدفق المعلومات.

3-3- المخطط الوظيفي: بناء على المعلومات المتحصل عليها من عمليات الاستجواب، الملاحظة والسرد يقوم المدقق الداخلي بإعداد مخطط وظيفي، حيث يصف هذا المخطط مختلف الوظائف في المؤسسة، بالإضافة إلى تحديد الأشخاص المسؤولين عن القيام بهذه الوظائف ويمكن أن نلاحظ ما يلي:

- ممارسة شخص واحد لعدة وظائف؛
- ممارسة وظيفة واحدة من طرف عدة أشخاص؛
- عدم اسناد وظيفة ما إلى شخص محدد؛
- وجود شخص بدون وظيفة .

ومن خلال المخطط الوظيفي يتم اكتساب معارف أخرى خاصة بوظائف المؤسسة، ويتم تحليل مراكز العمل بهدف تحديد نقاط الضعف المرتبطة بسوء تقييم العمل في المؤسسة.

3-4- جدول تحليل الأعمال: يستعمل هذا الجدول لتحليل الوظائف أو الإجراءات الخاضعة للتدقيق إلى أعمال أولية، بهدف تحديد نقائص الفصل بين الوظائف داخل المؤسسة ومعالجتها ويقسم الجدول إلى ما يلي:

العمود الأول: يحدد الأعمال الأولية الخاصة بالوظيفة أو الاجراء بطريقة مفصلة.

العمود الثاني: تحديد طبيعة الأعمال الأولية والمتمثلة في الأعمال التنفيذية، والترخيص، التسجيل المحاسبي، المراقبة.

الأعمدة الموالية: تحديد الأشخاص المسؤولين عن القيام بالأعمال الأولية.

العمود الأخير: تحديد الأعمال الأولية غير منفذة.

3-5- الرسم البياني لتدفق الوثائق (خرائط التدفق): هي عبارة عن تمثيل بياني يصور عمليات تنفذ كجزء من العملية، تتميز خرائط التدفق بما يلي:

- توضح حركة المستندات وبداية المعاملة وانتهائها؛
- تساعد على القاء الضوء على نقاط الضعف في نظام المراقبة؛
- تساعد على وضوح الربط بين المعاملات ونقاط الضعف والنظام المحاسبي.

3-6- قوائم الاستقصاء: هي عبارة عن قائمة تشمل مجموعة من الأسئلة المتعلقة بنواحي النشاط داخل المؤسسة وخاصة العمليات الروتينية من عمليات البيع، الشراء، أرصدة الدائنين والبنوك النقدية... الخ، يقوم المدقق بتوزيع القائمة النموذجية على الموظفين للحصول على إجابات، ومن ثم العمل على تحليلها لتحديد مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية المطبق داخل المؤسسة، ويفضل تقسيم قائمة الأسئلة المتعلقة بإحدى نشاطات المؤسسة، وفي بعض الأحيان يتم تصميم الاستبيان للحصول على اجابات بنعم أو لا.

تهدف قوائم الاستقصاء إلى ما يلي:

- التحقق من النظام المحاسبي ونظم المراقبة الداخلية؛
- تقييم نظام المراقبة المسجل؛
- التعرف على نقاط القوة في نقاط المراقبة الداخلية التي سيعتمد عليها المراجع؛
- تحديد الأماكن التي بها نقاط ضعف أو ليس بها مراقبة، والتالي تحتاج إلى اختبارات تحقق أكبر واخطار الإدارة بها.

3-7- الانترنت: يستخدم المدقق الداخلي البريد الإلكتروني لاستقبال برامج التدقيق من مدققين أخرين والحصول على معلومات حول تحليل مخاطر خبير في المجال، وكذلك مراسلة زملائه المدققين في كل جهات.

4- أدوات الإعلام الآلي: يستخدم المدقق الداخلي العديد من أدوات الإعلام الآلي التي يمكن أن تصنف كما يلي:

4-1- أدوات عمل المدقق: تتمثل في برمجيات معالجة النصوص، برمجيات الرسم (power point)و الجداول.

4-2- أدوات انجاز المهمة : يمكن ذكر أدوات المنهجية التي تسمح بإنشاء واتباع مسار FRAP.

4-3- أدوات إدارة الخدمات: وهي ضرورية للمدقق ومن بين هذه الأدوات ما يلي:

- برمجيات متابعة وقت المدققين؛
- أدوات لقياس فعالية مهمة التدقيق؛
- مراقبة ميزانية الوحدة.

المبحث الثالث: معايير المراجعة الداخلية

تتم ممارسة التدقيق الداخل في بيئات قانونية وثقافية مختلفة ومتنوعة، لصالح مؤسسات من ناحية الأهداف والحجم والتعقيد، والهيكلية، كما تتم ممارسة التدقيق الداخلي من قبل الأشخاص من داخل المؤسسات أو من خارجها. ومع أن تلك الاختلافات قد تؤثر في ممارسة التدقيق الداخلي في كل بيئة على حدة فإن التعقيد بالمعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي (المعايير) يشكل أمرا أساسيا لكي يتمكن الدقيقون الداخليون ونشاط التدقيق الداخلي من الوفاء بمسؤولياتهم. (ناجي، معهد المدققين الداخلين)

وتتمثل الأهداف العامة لهذه المعايير فيما يلي: (ناجي، معهد المدققين الداخلين)

- ✓ توجيه الالتزام بالعناصر الإلزامية من الإطار المهني الدولي للممارسة التدقيق الداخلي؛
- ✓ توفير إطار مرجعي لأداء وتعزيز مجال واسع من خدمات التدقيق الداخلي ذات القيمة المضافة؛
- ✓ ارساء الأسس لتقييم أداء التدقيق الداخلي؛
- ✓ تحسين عمليات وأعمال المؤسسة.

وترتكز المعايير على مبادئ ومتطلبات إلزامية تتضمن (برابح وبراغ، 2022):

"تصريحات" تحدد المتطلبات الأساسية لممارسة مهنة المراجعة الداخلية وتقييم فعالية أدائها وهي متطلبات واجبة التطبيق دوليا وعلى المستوى التنظيمي والفردي.

"تفسيرات" وهي توضح العبارات والمصطلحات الواردة في التصريحات.

وتتمثل هذه المعايير في معايير الصفات ومعايير الأداء، معايير نطاق التدقيق الداخلي، معيار إدارة قسم التدقيق الداخلي.

المطلب الأول: معايير الصفات

معايير الصفات (سلسلة الألف): هي عبارة عن مجموعة مكونة من أربعة معايير تتناول سمات وخصائص الشركات والأفراد الذين يؤدون أنشطة المراجعة الداخلية فيها (سابح و مهملي، 2019):

وهذه المعايير هي (ناجي، معهد المدققين الداخلين):

- **الغرض والسلطة والمسؤولية:** يجب تحديد غرض وسلطة ومسؤولية نشاط التدقيق الداخلي تحديدا رسميا ضمن ميثاق التدقيق الداخلي، بما يتماشى مع رسالة التدقيق الداخلي ومع العناصر الالزامية من الاطار المهني الدولي لممارسة التدقيق الداخلي (المبادئ الاساسية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي، ومبادئ

اخلاقيات المهنة، والمعايير، وتعريف التدقيق الداخلي). ويجب ان يقوم الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي بمراجعة دورة لميثاق التدقيق الداخلي عرضه على الإدارة العليا ومجلس الإدارة للموافقة عليه.

- **الاستقلالية والموضوعية:** يشير إلى ضرورة أن تكون أنشطة المراجعة الداخلية مستقلة، كما يجب على المراجع الداخلي أن يكون موضوعي في أداء مهامه.
- **المهارة والعناية المهنية اللازمة:** يشير إلى ضرورة أداء مهام المراجعة الداخلية بكفاء ومهارة وعناية مهنية مناسبة.
- **برنامج تأكيد وتحسين الجودة:** يشير الى ضرورة قيام المدير التنفيذي للمراجعة الداخلية بتطوير برنامج ضمان الجودة و التحسين.

ويمكن تلخيص معايير الصفات في الجدول الموالي:

جدول 1: ملخص معايير الصفات

المعيار الرئيسي	الرمز	المعايير الفرعية	
الغرض والسلطة والمسؤولية	1000	1010	الاقرار بالتوجيهات الإلزامية في ميثاق التدقيق الداخلي
الاستقلالية والموضوعية	1100	1110	الاستقلالية التنظيمية
		1111	التفاعل المباشر مع المجلس
		1112	دور الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي خارج إطار التدقيق الداخلي
		1120	الموضوعية الفرعية
		1130	معوقات الاستقلالية أو الموضوعية
المهارة والعناية المهنية اللازمة	1200	1210	المهارة
		1220	العناية المهنية اللازمة
		1230	التطوير المهني المستمر
برنامج تأكيد وتحسين الجودة	1300	1310	متطلبات برنامج تأكيد تحسين الجودة
		1311	التقييمات الداخلية

		1312	التقييمات الخارجية
		1320	التقارير المتعلقة ببرنامج تأكيد وتحسين الجودة
		1321	استعمال عبارة "متقيد بالمعايير الدولية للممارسة المهنة للتدقيق الداخلي"
		1322	الإفصاح عن حالات عدم التقيد

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على: (ناجي، معهد المدققين الداخلين)

المطلب الثاني: معايير الأداء

معايير الأداء (سلسلة الألفين): هي التي تصف طبيعة أنشطة المراجعة الداخلية، والمعايير التي من خلالها يتم قياس أداء تلك الأنشطة.(سابح ومهملي، 2019) وهي مجموع مكونة من سبعة معايير رئيسية بالإضافة إلى المعايير الفرعية، ويمكن تلخيصها في الجدول التالي:

جدول 2: *ملخص معايير الأداء*

العيار الرئيسي	الرمز	المعايير الفرعية	
إدارة نشاط التدقيق الداخلي	2000	2010	التخطيط
		2020	التبليغ و الموافقة
		2030	إدارة الموارد
		2040	السياسات والإجراءات
		2050	التنسيق والاعتماد
		2060	إبلاغ الادارة العليا ومجلس الإدارة
		2070	مزود الخدمات الخارجي والمسؤولية التنظيمية عن التدقيق الداخلي
طبيعة العمل	2100	2110	الحوكمة
		2120	إدارة المخاطر

		2130	الرقابة
تخطيط مهمة التدقيق الداخلي	2200	2201	اعتبارات التخطيط
		2210	أهداف مهمة
		2220	نطاق مهمة
		2230	تخصيص الموارد لمهمة
		2240	برنامج عمل مهمة
تنفيذ مهمة التدقيق الداخلي	2300	2310	تحديد المعلومات
		2320	التحليل والتقييم
		2330	توثيق المعلومات
		2340	الاشراف على المهمة
تبليغ التنائج	2400	2410	مقاييس التبليغ
		2420	جودة التبليغات
		2421	الخطأ والسهو
		2430	استخدام عبارة "تم إجراؤه وفقا للمعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخل"
		2431	الافصاح عن الحالات عدم التقيد في المهمة
		2440	نشر النتائج
		2450	الآراء الكلية العامة
مراقبة سير العمل	2500		
التبليغ عن قبول المخاطر	2600		

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على: (ناجي، *معهد المدققين الداخلين*)

المطلب الثالث: معايير نطاق التدقيق الداخلي

❖ نطاق عمل المراجع الداخلي

أشار هذا المعيار إلى ضرورة أن يشمل نطاق عمل المدقق الداخلي على فحص وتقييم مدى دقة وفعالية نظام الرقابة الداخلية الخاص بالمؤسسة ودرجة الأداء في تنفيذ المهام المطلوبة كما أشار هذا المعيار إلى دور الإدارة العليا ومجلس الإدارة في إعطاء إرشادات عامة للمدقق الداخلي لتحديد الأنشطة التي يجب مراجعتها، وقد حدد هذا المعيار الهدف الأساسي للمدقق الداخلي باعتبار أن المحدد الوحيد لنطاق فحصه هو التأكد من دقة وفعالية هيكل الرقابة الداخلية، وقد قام هذا المعيار بتناول نطاق عمل التدقيق الداخلي بشكل إجمالي، حيث تناول بعدين أساسين هما: فحص وتقيم هيكل الرقابة الداخلية، وجودة الأداء في تنفيذ المهام والمسؤوليات المتعلقة بنشاط التدقيق، وقد قسم هذا المعيار الإجراءات الرقابية إلى ثلاث مجموعات رئيسية وهي (الصحن وآخرون، 2008)

- ✓ **رقابة وقائية:** وتكون بهدف الوقاية ومقاومة الأحداث الغير مرغوب فيها من الوقوع داخل المؤسسة.
- ✓ **رقابة استكشافية:** بهدف اكتشاف وتصحيح الأحداث غير المرغوبة فيها والتي قد تحدث فعلا.
- ✓ **رقابة توجيهية:** والتي تسعى لإحداث أو تشجيع حدوث عمل معين مرغوب في حدوثه.

❖ معيار النزاهة وقابلية المعلومات للاعتماد عليها

يجب أن يتأكد المدقق الداخلي من النزاهة والقابلية للاعتماد على المعلومات المالية والوسائل المستخدمة في قياس وتصنيف تلك المعلومات والتقرير عنها، وقد ألزم هذا المعيار المدقق الداخلي بضرورة فحص وتقييم نظام المعلومات للتأكد من: السجلات المالية والتشغيلية والتقارير تحتوي على معلومات كاملة ودقيقة ومفيدة، الرقابة على عملية مسك الدفاتر وعملية التقرير للتأكد من دقة وفعالية هذه الرقابة (نصر، و شحاتة، 2007).

❖ معيار الالتزام بالقوانين واللوائح والحماية المادية للأصول

ويمكن التعرف على هذا المعيار حسب ما جاء به (السرايا، 2007)

من المهام الرئيسية التي تقع على عاتق المدقق الداخلي مراجعة بصفة دورية الأنظمة الموجودة داخل المؤسسة للتأكد من مدى التزام العاملين بالخطط والسياسات والإجراءات والقوانين التي تحكم طبيعة العمل، وتحديد ما إذا كان أفراد التنظيم يتبعونها أم لا، ومعنى ذلك أن المدقق الداخلي يقوم بدراسة أسباب عدم إتباع هذه الخطط والسياسات من قبل بعض الأقسام والأفراد وما إذا كانت الأسباب في هذا الأمر هو إهمال وتقصير العاملين في تنفيذها وإتباعها، أو عدم فهم هذه الخطط والسياسات والإجراءات مما يتطلب مناقشتها

مع المسؤولين لتوضيحها، كما يمكن أن تكون لعدم واقعية هذه الخطط والسياسات والإجراءات وصعوبة تطبيقها علميا، مما يتطلب إعادة النظر فيها لوضعها بطريقة واقعية وموضوعية وقابلة للتطبيق وغير مبالغ فبها.

وفي ظل هذا المعيار يجب على المدقق الداخلي فحص الوسائل المختلفة اللازمة لحماية أصول المؤسسة من أي تصرفات غير مرغوب فبها كالإسراف، السرقة أو الاختلاس....الخ كما يجب عليه أن يتأكد من وجود وتوافر هذه الأدوات والوسائل أما في حالة عدم وجودها فيقترح على إدارة المؤسسة بعض الوسائل الملائمة في هذا المجال.

❖ **معيار الاستخدام الفعال والاقتصادي للموارد**

يجب على المدقق أن يقوم بتقييم عناصر الكفاءة الخاصة باستخدام الموارد للتأكد من (السيد، 2008):

- ✓ أن المؤسسة قد دبرت مواردها بطريقة اقتصادية دون أن تتحمل أعباء غير عادية؛
- ✓ أن المؤسسة تستخدم هذه الموارد بشكل اقتصادي ومثالي دون وجود نسبة عالية من الهدر فيها أو الضياع؛
- ✓ أن المؤسسة تستخدم هذه الموارد بكفاءة دون وجود مواد عاطلة تمثل عبء عليها؛
- ✓ أن هناك جداول تتضمن معايير لاستخدام موارد المؤسسة بشكل فعال.

❖ **معيار وضع أهداف للعمليات التشغيلية والبرامج**

على المدقق الداخلي أن يقوم بمراجعة برنامج التشغيل وطريقة تنفيذه حتى يتأكد من أن النتائج التي تحققها المؤسسة الاقتصادية تتفق مع الأهداف المحددة للتشغيل وأن هذه البرامج قد تم تنفيذها وفقا للخطط التي تم وضعها مسبقا. وقد أوضح هذا المعيار أن الإدارة العليا مسؤولة عن وضع خطط وأهداف للبرامج المختلفة ووضع وتنفيذ إجراءات رقابية فعالة وتحقيق نتائج مرغوب فيها؛ وتتمثل مسؤولية المدقق الداخلي للمؤسسة في التأكد من أن تلك الأهداف المخططة تتفق مع أهداف المؤسسة ككل وأن هذه الأهداف قم تم تحقيقها فعلا بكفاءة وفعالية عالية وفي الوقت المناسب (نصر وشحاتة، 2007).

المطلب الرابع: معايير إدارة قسم التدقيق الداخلي

يجب على مدير المدقق الداخلي أن يشرف على إدارة قسم التدقيق بشكل مناسب وملائم بما يحقق مستوى من الكفاءة والفاعلية في إدارة عمل هذا القسم ومن أهم ما يجب مراعاته في هذا المجال النواحي التالية (السيد، 2008):

- ✓ اختيار الأفراد من قسم التدقيق الداخلي بالعدد الكافي لا اكثر ولا أقل من اللازم؛
- ✓ اختيار الأفراد من ذوي الكفاءات والخبرات المناسبة في مجال التدقيق؛
- ✓ توافر المؤهلات العلمية المناسبة في من يعمل بقسم التدقيق الداخلي؛
- ✓ متابعة أعمال التدقيق للتأكد من قيام كل عضو في فريق عمل التدقيق الداخلي بالمهام الموكلة إليه دون أي خطأ أو مخالفات للإجراءات أو الخطوات الموضوعية من قبل.

وتشمل هذه المعايير على مجموعة من المعايير الفرعية والتي تهدف إلى تحديد هدف ومسؤولية إدارة التدقيق الداخلي وتتمثل هذه المعايير في:

❖ **معيار وضع خطة لإدارة قسم التدقيق الداخلي**

يجب أن يضع مدير إدارة التدقيق الداخلي خططا لإدارته لتمكينه من تنفيذ المسؤوليات الخاصة بها وقد أوضح هذا المعيار الخطوات الخاصة بعملية وضع الخطط والتي تشمل وضع الأهداف ووضع جداول العمل بالإضافة إلى وضع الموازنات المالية وتقارير الأنشطة، كما يجب أن يكون لمدير التدقيق الداخلي نظاما أساسيا وقائمة بالأهداف والسلطات والمسؤوليات الخاصة بإدارته (الصحن، 2008).

❖ **معيار وضع سياسات وإجراءات لإرشاد فريق العمل**

إن مدير المخاطر ملزم بأن يضع سياسات وإجراءات لإرشاد فريق العمل لأداء المهام الموكلة إليه وقد أشار هذا المعيار إلى أنه يجب أن تتناسب هذه السياسات مع حجم وهيكل إدارة التدقيق الداخلي ودرجة تعقد العمل الخاص بها، حيث عادة في هذه الإدارات ذات الحجم الصغير لا يوجد كتيبات وعادة ما يتم إدارتها بشكل غير رسمي من خلال الإشراف اليومي والعكس في الإدارات ذات الحجم الكبير حيث يتم وضع سياسات شاملة ورسمية(نصر وشحاتة، 2007).

❖ **معيار التعاون بين المدققين الداخليين والخارجيين**

يجب أن يسعى مدير إدارة التدقيق الداخلي لإحداث نوع من التعاون والتنسيق بين مجهودات كلا من المدققين الداخليين والخارجيين، وذلك من خلال (السرايا، 2007)

- ✓ مساعدة أعضاء فريق التدقيق الداخلي لأعضاء فريق التدقيق الخارجي؛
- ✓ التنسيق بين خطة عمل التدقيق الداخلي بالشكل الذي يساعد على إنجاز عمل التدقيق الخارجي على أكمل وجه؛
- ✓ تحقيق تغطية مناسبة لعملية التدقيق وتدنية المجهودات المزدوجة.

❖ **معيار وضع برامج لاختيار وتطوير الموارد البشرية**

يلتزم مدير إدارة التدقيق الداخلي بوضع برامج لاختيار وتطوير الموارد البشرية لإدارته والذي يشمل على (نصر وشحاتة، 2007)

- ✓ توصيف للعمل كل مستوى من مستويات إدارة التدقيق الداخلي؛
- ✓ اختيار الأفراد ذوي الكفاءة والتأهيل المناسبين؛
- ✓ التدريب وتوفير الفرص المناسبة للتعليم المستمر؛
- ✓ تقييم أداء الأفراد في قسم التدقيق الداخلي على الأقل مرة واحدة في السنة؛
- ✓ إعطاء النصح والإرشاد للمدققين الداخلين.

❖ **معيار تأكيد الجودة وبرامج التحسين**

يوضح هذا المعيار أنه على مسؤول التدقيق الداخلي تطوير و المحافظة على تأكيد الجودة وبرامج التحسين بما يغطي كافة أنشطة التدقيق الداخلي مع مراقبة استمرار فعاليتها وتحسينها بالتوافق مع المعايير والميثاق الأخلاقي للتدقيق الداخلي ويتفرع من هذا المعيار أربع معايير الأول يتعلق بتقييم برنامج الجودة ومراقبة وتقييم الفعالية داخليا وخارجيا، أما الثاني فيتعلق بالتقرير عن برنامج الجودة ورفع تقرير بذلك لمجلس الإدارة، والثالث يتعلق باستخدام عبارة "تم وفقا للمعايير" والمعيار الرابع يتعلق بالإفصاح عن عدم الالتزام وبالتحديد الحالات التي لا يتم فيها تحقيق الالتزام التام الذي يؤثر على نطاق عمليات التدقيق الداخلي وبالتالي يجب رفع تقرير بذلك لمجلس الإدارة وتتمثل هذه المعايير في:

- ✓ **معيار تقييم برنامج الجودة:** ينبغي أن يتكيف نشاط التدقيق الداخلي لمراقبة وتقييم الفعالية الكلية لبرنامج الجودة، وينبغي أن تضم كلا من عمليتي التقييم الداخلية والخارجية.
- ✓ **معيار التقرير عن برنامج الجودة:** على مدير المدققين أن يرفع تقريرا عن نتائج التقييم الخارجي إلى مجلس الإدارة.
- ✓ معيار استخدام عبارة "تم وفقا للمعايير" ينبغي تشجيع المدققين الداخلين لرفع تقرير يشير إلى أن أنشطتهم قد تمت وفقا لمعايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي.

معيار الإفصاح عن عدم الالتزام: على الرغم من أن نشاط التدقيق الداخلي ينبغي أن يتوافق توافقا تاما مع المعايير والميثاق الأخلاقي، إلا أنه توجد حالات لا يتم فيها تحقيق الالتزام التام بذلك، وعندما يؤدي الالتزام التام إلى التأثير في نطاق أو عمليات ونشاط التدقيق الداخلي فإنه ينبغي رفع تقرير بذلك إلى مجلس الإدارة.

خلاصة

المراجعة الداخلية وظيفة تقييم يقوم بها شخص مستقل من داخل المؤسسة، ولها أهمية كبيرة في المؤسسة، كونها الداعم الرئيسي للإدارة في عملية تقييم نظام الرقابة الداخلية واتخاذ قرارات و رسم السياسات، كما أنها تعمل على حماية أصول المؤسسة وأموالها، وذلك بإتباع خطوات منهجية بالاعتماد على معايير مهنية مقبولة قبولا عاما، مستعملا كل الأدوات الضرورية التي تراها مناسبة في أداء مهنتها، بهدف إعداد تقرير يتضمن رأي حول مصداقية وصحة حسابات المؤسسة.

الفصل الثاني

مساهمة المراجعة الداخلية في تحسين جودة القوائم المالية

تمهيد:

تعتبر ادارة المؤسسة مسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية تتضمن هده المسؤولية تصميم وتطبيق والاحتفاظ بنظام رقابة داخلي خاص بإعداد القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة خالية من الاخطاء الجوهرية سواء كانت ناشئة عن الغش أو الخطأ واختيار وتطبيق سياسات محاسبية ملائمة وإجراء تقديرات محاسبية معقولة وفقا للظروف، أما مسؤولية مراجع الحسابات الخارجي هي إبداء الرأي حول هده القوائم المالية استنادا على أعمال المراجعة التي قام بها وفقا لمعايير المراجعة الدولية والتي تتطلب الالتزام بمتطلبات أخلاقيات المهنة وتخطيط وتنفيد أعمال المراجعة للحصول على قناعة معقولة بأن القوائم المالية خالية من الأخطاء.

وسنحاول في هذا الفصل التطرق إلى:

المبحث الأول: ماهية القوائم المالية

المبحث الثاني: أنواع القوائم المالية

المبحث الثالث: علاقة المراجعة الداخلية بجودة القوائم المالية.

المبحث الأول: ماهية القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية العناصر الأساسية التي تقدم من خلالها المؤسسة حوصلة نشاطها في شكل وثائق شاملة تقدم في نهاية كل دورة محاسبية، وتتضمن القوائم مختلف الآثار المالية للعمليات والأحداث التي تقوم بها المؤسسة.

المطلب الأول: مفهوم القوائم المالية

لقد اختلفت التعاريف المقدمة للقوائم المالية باختلاف الزاوية التي ينظر منها إليها إلا أنها تشترك كلها في بعض الخصائص وفيما يلي سنقوم بتقديم بعض التعاريف المقدمة للقوائم المالية:

التعريف الأول: عرفت القوائم المالية بأنها "مجموعة كاملة من الحسابات تتضمن : الميزانية، قائمة حساب النتيجة، قائمة تدفقات الخزينة، قائمة تغير الأموال الخاصة والملاحق، والهدف من هذه القوائم تقديم معلومات عن الوضعية والاداء المالي من أجل أتخاذ القرارات الأقتصادية" (طالب وبلمداني، 2020).

التعريف الثاني: وعرفت ايضا أنها:" الوسائل الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية، وتمثل القوائم المالية الجزء المحوري للتقارير المالية" (طالب وبلمداني، 2020).

وبالتالي تزودهم القوائم المالية بمعلومات ضرورية تتصف بالثقة والوقتية (الوقت المناسب) والملائمة لأغراض التقرير المالي والمساعدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة.

التعريف الثالث: ومن جهة أخرى عرفت القوائم المالية بأنها:" هي عبارة عن المنتج النهائي للمحاسبة حيث تتمثل في تقارير أو كشوفات تلخص قدرا كبيرا من البيانات والمعلومات لصالح أطراف عديدة داخل وخارج المؤسسة بقصد أتخاذ قرارات معينة" (طالب وبلمداني، 2020).

التعريف الرابع: كما يعرف أيضا:" هي مرآة التي تعكس الصورة الحقيقة للوضعية المالية للشركة، شريطة أن تتميز هذه الصورة بالاختصار، الدقة والوضوح وهذا ما يجيز لمستخدميها أتخاذ القرارات المناسبة حول مستقبل الشركة وعلاقتهم بها وذلك على كل المستويات" (أحمد والعيفة، بوضياف،2021)

بناء على ما تقدم، نستنتج أن القوائم المالية هي من أكثر التقارير المحاسبية أهمية باعتبارها المصدر الرئيسي للمعلومات المالية التي تحتاجها الاطراف الخارجية، وتعد هذه القوائم بطريقة موجزة تعكس من خلالها تاريخا مستمرا من العمليات والأحداث المأثرة من المؤسسة معبرا عنها في وحدات نقدية.

المطلب الثاني: أهداف القوائم المالية

إن القوائم المالية تتكون من مجموعة كاملة من الوثائق والمالية التي تسمح بإعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية، وحسب معايير المحاسبة الدولية، فان الهدف من القوائم المالية هو تقديم معلومات عن الوضعية المالية للوحدة في تاريخ غلق الحسابات وذلك من خلال الميزانية، وتوضيح الكفاءة من خلال

جدول حسابات النتائج، وتحديد تغيرات وضعية الخزينة من جدول تدفقات الخزينة، وذلك لتلبية احتياجات كل المستعملين لهذه المعلومات عند اتخاذ قراراتهم الاقتصادية (سعيدي، 2015).

أما هؤلاء المستعملون للقوائم المالية فهم متعددون فقد يكونون المستثمرين الحاليين أو المحتملين، الأجراء، المقرضين، الموردين، العملاء، الحكومة وإدارتها وحتى الجمهور، وتتمثل وأهداف القوائم المالية فيما يلي:

- ✓ تهدف القوائم المالية الى تقديم معلومات عن الوضع المالي ونتائج الأعمال والتغير في الوضع المالي للمؤسسة تفيد العديد من الفئات التي تستخدمها في اتخاذ القرارات الاقتصادية؛
- ✓ تزويد المعلومات التي تساعد الاطراف المعنية(الذين لهم مصلحة في امور الشركة) من القيام بتقييم مبالغ وتوقيت درجة عدم التأكد للتدفقات النقدية المستقبلية؛
- ✓ تزويد المعلومات المتعلقة بالموارد الاقتصادية (الأصول) للشركة والالتزامات المرتبطة بهذه الموارد والتغيرات التي حصلت فيها؛
- ✓ تزويد مستخدمي القوائم المالية والبيانات المتعلقة بها بالمعلومات المفيدة لأغراض المقارنة والتنبؤ وتقييم القوة الإرادية للشركة (اي قياس الأداء التشغيلي للشركة)؛
- ✓ تزويد المعلومات المفيدة عن المصادر المختلفة للنقدية (من أنشطة التشغيل والاستثمارية والتمويلية) وأوجه استخدامها؛
- ✓ تزويد المعلومات التي تساعد في الحكم على مقدرة الإدارة في استخدام الموارد المتاحة للشركة بفاعلية من اجل التوصل الى تحقيق أهداف الشركة.

وهناك اهداف فرعية لكلل قائمة من القوائم

❖ **أهداف قائمة الدخل:**

. تقييم جدوى الاستثمارات وعوائدها؛

. تقييم كفاءة أدارة المشروع؛

. تقييم جدارة المشروع بالاقتراض من المصارف وجمهور المستثمرين؛

. اعتماد التدفقات الداخلية الجارية (التاريخية) للتنبؤ بالتدفقات الداخلية المستقبلية.

ومن هذه الاهداف تعد قائمة الدخل القائمة الأهم بين مجموعة القوائم المالية بخاصة إن الفهم لقائمة الدخل بوصفها مؤشرا لرقم وتحديدا لاتجاه واحد، فهي مؤشر لرقم نتيجة النشاط لدورة ماليو معينة وتساعد في تحديد الاتجاه بدورة تالية اعتمادا على نتائج الدورات السابقة.

❖ **اهداف قائمة المركز المالي:**

ان الأهداف الرئيسية تتركز في توفير معلومات عن طبيعة ومقدار الاستثمارات في أصول الشركة ومصادر تمويل هذه الاستثمارات عن طريق التزامات الشركة لدائنيها وحق الملاك على صافي أصول الشركة والقائمة تساعد المستخدمين في تقييم بعض خصائص الوضع المالي للشركة وبصفة خاصة ما يتعلق:

. درجة السيولة؛

. درجة المرونة المالية؛

. تقييم هيكل راس المال؛

. حساب معدلات العائد على الاستثمار؛

. الحكم على درجة المخاطر.

المطلب الثالث: القوائم المالية والتقارير المالية

القوائم المالية تمثل الجزء المحوري للتقارير المالية، وتمثل القوائم المالية الوسائل الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية، وعلى الرغم من أن القوائم المالية قد تحتوي على معلومات من مصادر خارج السجلات المحاسبية، إلا أن النظم المحاسبية مصممة بشكل عام على أساس عناصر القوائم المالية (الأصول، الخصوم، الإيرادات، المصروفات، .....الخ) ويتم الإمداد بالمعلومات من خلال القوائم المالية الأساسية والتي تمثل (حماد،2001)

. الميزانية (قائمة المركز المالي)؛

. قائمة الدخل؛

. قائمة الأرباح المحتجزة؛

. قائمة التدفقات النقدية.

التقارير المالية لا تتضمن القوائم المالية فقط ولكنها تمتد لتشمل كذلك الوسائل الأخرى لتوصيل المعلومات ذات الصلة، المباشرة أو غير المباشرة، والتي يتم استخراجها من النظام المحاسبي، مثل موارد المنشأة والالتزامات....الخ، وقد تقوم الإدارة بتوصيل المعلومات إلى الأطراف الخارجية عن طريق التقارير المالية وليس من خلال القوائم لمالية الرسمية وذلك لان الأخيرة تخضع لقواعد صارمة وتنظيمية، أو لأن الإدارة تعتبرها مفيدة بالنسبة للأطراف الخارجية، وقد تقوم الإدارة بتحليلها اختياريا، وبالنسبة للمعلومات التي يجب توصيلها عن طريق التقارير المالية وليس من خلال القوائم المالية فإنها قد تتخذ أشكالا مختلفة وتتعلق بموضوعات عديدة، والتقارير المالية للمنشأة قد تشمل معلومات مالية ومعلومات غير مالية ونشرات أو

تقارير مجلس الإدارة والتنبؤات المالية والأخبار ذات الصلة بالمنشأة ووصف للخطط والتوقعات وكذلك التأثير البيئي أو الاجتماعي لأعمال المنشأة، ويوضح ما سبق أن التقارير المالية مفهوم أشمل من القوائم المالية (حماد،2001).

المبحث الثاني: أنواع القوائم لمالية

تعتبر القوائم المالية من أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المستثمرين والمقرضين والمحللين الماليين وغيرهم من الأطراف المهتمة بأمر الشركة في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية المتعلقة بها، وتقوم معظم الشركات بنشر القوائم المالية خلال التقرير السنوي، أو الربع السنوي(مخلوف، 2009).

المطلب الأول: الميزانية

تمثل قائمة المركز المالي أحد القوائم المالية الأساسية التي يجب إعدادها في نهاية كل فترة مالية نظرا لأهمية البيانات المالية التي تتضمنها سواء لأصحاب المؤسسة أو للمستفيدين منها مثل البنوك والمقرضين والمستثمرين وغيرهم، لذلك يجب أن تعد بصورة صادقة وصحيحة ودقيقة ولكي تعبر عن المركز المالي الصحيح للمؤسسة في تاريخ إعدادها.

أولا: مفهوم الميزانية (قائمة المركز المالي)

يوجد العديد من التعاريف لقائمة المركز المالي(الميزانية)، ولكن رغم تعددها وكثرتها إلا أنها تصب في ذات المفهوم جميعها، ونذكر منها:

التعريف الأول: "تعرف قائمة المركز المالي في الفقه المحاسبي بأنها كشف أو قائمة بالحسابات المتبقية بعد إجراء التسويات الجردية اللازمة وتصوير حساب الأرباح والخسائر، ومن ناحية التمويل تعرف بأنها قائمة بمصادر الأموال وأوجه استخدامها (الهلالي وشحادة، 2009).

التعريف الثاني: تعرف بأنها "كشف شامل بأصول وخصوم المنشأة مقوم بالقيم الحقيقة ليعبر عن المركز المالي للمنشأة في تاريخ معين" (حلوة، 2009).

التعريف الثالث: "تفصح الميزانية العمومية عن المركز المالي للوحدة الاقتصادية في تاريخ معين، ويتكون المركز المالي من الأصول والالتزامات وحقوق الملكية، وتعتبر الملاحظات التي تلحق بالميزانية العمومية جزء مكمل لها لأنها تفصح عن التعهدات والالتزامات المحتملة التي لم تتأكد بعد وغيرها من العناصر التي تفيد متخذي القرارات" (حنفي، 2008).

ثانيا: أهمية الميزانية ومحدداتها

تفصح الميزانية العمومية عن المركز المالي لوحدة اقتصادية معينة في تاريخ محدد، وتوفر الميزانية معلومات للمستخدمين عن طريق طبيعة ومقدار الاستثمار في أصول المنشأة والتزامات المنشأة لدائنيها وحق إعلان صافي أصول المنشأة.

عموما تساهم الميزانية في عملية التقرير المالي عن طريق توفير أساسي (حنفي، 2008).

. حساب معدلات العائد؛

. تقييم هيكل راس المال في المنشأة؛

. تقدير درجة السيولة والمرونة المالية في المنشأة.

فلأغراض التحكم في درجة المخاطر . عدم قابلية أحداث وصفقات وظروف ونتائج أعمال المنشأة للتنبؤ التي تتعرض لها المنشأة وتقدير التدفقات النقدية لها في المستقبل، فإنه يجب تحليل الميزانية وتحديد مدى سيولة المنشأة ومرونتها المالية.

ثالثا: مزايا قائمة المركز المالي

تعتبر قائمة المركز المالي من أهم القوائم التي تقوم المؤسسة بإعدادها، وهي تحقيق الميزات التالية (ناصر، 2006):

- ❖ تعتبر إحدى أهم القوائم المالية التي يتم إعدادها ضمن التقرير السنوي المالي الذي تعده إدارة المنشأة وتكون قابلة للنشر ومتاحة لكافة الأطراف ذات المصلحة؛
- ❖ تظهر المركز المالي للمؤسسة في لحظة معينة ، أي تبيت مالها من حقوق وما عليها من التزامات؛
- ❖ تتيح المعلومة الواردة فيها إمكانية المقارنة بين قوائم المركز المالي لعدة سنوات لنفس المؤسسة وكذلك لمؤسسات مختلفة وهي تعتبر كذلك وسيلة من وسائل الرقابة من خلال البنود الواردة فيها، أي من خلال تحديد قنوات استخدام أموال المؤسسة التي ساهمت بتغطية تلك الاستخدامات؛
- ❖ توصف قائمة المركز المالي مقدار الموارد المملوكة وكذلك الحقوق ومصالح الجهات المختلفة في هذه الموارد لمؤسسة ما عند نقطة زمنية معينة، والموارد المملوكة هي الأصول، بينما تشمل الحقوق جميع الخصوم؛
- ❖ توضح قائمة المرز المالي (الميزانية) أصول المؤسسة في جانب منها، والتزاماتها وحقوق أصحابها في الجانب الأخر منها وتقوم كل مؤسسة بإعداد الميزانية مرة على الأقل كل سنة، وهناك مؤسسات تعد الميزانية في نهاية كل شهر وهي تؤدى إلى بيان المركز المالي للمؤسسة في لحظة معينة؛
- ❖ تقييم القدرة الائتمانية للمؤسسة من خلال مقارنة التزاماتها بحقوق ملكيتها وفقا لما يعرف بنسبة التغطية والتي تعني مدى تغطية حقوق المؤسسة والتزاماتها، وتساعد هذه النسبة في اتخاذ قرارات توزيع الأرباح؛
- ❖ التعرف على مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها المستحقة (الدفع)، ويتم قياس ذلك بنسية التداول والسيولة فهذه النسبة هب مؤشر مهم من المؤشرات التي تستخدم لقياس درجة السيولة التي تتمتع بها المؤسسة؛
- ❖ التعرف على مدى اعتماد المؤسسة على التمويل الذاتي بقيمة الأرباح التي يتم احتجازها، أو التمويل الخارجي بنسبة الالتزامات إلى حقوق ملكيتها؛

- ❖ تقييم مدى قدرة الإدارة على القيام بواجباتها ووظائفها، وذلك من خلال التعرف على اتجاه نمو المؤسسة من ناحية إجمالي أصولها وكذلك حقوق ملكيتها؛
- ❖ القيام بعمليات التحليل المالي مثل تحليل درجة الرفع المالي أو النسب المتعلقة بالهيكل المالي؛
- ❖ بيان مدى التزام المؤسسة بالقوانين والتشريعات المحلية والمعايير المحاسبية الدولية؛
- ❖ الوقوف على استمرارية المؤسسة، من خلال اعتمادها على أسس قياس كالتكلفة التاريخية، أو أن ميزانيتها تم إعدادها على أساس التصفية، وهذا يتم التقدير على أساس القيمة السوقية؛
- ❖ معرفة سياسات المؤسسة اتجاه استثماراتها المالية.

رابعا: مكونات قائمة المركز المالي

1. الأصول:

طبقا لهذا التعريف نجد ثلاث خصائص رئيسية يجب توافرها في الأصول يمكن إبرازها فيما يلي (الشيرازي، 1990):

الإطار المفاهيمي يعرف الأصول بأنها: " الأشياء ذات القيمة المملوكة للشركة، تتضمن تحقيق منافع مستقبلية محتملة، تتحكم فيها لمؤسسة أو تحصل عليها نتيجة لمعاملات او أحداث سابقة"(طارق،2005).

- ❖ وجود منافع اقتصادية مستقبلية، أي أن يكون للأصول القدرة على تزويد الوحدة بالمنفعة وخلق تدفقات نقدية موجبة في المستقبل؛
- ❖ قدرة المؤسسة على التحكم في هذه المنافع، بحيث تستطيع الحصول على ما تريد من الخدمات لنفسها أو تمكين الغير منها؛

أن يكون هذا التحكم في المنافع قد نتج عن أحداث أو عمليات وقعت في الماضي والأصل يرتب كأصل جاري لما يكون في استطاعة المؤسسة تحقيق الأصل، ببيعه أو استهلاكه في إطار دورة الاستغلال العادية للوحدة أو لما يكون الأصل من عناصر الخزينة أو ما يعادل الخزينة، بغرض إيضاح درجة السيولة وتشمل (دونالد، 1990):

- ✓ النقدية؛
- ✓ الأوراق المالية القابلة للتداول، والتي تقيم على أساس تكلفة السوق؛
- ✓ حسابات المدينون والذين يتم تقييمهم بالمقدار المتوقع تحصيله؛
- ✓ المخزونات المقيم بقيمة السوق الأقل؛

- ✓ المصروفات المقدمة سلفا والتي تخص كل النفقات التي تمت فعلا للحصول على منافع خلال دورة الاستغلال.

أما العناصر الأخرى التي يكون تاريخ استحقاقها أكبر من سنة والموجهة للاستعمال المستمر من أجل احتياجات الوحدة يجب أن تظهر ضمن العناصر غير الجارية.

وحسب مشروع النظام المحاسبي المالي، تشمل عناصر الأصول على الاتي (دونالد،1990):

- ❖ **الأصول غير المادية:** وهي الأصول المعنوية التي تبقى لفترة طويلة، وتدر على المالك منافع مستقبلية متوقعة، فهي ضرورية لتشغيل المؤسسة وتضم الشهرة والعلامة التجارية وحق الابتكار ورأس المال التجاري.
- ❖ **الأصول المادية:** وهي الأصول المحتفظ بها من قبل المؤسسة إما من أجل استخدامها في الإنتاج أو في شكل لوازم أو السلع أو الخدمات، إما من اجل إيجارها للغير، او لاحتياجات إدارية، وهي التي ينتظر أن تستعمل لأكثر من فترة محاسبية مثل الأراضي، المباني، المعدات.....
- ❖ **المخزونات:** تشمل كل السلع الموجودة لدى المؤسسة في تاريخ الجرد والتي تستهلك خلال الفترة الموالية، والتي لا تزيد مدتها عن السنة(البضائع، المواد واللوازم، المنتجات النصف المصنعة والتامة الصنع)
- ❖ **الأصول المادية:** تعتبر من العناصر الهامة في الميزانية المؤسسة وتشمل:
  - ✓ المساهمات؛
  - ✓ المدينون الذين يمثلون المبالغ المستحقة على الغير اتجاه المؤسسة؛
  - ✓ أصول الضرائب (بين الضرائب المؤجلة)؛
  - ✓ الزبائن والمدينون الأخرون والأصول المماثلة (الأعباء الملاحظة مسبقا)؛
  - ✓ خزينة الأصول والعناصر المماثلة لها، تمثل القيم المتبقية من الموارد بعد تمويل الاستثمارات، والديون الممنوحة للزبائن، حيث تتوزع بين المبالغ الموضوعة في البنك والصندوق والودائع تحت الطلب والتوظيفات قصيرة الأجل.

2. الخصوم

تعرف الخصوم على أنها الالتزامات الاقتصادية القائمة على الشركة أو أي عناصر دائنة مؤجلة لفترات قادمة تم إثباتها وقياسها طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها (دونالد،1990).

طبقا لهذا التعريف يجب أن تتوفر ثلاث خصائص رئيسية في لخصوم (الصحن،2008):

- ❖ يتطلب الالتزام ان تقوم الوحدة بتسوية التزام حالي عن طريق تحويل مستقبلي لأصل ما عن الطلب أو عند حدوث حدث معين أو في تاريخ معين؛
- ❖ لا يمكن تفادي الالتزام؛
- ❖ وقوع الحدث الملزم للوحدة في الماضي.

وتتمثل الخصوم في (الشيرازي، 1990):

- ❖ **حقوق الملكية:** تتمثل في حصة الملاك، والتي تتكون من رأس المال المدفوع والتغيرات التي تحدث في هذه الحصة نتيجة صافي الدخل وإجراء توزيعات الأرباح، وتزداد حقوق الملكية من خلال استثمارات الملاك وصافي الدخل وتقل من خلال توزيعات الأرباح.
- ❖ **الالتزامات:** هي تضحيات مستقبلية متوقعة بمنافع اقتصادية ناشئة عن التعهدات الحالية لوحدة معينة بنقل أو تحويل أصول أو توفير خدمات لأصول أخرى في المستقبل نتيجة لمعاملات أو أحداث ماضية.

ووفقا لمعايير IAS_FRS فالاستحقاق يرتب كالتزام جاري في الحالات لتالية:

- ✓ الاستحقاق يغلق في دورة الاستغلال العادية للمؤسسة؛
- ✓ الاستحقاق يجب أن يسدد خلال سنة يعد تاريخ إقفال السنة المالية.

كل الاستحقاقات الأخرى يجب ترتيبها كالتزامات غبر جارية على أساس أن المؤسسة لن تستطيع تسويتها خلال دورة الاستغلال الجارية، مثل الالتزامات الناشئة نتيجة الحصول على الأصول كإصدار السندات والأوراق المالية أو الكمبيالات طويلة الأجل والقروض الايجارية، وحسب مشروع النظام المالي تشمل عناصر الخصوم الاتي:

- ✓ الأموال الخاصة قبل التوزيعات المقررة والمقترحة بعد تاريخ الإقفال، مع الملاحظة؛
- ✓ الرأس المال المدفوع، الاحتياطات، النتيجة الصافية للفترة والعناصر الاخرى؛
- ✓ الخصوم الغير الجارية ذات فائدة؛
- ✓ الموردون والدائنون الأخرون؛
- ✓ خصوم الضرائب مع ملاحظة الضرائب المؤجلة؛
- ✓ مؤونات الأعباء والخصوم المماثلة؛
- ✓ الخزينة السالبة وما يعادل الخزينة.

المطلب الثاني: جدول حسابات النتائج

تهدف هذه القائمة إلى قياس نتيجة عمليات المؤسسة لفترة زمنية معينة، لذا فهي عبارة عن ملخص للمبيعات المحققة والمصروفات التي تكبدتها المؤسسة لتحقيق هذه المبيعات، ويمثل الفرق ما بين هذين البندين الربح أو الخسارة التي حققتها المؤسسة خلال الفترة الزمنية المعينة.

أولا: مفهوم قائمة الدخل

يوجد العديد من التعاريف لقائمة الدخل (جدول حسابات النتائج) نذكر منها:

التعريف الأول: "تسمى أيضا بقائمة حساب الأرباح والخسائر، ويمكن تعريف هذه القائمة بأنها: بيان يلخص إرادات ومصاريف الشركة خلال فترة زمنية معينة، عادة ما تكون سنة، أي أنها تبين نتائج العمليات التشغيلية التي قامت بها وما أسفرت عنه هذه العمليات من تحقيق أرباح أو خسارة" (علي، 2008).

التعريف الثاني:" توصف قائمة الدخل بأنها قائمة مالية ديناميكية توضح الأرباح التي حققتها المنظمة خلال فترة زمنية محددة، فضلا عن أنها صورة متحركة تصف الأحداث، وتحتوى قائمة الدخل على الإيرادات أو المبيعات والمصروفات وصافي الأرباح وذلك عن فترة زمنية ماضية أو فعلية، وهي توضيح الإيرادات وما ترتب عليها من مصروفات مختلفة ومرتبطة بتلك الايرادات" (البسيوني، 2008).

ثانيا: أهمية قائمة الدخل

من أهم الاهداف المحاسبية تعرف الدخل الصافي المتحقق من المشروع خلال الفترة الزمنية موضع الاعتبار، لان تعرف الدخل ضروري في المجالات التالية (البسيوني، 2008):

- ❖ تمكين المالكين من تعرف نتائج استثماراتهم؛
- ❖ تسهيل مهمة الدائنين في التخطيط والرقابة على سلامة أوضاع المؤسسة وضمان أموالهم؛
- ❖ تسهيل مهمة الادارة في التخطيط والرقابة وتوزيع الأرباح؛
- ❖ تمكين المحللين من تقييم بدائل الاستثمار في مختلف المشروعات.

3. عناصر قائمة الدخل: ويمكن حصر عناصر قائمة الدخل فيما يلي:

- ❖ **النواتج:** حسب الإطار المفاهيمي: النواتج هي زيادة المنافع الاقتصادية خلال الفترة، في شكل مدخلات أو زيادة الأصول أو انخفاض الخصوم، التي يترتب عنها زيادة الأموال الخاصة باستثناء الزيادة الناتجة عن تقديم مساهمات جديدة من طرف المساهمين إلى الأموال الخاصة.
- ❖ **الأعباء:** تعريف الأعباء يشمل الخسائر وك1ا الأعباء الناشئة عن النشاطات العادية للمؤسسة مثل تكلفة البيع، الأجور والاهتلاكات.

رابعا: أقسام قائمة الدخل

وتتمثل أقسام قائمة الدخل في العناصر التالية (عقل،2008):

- ❖ حساب التشغيل في المنشأة الصناعية؛
- ❖ حساب المتاجرة في المنشأة التجارية؛
- ❖ حساب الأرباح والخسائر؛
- ❖ حساب التوزيع في الشركات على اختلاف أنواعها.

خامسا: أشكال قائمة الدخل

ويمكن أن تأخذ إحدى الأشكال التالية (عقل، 2008):

- ❖ **قائمة الدخل المتعددة الخطوات:** تقوم بموجبها قائمة الدخل لتظهر على مراحل متعددة الدخل والمصروفات والموقف الربحي المرتبط بالعمليات المتعددة للمشروع.
- ❖ **قائمة الدخل ذات الخطوة الواحدة:** وهي قائمة دخل مبسطة لا تشمل التصنيفات المتعددة التي تشملها قائمة الدخل المتعددة الخطوات، وهذا الشكل لقائمة الدخل يظهر الجزء الخاص بالدخل، والجزء الخاص بالمصروفات، والجزء الخاص بالأرباح.

المطلب الثالث: جدول تدفقات الخزينة

هي كشف للمقبوضات والمدفوعات النقدية لمنشأة ما خلال فترة مالية معينة، وقد ألزم مجلس معايير المحاسبة المالية الشركات بإعداد هذه القائمة من خلال إصداره للمعيار الدولي المحاسبي رقم(7)، وتقسم الأنشطة في قائمة التدفق النقدي إلى ثلاث أقسام: التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية، والتدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية (خنفر، 2006).

أولا: مفهوم قائمة التدفقات النقدية

يمكن أن نعطي مجموعة من التعاريف لقائمة التدفقات النقدية:

التعريف الأول:" قائمة التدفقات النقدية هي القائمة التي تقوم بتوفير معلومات عن المتحصلات والمدفوعات النقدية خلال الفترة المالية ومن مصادرها المختلفة، والتي تتمثل في العمليات التشغيلية الجارية والعمليات الرأسمالية والعمليات التمويلية، التي تخدم مستخدمي هذه المعلومات خاصة المستثمرين والدائنين" (خنفر، 2006).

التعريف الثاني :" قائمة التدفقات النقدية تعتبر من القوائم المالية الأساسية التي تبين قدرة المؤسسة على تحقيق الإيراد النقدي والأصول الأخرى المتداولة الممكن تحويلها إلى نقدية خلال فترة التشغيل الحالية، وكذا مصادر استخدامات تلك المبالغ النقدية في أعمال المؤسسة خلال نفس الفترة"(عقل، 2008).

التعريف الثالث:" قائمة التدفقات هي إحدى القوائم الرئيسية المحاسبية التي تعتمد عليها المؤسسة، وهي تمثل التدفقات النقدية الداخلية والخارجية ومن وإلى المؤسسة، كما أنها تبين طريقة الحصول على الأموال وطرق استخدامها والتي تعتبر العمليات التي تقوم بها المؤسسة داخليا وخارجيا، كما يمكن قياسها بشكل كمي ونقدي، وتدخل هذه العمليات ضمن الإطار المحاسبي والتي يقوم عليها بشكل كبير وأساسي"(القاضي ومأمون، 2008).

نظرا للأهمية البالغة للتدفقات النقدية أصدر مجلس معايير المحاسبة الأمريكية FASB المعيار رقم (95) في نوفمبر 1987 القاضي بإعداد قائمة التدفقات النقدية مع القوائم المالية الثلاثة الأخرى.

ثانيا: الهدف من إعداد قائمة التدفقات النقدية

إن الهدف الرئيسي من إعداد قائمة التدفقات النقدية هو تزويد المستخدمين وأصحاب الصلة بالمعلومات المتعلقة بالمقبوضات والمدفوعات النقدية للمنشأة خلال فترة زمنية معينة. كما يمكن لهؤلاء المستخدمين ومن خلال قائمة التدفقات النقدية تحقيق الأهداف التالية (خنفر، 2006):

- ❖ الحصول على المعلومات المتعلقة بالأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية على أساس نقدي؛
- ❖ تقيم قدرة المنشأة على تحيق الأرباح ومقابلة متطلبات الاستثمار والتوسع ومتطلبات سداد الالتزامات؛
- ❖ تحديد مصادر الاختلاف بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية؛
- ❖ تقييم التدفقات النقدية التاريخية والحالية والتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.

ثالثا: تركيبة قائمة التدفق النقدي

تقسم قائمة التدفق النقدي إلى ثلاث أقسام كما يلي (عقل، 2008) :

1. التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية: وهي التدفقات النقدية من الأنشطة الرئيسية التي تمارسها المؤسسة، والتي تشمل ما يلي:

- ❖ صافي الدخل النقدي للفترة؛
- ❖ النقد المدفوع للموردين، أي ثمن البضائع؛
- ❖ النقد المدفوع للضرائب؛
- ❖ النقد المدفوع على المصاريف المختلفة.

2. التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية: وهي التدفقات النقدية التي تشمل بيع وشراء الموجودات الطويلة الأجل، ويتطلب تحديدها تحليل عناصر الميزانية في جانب الموجودات والتي لم يتم تحليها عند تحديد التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، ومن الأمثلة عليها ما يلي:

- ❖ النقد المدفوع لشراء أجهزة ومعدات؛
- ❖ النقد المدفوع لشراء أسهم وسندات طويلة الأجل؛
- ❖ النقد المدفوع مقابل استثمارات أخرى طويلة الأجل؛
- ❖ المتحصلات النقدية من بيع الموجودات الثابتة أو الاستثمارية.

3. **التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:** وهي التدفقات النقدية المتعلقة بالحصول على الموارد من المالكين أو إعادتها لهم، ذلك فيما يتعلق بالحصول على التمويل من المقرضين أو تسديد القروض لهم، ومن الأمثلة عليها ما يلي:

- ❖ النقد المتحصل من إصدار أسهم أو زيادة رأس المال؛
- ❖ النقد المتحصل من إصدار سندات طويلة الأجل؛
- ❖ النقد المتحصل من القروض والتسهيلات البنكية؛
- ❖ النقد المدفوع على توزيع الأرباح؛
- ❖ النقد المدفوع لتسديد القروض والتسهيلات البنكية.

رابعا: إعداد قائمة التدفقات النقدية

لإعداد قائمة التدفقات النقدية لا بد من الحصول على بعض المعلومات من المصادر التالية (الدوري وأديب،2006):

- ❖ **ميزانيتين عموميتين متتاليتين:** وهنا نقوم ببيان التغيرات التي حدثت في الخصوم، والأصول، وحقوق الملكية من بداية المدة وحتى نهاية المدة.
- ❖ **قائمة الأرباح والخسائر:** ومن هذه القائمة نحصل على كمية التدفقات النقدية من النشاطات المختلفة خلال مدة معينة.
- ❖ **بعض المعلومات الأخرى:** والتي تتضمن معلومات عن كيفية الحصول على النقد وكيفية استخدامه خلال مدة معينة.

كما يجب أن نقوم بالخطوات التالية:

- ❖ **تحديد صافي الزيادة أو النقصان في النقد:** ويتم ذلك من خلال التغير في النقدية بين بداية المدة ونهايتها.
- ❖ **تحديد صافي ناتج العمليات التشغيلية :** لتحديد صافي ناتج العملية التشغيلية نقوم بإضافة العمليات غير النقدية على صافي الدخل أي التي لم يكن لها أي تأثير على النقد في النشأة.

والسبب وراء ذلك هو مبدأ الاستحقاق في المحاسبة، وهذا المبدأ يدعو إلى قيد الإيرادات عند قبضها والمصروفات عند استحقاقها كون أن الإيرادات قد تتضمن بعض مبيعات الذمم (الذمم المدينة) والتي لم يتم قبضها بعد، والمصروفات قد تتضمن بعض المصروفات المستحقة الدفع ولكن لم يتم دفعها بعد، وبالتالي وتحت مبدأ الاستحقاق في المحاسبة، فإن صافي الدخل لا يعني بالضرورة أنه مساويا لصافي ناتج العمليات التشغيلية ولذلك يتم إضافة العمليات غير النقدية إلى صافي الدخل ليصبح الناتج صافي ناتج العمليات التشغيلية، حيث نقوم بإضافة العمليات الدائنة والتي لم تؤثر على النقد إلى صافي الدخل، وطرح العمليات المدينة والتي لم تؤثر على النقد من صافي الدخل، ولتسهيل الأمر نبدأ بتعديل بنود الأصول المتداولة والخصوم المتداولة، فهذه الحسابات يجب أن يتم تحليلها حسب تأثير على النقد.

المطلب الرابع: جدول التغير في الأموال الخاصة والملاحق

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى إحدى القوائم المالية التي يجب على المؤسسة أن تقوم إعدادها في نهاية السنة.

أولا: جدول التغير في الأموال الخاصة

1- مفهوم قائمة التغير في حقوق الملكية

التعريف الأول: "هي عبارة عن قائمة توضح التغيرات التي تطرأ على حقوق الملكية خلال فترة محاسبية محددة عند بدأ النشاط، وتتألف حقوق الملكية فقط من راس المال وبعد ذلك يمكن أن تزداد بأية زيادة تطرأ على رأس المال خلال حياة المؤسسة، كما أنها قد تنخفض نتيجة لنقص قد يطرأ عليها، وتزداد كذلك بالأرباح وتنقص بالخسائر المحققة نتيجة النشاط الاقتصادي خلال الفترة المحاسبية، وتنقص ايضا من خلال المسحوبات الشخصية التي يقوم بها صاحب المؤسسة أو أصحابها في شكل نقدية أو بضاعة" (الدليمي وآخرون،2005).

التعريف الثاني: "هي قائمة توضح مقدار الزيادة أو النقص الذي يطرأ على رصيد حقوق الملكية خلال الفترة، ومن المعروف أن الزيادة في حقوق الملكية يكون مصدرها صافي دخل المؤسسة المحقق خلال الفترة , وايضا تنتج من أي استثمارات إضافية لزيادة راس المال من قبل الملاك, أما النقص فيها فيكون مصدره صافي الخسائر التي تحدث خلال الفترة ,وكذا مسحوبات المؤسسة خلال نفس الفترة"(ابراهيم وآخرون،2005).

التعريف الثالث: "يتم إعداد قائمة التغيرات في حقوق الملكية من خلال كل من رصيد راس مال في بداية العام مضافا أليها الاستثمارات الاضافية التي تتم خلال العام مضافا أليها صافي الربح المحقق خلال العام أو مخصوم منه الخسارة أن وجدت، كما يتم خصم توزيعات الأرباح أو المسحوبات الشخصية"(ناصر،2003).

2- المعلومات التي تعرضها قائمة التغيرات في حقوق الملكية

ينبغي أن يتم الإفصاح في صلب قائمة التغيرات في حقوق الملكية على المعلومات التالية كحد ادنى(حماد، 2006):

- ❖ صافي ربح أو خسارة؛
- ❖ الدخل، المصروفات، المكاسب، الخسائر المرتبطة مباشرة بحقوق الملكية وحصة الأقلية؛
- ❖ الأثار الناتجة عن تصحيح الأخطاء المحاسبية؛
- ❖ الأثار الناتجة عن تغيرات في السياسات والطرق المحاسبية.

3- مزيا قائمة التغيرات في حقوق الملكية

تحقق قائمة التغيرات في حقوق الملكية المزايا التالية (حماد،2006):

- ❖ التعرف على حقوق الملكية وبنودها وأي تفصيلات أخرى عنها؛
- ❖ التعرف على التغيرات التي تحدث لحقوق الملكية خلال الفترة؛
- ❖ التعرف على بنود المكاسب والخسائر التي تم الاعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية؛ مثل المكاسب والخسائر المتعلقة ببيع الاستثمارات المتاحة للبيع؛
- ❖ إظهار التغير الحاصل في حقوق الملكية من خلال القيام بعملية وصل ما بين قائمة الدخل وقائمة المركز المالي.

ثانيا: ملحق الكشوف المالية:

1- تعريف الملحق الكشوف:

هو وثيقة تلخيص، يعد جزءا من الكشوف المالية. وهو يوفر التفسيرات الضرورية لفهم أفضل للميزانية وحساب النتائج فهما أفضل، ويتمم كلما اقتضت الحاجة، المعلومات المفيدة لقارئي الحسابات (الجريدة الرسمية، 2009).

2. محتوى الملحق:

يشمل الملحق على معلومات تتضمن النقاط الاتية، ومتى كانت هذه المعلومات ذات طابع الأهمية أو كانت مفيدة لفهم العمليات الواردة في الكشوف المالية (الجريدة الرسمية، 2009):

- ✓ القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد كشوف مالية؛
- ✓ مكملات الاعلام الضرورية لفهم أحسن للميزانية، وحساب النتائج، وجدول سيولة الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة؛
- ✓ المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة، والفروع أو الشركة الأم وكذلك المعاملات التي يحتمل أن تكون حصلت في هذه الكيانات أو مسيراتها؛
- ✓ المعلومات ذات الطابع العام أو التي تخص بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة وفية.

المبحث الثالث: علاقة المراجعة الداخلية بجودة القوائم المالية

تعتبر جودة القوائم المالية والمعلومات المتعلقة بها عاملا مهما يسعى القائمون على إعدادها وعرضها إلى تحقيقه، وهي مرتبطة بتوفر مجموعة من الخصائص والالتزام ببعض المعايير، وتجاوز المعيقات التي تواجهها، وهذا ما سيتم تناوله في هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم و خصائص جودة القوائم المالية

أولا: مفهوم جودة القوائم المالية

أصبحت المعلومات موردا جوهريا في لعصر الحالي، فإذا ارادت المؤسسة أن تبقى فعليها أن تجمع وتخزن وتعالج كما هائلا من المعلومات، أما أذا أرادت فعليها أن تكون السباقة في الحصول على المعلومات، ولكي تقوم هذه الاخيرة بدورها يجب أن تتوفر على بعض الخصائص والمميزات.

التعريف الأول: "يقصد بجودة القوائم المالية تلك المصداقية في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية وما تحققه من منفعة للمستخدمين ولتحقيق ذلك يجب أن تخلو من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية بما يحقق الهدف من استخدامها" (طالب وبلمداني،2020).

التعريف الثاني: "تعني الجودة في هذا المجال مصداقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها لتقارير المالية، وما تحققه من منفعة للمستخدمين، ولتحقيق ذلك يجب أن تخلوا من التحريف والتظليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يحقق الهدف من استخدامها، وفي ضوء هذا المفهوم يمكن اقتراح المعايير التالية لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية" (صبايحي،2013).

التعرف الثالث: "تتحدد جودة المعلومات بمدى قدرتها على تحفيز متخذي القرارات لاتخاذ قرار معين وبقدرتها على جعلهم أكثر كفاءة للوصول إلى قرارات تتميز بفعالية أكثر في عملية تسيير المؤسسة بشكل يؤدي إلى تحقيق أهدافها ككل، كما تمكنهم من وضع الخطط اللازمة الأداء الأنشطة المختلفة، والرقابة على مستويات الأداء وللتأكد من تنفيذ ما تم تخطيطه، واتحاذ الإجراءات التصحيحية بعد اكتشاف الانحرافات ومعرفة أسبابها لذلك يجب أن تتميز المعلومات المحاسبية بخصائص للحكم على جودتها"(مداحي،2009)

ثانيا: الخصائص النوعية لجودة القوائم المالية

وهي الخصائص أو الصفات التي تجعل المعلومات المعروضة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين، وتتمثل الخصائص النوعية للمعلومات المالية فيما يلي (طالب وبلمداني،2020):

أ. الملائمة: أي ملائمة المعلومات المالية لحاجات متخذي القرارات من خلال أثرها على قرارات المستخدمين، وذلك عن طريق مساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحالية والمستقبلية.

ب . الدقة والموثوقية: أي أن تكون المعلومات دقيقة وخالية من الأخطاء والتحيز، ويمكن أن تكون المعلومات ملائمة ولكن غير موثوقة، وهذا يعود الى درجة دقة تلك المعلومات وتوقيت إصدارها، ولكي تكون ذات مصداقية ينبغي أن تتوفر فيها مجموعة من الصفات وهي : التمثيل الصادق، الجوهر فوق الشكل، الحياد، الحيطة والحذر، الأهمية النسبية.

ج . القابلية للمقارنة: من خلال هذه الخاصية يمكن لمستخدمي المعلومة القيام بعملية المقارنة بالنسبة للقوائم المالية مؤسسة نفسها أو بالنسبة مؤسسات التي تعمل في نفس المجال الاقتصادي وذلك خلال فترات متعاقبة، كما يمكن مقارنة أداء المؤسسات الأخرى في نفس الفترة الزمنية.

د. القابلية للفهم (الوضوح): ينبغي أن تكون المعلومات الواردة في القوائم المالية واضحة وسهلة الفهم مباشرة من قبل المستخدمين لديهم مستوى معقول من المعرفة في التسيير والمحاسبة.

المطلب الثاني: مستخدمو القوائم المالية

للقوائم المالية العديد من المستخدمين، نذكرهم كما يلي (العايش،2022):

- **المستثمرين الحالين والمحليين:** وأهم المعلومات التي تحتاجها هذه الفئة هي المعلومات التي تساعدهم في اتخاذ قرار شراء أو بيع أسهم الشركة، تحديد مستوى توزيعات الأرباح الماضية والحالية والمستقبلية، تقييم كفاءة إدارة الشركة؛ تقييم سيولة الشركة وتقييم أسهم الشركة مع أسهم شركات أخرى.
- **الموظفين:** حيث تبنى عليهم استمرارية الشركة وأداؤها لأعمالها، فمعرفتهم للحالة المالية لها يشعرهم بالأمن والرضا مما يجعلهم أكثر قابلية للاهتمام على حالة الشركة والتأكد من القيام بعملهم بأحسن وجه.
- **المقترضين:** وهم بحاجة إلى معلومات تساعدهم في تقدير الشركة المقترضة على النقدية اللازمة لسداد أصل القرض والفوائد المستحقة عليه في الوقت المناسب؛
- **الموردون والدائنون والتجاريون الاخرون:** يهتم الموردون والدائنون والتجاريون الاخرون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم ستدفع عند الاستحقاق؛
- **العملاء:** يهتم العملاء بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المؤسسة، خصوصا عندما يكون لهم ارتباط طويل المدى معها؛
- **الحكومة ومؤسساتها:** تهتم الحكومة ووكلائها بعملية توزيع الموارد وبالتالي أنشطة المؤسسة ، كما يطلبون معلومات من أجل تنظيم هذه الأنشطة، وتحديد السياسات الضريبية كأساس لإحصائيات الدخل القومي؛
- **الجمهور:** تؤثر المؤسسة على قرار الجمهور بطرق متنوعة، حيث يمكن للقوائم المالية أن تساعد الجمهور بتزويدهم بمعلومات حول الاتجاهات والتطورات الحديثة في نمو المؤسسة وتنوع أنشطتها.

المطلب الثالث: مساهمة المراجعة الداخلية في تحسين جودة القوائم المالية

باتت الحاجة للتدقيق في وقتنا الحالي أكثر إلحاحا مما كانت عليه في السابق نظرا للحاجة إلى نظام الرقابة في المؤسسات الاقتصادية، كما أن القوائم المالية تعتبر إحدى الاليات العامة في الهيكل الرقابي باعتبارها الوسيلة التي يتم من خلالها توصيل المعلومات إلى المستثمرين (شيخي ورياض،2021).

يكمن دور التدقيق الداخلي المحاسبي في (شيخي ورياض،2021):

- زيادة موثوقية ومصداقية القوائم المالية وزيادة فعالية نظام الرقابة الداخلية؛
- زيادة القدرات التنافسية للشركات من خلال توفر الموثوقية والشفافية في قوائمها المالية مما ينعكس أثره على برامج خفض التكلفة والارتقاء بجودة المنتجات وزيادة حصة الشركة التسويقية؛
- زيادة ثقة المتعاملين بالبورصة مما يعكس أثره على ارتفاع حجم التداول وأسعار الأسهم؛
- تحقيق مزايا ضريبية عند التحاسب الضريبي لثقة المأمور الفاحص في بيئة الرقابة ومصداقية التقارير والقوائم المالية؛
- جودة القوائم المالية من جودة عملية التدقيق في معلوماتها ومدى الالتزام بتطبيق المعايير والطرق المحاسبية المتعارف عليها.

يساهم التدقيق الداخلي المالي والمحاسبي في تحسين المعلومات المحاسبية وذلك من خلال:

- المساهمة في اكتشاف ما قد يوجد في الدفاتر والسجلات من أخطاء متعمدة أو غير متعمدة وبالتالي الحصول على معلومة محاسبية خالية من الأخطاء؛
- المساهمة في تدقيق البيانات وبالتالي الحصول على معلومة محاسبية يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرار؛
- العمل على التحقق من صحة المعلومات والبيانات المستخدمة في المؤسسة؛
- العمل على حماية المؤسسة من عمليات التلاعب والاحتيال ويعتبر هذا دورا هاما ورئيسيا خصوصا وأن المدقق الخارجي لا يستطيع اكتشاف جميع حالات الغش والتلاعب في القوائم المالية نظرا لعدم تواجده بصورة دائمة في المؤسسة واعتماده على العينات الإحصائية بدال من الفحص الكامل وبالتالي أصبح المدقق الداخلي هو من يستطيع أن يحمي المؤسسة التي يعمل بها من عمليات التلاعب بالأصول وأنه ليس هناك من أقدر منه على ذلك وبالتالي الحصول على معلومات ذات مصداقية للأطراف الداخلية أو الخارجية؛

العمل على فحص وتقييم مدى سلامة نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة، ومدى تحقيق أهدافها والتي من بينها دقة المعلومات المحاسبية التي ينتجها النظام المحاسبي في المؤسسة.

خلاصة

تعد القوائم المالية الوسيلة الأساسية لمعرفة وضع الشركة المالي وتحليل نتائجها عبر السنوات المتعاقبة من قبل المهنين بوضع تلك المنشأة وذلك لاتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة نظرا لتنوع وأهمية المعلومات التي تحتويها هذه القوائم.

وتعتبر المعلومات الواردة في القوائم المالية ذات أهمية كبيرة للتعرف على أداء الشركة وقياس مركز ها المالي والتغير في حقوق المالكين، والتعرف على التدفقات النقدية الواردة والخارجية من الشركة ومعرفة إيرادات ومصاريف الشركة والاطلاع على مجمل الربح، وكذلك تعتبر القوائم المالية ملخصا للعمليات والأحداث المالية التي حدثت خلال الفترة المالية التي تخص تلك القوائم، لذلك من المفروض أن تصل هذه القوائم المالية للمستفيدين منها بكل سهولة ويسر وذات مصداقية عالية وموثوق بها ويمكن الاعتماد عليها لاتخاذ القرارات.

الفصل الثالث

دراسة ميدانية حول دور المراجعة الداخلية في تحسين جوة القوائم المالية

تمهيد:

إن الجزء النظري في البحوث يهدف إلى تعزيز الخلفية المعرفية للباحث حول موضوع الدراسة قصد الإحاطة بجميع جوانبه، ولكن الجزء النظري لا يعطي حقيقة ولا يعتبر تعميم لكل الظواهر من نفس النوع لذا يجب أن تكون هناك دراسة ميدانية تحاكي الواقع، وعليه تم تخصيص هذا الجزء التطبيقي لإسقاط المكتسبات النظرية على أرض الواقع من خلال القيام بدراسة ميدانية بالاعتماد على الاستبيان.

وسنتطرق في هذا الفصل إلى الإطار التطبيقي للدراسة الميدانية، من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة؛

المبحث الثاني: تحليل بيانات و نتائج الدراسة واختبار الفرضيات

المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى وصف وإبراز دور التدقيق الداخلي في تدنية المخاطر المالية في المؤسسات الاقتصادية الذي طبق على عينة الدراسة وذلك لكشف حقيقة الظاهرة وإبراز خصائصها والجوانب المحيطة بها، وهذا يتطلب تحديد الإطار المنهجي للدراسة الميدانية، طالما أنه يعتبر أساس تنظيم الأفكار والمعلومات من أجل البحث عن الحقائق والوصول إلى النتائج، كما أنه يسمح بدراسة الموضوع بطريقة علمية واضحة، لهذا سيتم التركيز على أدوات جمع البيانات وتحديد عينة الدراسة وكذا أساليب التحليل المستعملة.

المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة

هناك عدة أسباب تمنع الباحث أو لا تساعده على إجراء البحث على كامل مجتمع الدراسة لذلك يلجأ إلى اختيار جزء من المجتمع لإجراء هذه الدراسة وهو ما يعرف بالعينة.

أولا: مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من محافظي الحسابات والخبراء المحاسبيين، في المؤسسات الاقتصادية على مستوى ولاية ميلة.

ثانيا: عينة الدراسة

يتم تحديد العينة بشكل مسبق قبل توزيع الاستبيان، حيث قمنا بتوزيع(61) استمارة و استرجعناها كلها، بذلك تشكلت عينة الدراسة من (61) محافظي حسابات و خبراء محاسبين، و الجدول الموالي يوضح الاستبيانات الموزعة على مجتمع الدراسة:

جدول 3: اختيار عينة الدراسة

عدد الاستبيانات	التوزيع التكراري	النسبة
الاستبيانات المسترجعة	61	100%
الاستبيانات غير المسترجعة	0	0
الاستبيانات الكلية	61	100

المصدر: من إعداد الطالبتين

ثالثا: أداة الدراسة

بغرض إكمال ما تم التطرق إليه فالجانب النظري والإلمام بجوانب الموضوع من الناحية العملية تم الاستعانة بالاستبيان كأداة من أدوات جمع البيانات وهذا لأهمية هذه الأخيرة كونها تعتبر أداة مضبوطة ومنظمة بجمع بيانات الدراسة من خلال صياغة نموذج من الأسئلة موجهة لأفراد عينة الدراسة.

وقد تم إعداد الاستبيان والذي يتكون من قسمين كما يلي:

- **القسم الأول:** يتكون من البيانات الشخصية لعينة الدراسة ويشمل الجنس، العمر، الوظيفة، الخبرة المهنية والمؤهل العلمي.
- **القسم الثاني:** يناقش **معايير التدقيق الداخلي**.

وتم تجزئة هذا القسم إلى:

- ✓ الفرع الأول: معايير الصفات؛
- ✓ الفرع الثاني: معايير الأداء؛
- ✓ الفرع الثالث: معايير نطاق العمل؛
- ✓ الفرع الرابع: معايير إدارة قسم التدقيق الداخلي.

- **القسم الثالث: يناقش مدى جودة القوائم المالية**

وقد صمم الاستبيان وفقا لمقياس ليكارت (LIkERT) الخماسي والمزع درجاته كما يلي:

جدول 4: توزيع درجات عبارات المحاور لمقياس ليكارت الخماسي

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	2	3	4	5

المصدر: من إعداد الطالبتين

المطلب الثاني: أساليب المعالجة الإحصائية

وتم تفريغ وتحليل الاستبيان من خلال برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package Force Sciences) والذي يرمز له بSPSS وقد تم الاستعانة بالأدوات الاحصائية التالية:

- **المدى:** قمنا بحساب المدى بين أكبر وأصغر قيمة لدرجات مقياس لكارت الخماسي (5−1=4) حيث تمثل 5 عدد الفئات، ويحسب طول الفئة على النحو التالي:

طول الفئة =المدى/ عدد الفئات

5/4=

0.8=

والجدول الموالي يمثل التوزيع لمقياس لكارت:

جدول 5: جدول التوزيع لسلم لكارت

الفئة	]1.80−1]	]2.6−1.80]	]3.40−2.6]	]4.2−3.40]	]5−4.2]
الدرجة	1	2	3	4	5
درجة الموافقة	منخفضة جدا	منخفضة	متوسطة	عالية	عالية جدا

المصدر: من إعداد الطالبتين

- **النسب المئوية والتكرارات والمتوسط الحسابي:** يستخدم هذا الأمر بشكل أساسي لأغراض معرفة تكرار فئات متغير ما ويتم الاستفادة منها في وصف عينة الدراسة.

- **ألفا كرونباخ (Crambach Alpha):** لمعرفة ثبات فقرات الاستبيان.

- **الانحراف المعياري:** يعتبر من أكثر مقاييس التشتت أهمية لأنه مفهوم جبري محدد بدقة ومن أقواها حساسية وأثرها شيوعا، والفكرة الأساسية له هي أنه بدلا من إهمال الإشارات الجبرية، وعند حساب الانحراف المتوسط نحاول التخلص من تلك الإشارات بطريقة أكثر صلاحية، وذلك بتربيع الانحرافات ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\alpha=\sqrt{\frac{\sum ni(xi-x)^2}{N}}$$

- **معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coeffie):** لقياس درجة الارتباط يقوم هذا الاختبار على دراسة العلاقة بين متغيرين، وقد تم استخدامه لحساب الاتساق الداخلي والصدق البنائي للاستبانة؛
- **اختبار (T) في حالة عينة واحدة (T-Test)** لمعرفة ما إذا كان متوسط درجة الاستجابة قد وصل إلى الدرجة المتوسطة وهي 3 أم زادت أو قلت عن تلك، وقد تم استخدام هذا الاختبار للتأكد من دلالة المتوسط لكل فقرة من فقرات الاستبيان؛
- **اختبار التوزيع الطبيعي:** لمعرفة نوع البيانات هل تتبع التوزيع الطبيعي أو لا.

المطلب الثالث: اختبار أداة الدراسة

سيتم دراسة الصدق الظاهري و البنائي لأداة الدراسة (الاستبيان)، وكذا دراسة ثباتها وهذا على النحو التالي:

أولا: صدق أداة الدراسة (استبيان)

يقصد بصدق أداة الدراسة "شمول الاستمارة بكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها"، وقد تم التأكد من صدق أداة الدراسة من خلال الصدق الظاهري والبنائي.

1. الصدق الظاهري للأداة (صدق المحكمين):

تم عرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين تألفت من ثلاث أعضاء من الهيئة التدريسية من كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالمركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف بميلة وعضو (01) من الهيئة التدريسية من جامعة جيجل وقد تم إجراء تصحيحات وتعديلات اللازمة بناء على مقترحاتهم عند التصميم النهائي للاستبيان.

2. الصدق الداخلي لفقرات الاستبانة:

بعد التأكد من الصدق الظاهري لأهدف الدراسة، تم توزيع الاستبيان على عينة الدراسة البالغة (70) وقد قمنا بحساب الاتساق الداخلي للاستبانة وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور التابع له كتالي:

❖ **الصدق الداخلي للفقرات للقسم الثاني (معايير المراجعة الداخلية)**

✓ **الصدق الداخلي لفقرات الفرع الأول من القسم الثاني (معايير الصفات):**

يوضح الجدول الموالي معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الفرع الأول والمعدل الكلي لفقراته، حيث تعبر القيم الموجودة عن معامل الصدق الداخلي.

جدول 6: الصدق الداخلي لفقرات الفرع الأول من القسم الثاني

رقم	الفقرات	معامل الارتباط	مستوى الدلالةsig
1	يتمتع أعضاء لجنة قسم التدقيق الداخلي بالصلاحيات الكاملة التي تمكنهم من القيام بعملها بأكمل وجه.	0.505	0.004
2	يتمكن المدقق الداخلي من الاطلاع على السجلات والوثائق للجهة موضوع التدقيق.	0.799	0.000
3	يلتزم المدقق الداخلي بالنزاهة عند أداء مهامه.	0.351	0.057
4	يعين فريق التدقيق الداخلي ممن تتوفر فيهم المهارة التي تمكنهم من أداء أعمالهم بصورة صحيحة.	0.637	0.000
5	يتحلى المدقق الداخلي بالعناية لمهنية اللازمة عند أداء مهامه.	0.670	0.000

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج SPSS.

نلاحظ من الجدول أن أغلب القيم الاحتمالية أقل من مستوى الدلالة 0.05، كما أن معامل الارتباط بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية لجميع فقرات الفرع هي قيم موجبة مما يدل على أن فقرات الفرع صادقة لما وضعت لقياسه.

✓ **الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثاني من القسم الثاني:**

يوضح الجدول الموالي معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الفرع الثاني والمعدل الكلي لفقراته، حيث تعبر القيم الموجودة عن معامل الصدق الداخلي:

جدول 7: الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثاني من القسم الثاني:

رقم	الفقرات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
6	تقوم المؤسسة بوضع خطة خاصة بإدارة أنشطة المراجعة الداخلية.	0.272	0.146
7	يقوم المراجع بتقييم نظام الرقابة الداخلية	0.399	0.029
8	يساهم نظام الرقابة الداخلية في تقييم مدى تحسين إدارة المخاطر.	0.545	0.002
9	تقوم إدارة المراجعة الداخلية بالتخطيط لمهمة المراجعة.	0.559	0.001
10	يقوم المراجعون الداخليون بتحديد وتحليل المعلومات بالشكل الذي يحقق أهداف المهمة.	0.362	0.049
11	تقوم إدارة المراجعة الداخلية للمؤسسة بتبليغ نتائج المراجعة للأطراف ذات الصلة بكل وضوح وشفافية.	0.664	0.000

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج SPSS.

نلاحظ من الجدول أن أغلب القيم الاحتمالية أقل من مستوى الدلالة 0.05 كما أن معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية لجميع فقرات الفرع الثاني هي قيم موجبة مما يدل أن فقرات الفرع صادقة لما وضعت لقياسه.

✓ **الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثالث من القسم الثاني (معيار نطاق العمل)**

يوضح الجدول الموالي معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الفرع الثالث والمعدل الكلي لفقراته، حيث تعبر القيم الموجودة عن معامل الصدق الداخلي:

جدول 8: الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثالث من القسم الثاني

رقم	الفقرات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
12	يشمل نطاق عمل المدقق الداخلي فحص جميع العمليات المالية.	0.348	0.060
13	على المدقق الداخلي التأكد من النزاهة للاعتماد على المعلومات المتوفرة بالقوائم المالية.	0.298	0.109
14	يقوم المدقق الداخلي بالتدقيق جميع الوسائل المستخدمة في تحديد المعلومات من أجل تبويبها.	0.670	0.000
15	يقوم المدقق الداخلي بالرقابة على عملية امساك الدفاتر من أنها تحتوي على معلومات دقيقة.	0.561	0.001
16	يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من مدى التزام العاملين بالقوانين المعمول بها في المؤسسة.	0.611	0.000
17	يقوم المدقق الداخلي باقتراح الوسائل الملائمة لحماية الأصول.	0.322	0.083
18	يتأكد المدقق الداخلي من وجود معايير تشغيلية لقياس الاستخدام الفعال والاقتصادي.	0.395	0.031

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج SPSS.

نلاحظ من الجدول أن أغلب القيم الاحتمالية أقل من مستوى الدلالة 0.05 كما أن معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية لجميع فقرات الفرع الثالث هي قيم موجبة مما يدل أن فقرات الفرع صادقة لما وضعت لقياسه.

✓ **الصدق الداخلي لفقرات الفرع الرابع من القسم الثاني**

يوضح الجدول الموالي معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الفرع الرابع والمعدل الكلي لفقراته، حيث تعبر القيم الموجودة عن معامل الصدق الداخلي:

جدول 9: الصدق الداخلي لفقرات الفرع الرابع من القسم الثاني

الرقم	الفقرات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
19	يقوم أعضاء لجنة التدقيق الداخلي بوضع خطط لإدارته لتمكنها من تنفيذ المسؤوليات المنطوية بها.	0.337	0.017
20	يوجد لأعضاء لجنة التدقيق نظام أساسي لإدارة هذا القسم.	0.602	0.000
21	يلتزم أعضاء لجنة التدقيق الداخلي بوضع سياسات لإرشاد فريق العمل.	0.429	0.002
22	يعمل أعضاء التدقيق الداخلي على إحداث التعاون بين جهود المدقيقين الداخلين والخارجيين.	0.528	0.000
23	يقوم أعضاء لجنة التدقيق الداخلي بوضع برامج لتطوير الموارد البشرية.	0.682	0.000
24	يقوم أعضاء لجنة التدقيق الداخلي بتدريب الفريق قبل أداء أي مهنة.	0.575	0.000
25	يقوم أعضاء لجنة التدقيق الداخلي بوضع برامج لتحسين الجودة داخل الشركة.	0.724	0.000

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج SPSS.

نلاحظ من الجدول أن كل القيم الاحتمالية أقل من مستوى الدلالة 0.05 كما أن معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية لجميع فقرات الفرع الرابع هي أغلبها قيم موجبة مما يدل أن فقرات الفرع صادقة لما وضعت لقياسه.

الصدق الداخلي لجميع فروع القسم الأول (معايير المراجعة الداخلية)

يوضح الجدول الموالي معاملات الارتباط بين كل الفروع من فروع القسم الأول والمعدل الكلي لفقراته، حيث تعبر القيم الموجودة عن معامل الصدق الداخلي:

جدول 10: معامل الارتباط بين معدل كل فروع من فروع القسم الأول والمعدل الكلي من فقرات القسم الأول

الفروع	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
الفرع الأول (معيار الصفات)	0.668	0.000
الفرع الثاني (معيار الأداء)	0.736	0.000
الفرع الثالث (معيار نطاق العمل)	0.621	0.000
الفرع الرابع (معيار أدارة قسم التدقيق الداخلي)	0.591	0.001

المصدر: ما إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج SPSS.

يتضح من الجدول اعلاه أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05 حيث أن القيمة الاحتمالية لكل محور هي أقل من 0.05، كما أن معاملات الارتباط بين كل متوسط كل فرع والمتوسط الكلي للقسم هي قيم موجبة مما يدل على أن الفروع صادقة لما وضعت لقياسه.

❖ **الصدق الداخلي لفقرات القسم الثاني: (مدى جودة القوائم المالية)**

يوضح الجدول الموالي معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات القسم الثاني والمعدل الكلي لفقراته، حيث تعبر القيم الموجودة عن معامل الصدق الداخلي:

جدول 11: الصدق الداخلي لفقرات القسم الثاني

الرقم	الفقرات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	تحرص المؤسسة على البساطة والوضوح في عرض معلوماتها المالية.	0.259	0.168
2	تراعي المؤسسة الوعي و الإدراك لدى مستخدمي المعلومات عند إفصاحها على المعلومة المالية.	0.695	0.000
3	المعلومات المالية التي تعرضها المؤسسة قادر على تأثير القرارات المالية المستقبلية.	0.549	0.002
4	يمكن الاعتماد على المعلومات المالية التي تعرضها المؤسسة كأساس لتنبؤ للمركز المالي والأداء المستقبلي لها.	0.470	0.009
5	الأسلوب الذي تعرض به المؤسسة معلوماتها المالية قادرة على تغير الخاصية التنبؤية فيها.	0.359	0.045
6	المعلومات المعروضة من طرف المؤسسة خالية من التحيز و الأخطاء الفادحة.	0.287	0.124
7	تراعي المؤسسة مبدأ الاهمية النسبية عند عرضها للمعلومات المالية.	0.366	0.047
8	توازن المؤسسة و عدم حذف أي معلومة تؤثر على القرارات المستقبلية للمستخدمين عند عرضها لمعلوماتها	0.450	0.013

	المالية.		
9	القوائم المالية التي تقدمها المؤسسة قابلة للمقارنة للقوائم المالية للمنشأة الأخرى.	0.334	0.071
10	القوائم المالية للمؤسسة يتم إعدادها وفقا لمفهومي الثبات و الاتصال.	0.609	0.000
11	تقوم المؤسسة بالإفصاح عن معلومات مقارنة تتعلق بالفترة الماضية التي تتضمنها القوائم المالية.	0.616	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج .SPSS

نلاحظ من الجدول اعلاه أن أغلب القيم الاحتمالية أقل من مستوى دلالة 0.05 كما معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية لجميع فقرات القسم الثاني هي قيم موجبة مما يدل أن فقرات المحور صادقة لما وضعت لقياسه.

الصدق الداخلي لجميع اقسام الدراسة:

يعتبر الصدق الداخلي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبن مدى ارتباط كل محور من محاور الدراسة بدرجة الكلية لفقرات الاستبانة و الجدول التالي يبن معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة.

جدول 12: معامل الارتباط بين معدل كل قسم من أقسام الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة

الأقسام	معامل الارتباط بالمعدل الكلي	مستوى الدلالة
القسم الأول	0.765	0.000
القسم الثاني	0.544	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج SPSS

يتضح من الجدول أعلاه أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05 حيث أن القيمة الاحتمالية لكل قسم هي أقل من 0.05، كما أن معاملات الارتباط بين كل قسم و المعدل الكلي للاستبانة هي قيم موجبة مما يدل على أن المحاور صادقة لما وضعت لقياسه.

ثانيا: ثبات أداة الدراسة

يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي هذه الاستبانة نفس النتيجة لو تمت إعادة توزيع الاستبانة أكثر من مرة تحت نفس الظروف و الشروط، ولتحقق من ثبات الاستبيان تم قياس معامل "ألفا كرونباخ" و الذي يأخذ قيم ما بين الصفر و الواحد الصحيح، حيث أنه كلما اقتربت قيمته من الواحد كان الثبات مرتفعا، وكلما اقتربت من الصفر كان الثبات منخفضا، و النسبة المقبولة إحصائيا هي 0.06 و يوضح الجدول الموالي معاملات الثبات:

جدول 13: معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات أقسام أداة الدراسة

أقسام الاستبيان	عدد العبارات	ثبات الأقسام
معدل الثبات العام	36	0.748

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج SPSS

نلاحظ من الجدول أن معاملا الثبات الخاصة بكل الأقسام تزيد عن النسبة المقبولة احصائيا و البالغة 0.6، وبهذا نكون قد تأكدنا من صدق و ثبات الاستبانة، وبالتالي قابلة لدراسة التحليل.

المبحث الثاني: تحليل بيانات و نتائج الدراسة واختبار الفرضيات

نسعى من خلال هذا المبحث الى التعرف على الخصائص الشخصية و الوظيفية لأفراد عينة الدراسة، واستعراض أبرز النتائج الاستبانة و التي يتم الوصل إليها من خلال تحليل فقراتها.

المطلب الأول: تحليل البيانات الشخصية لعينة الدراسة

أولا: الجنس

فيما يلي يتم عرض توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس مع توضيح النسب المئوية:

جدول 14: توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	38	%62.3
انثى	23	%37.7
المجموع	61	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج SPSS

الشكل 1: نسبة توزيع أفراد العينة حسب الجنس

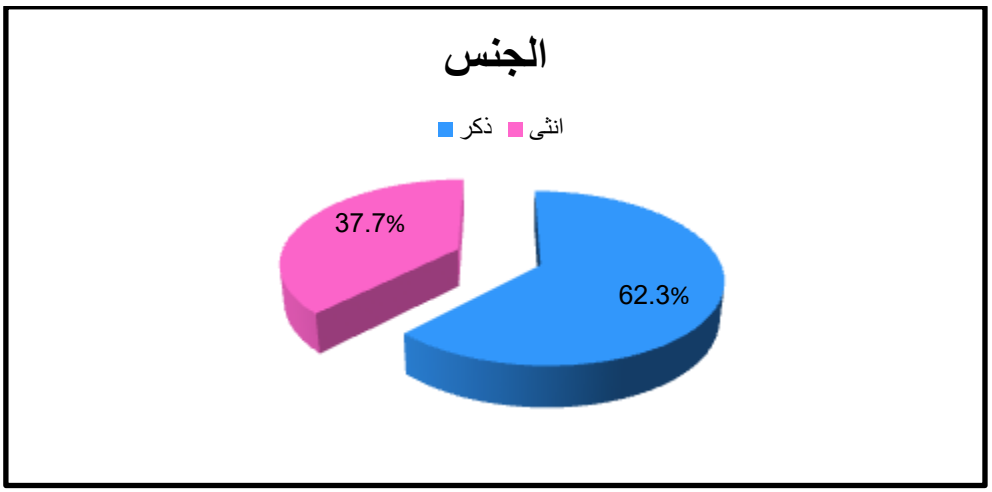

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج EXCEL

نلاحظ من الجدول أعلاه أن 62.3% من عينة الدراسة جنسهم "ذكر" و 37.7% من عينة الدراسة جنسهم "أنثى" مما يشير أن أغلبية المستجوبين على الاستبانة كلهم من جنس ذكر.

ثانيا : العمر

فيما يلي يتم عرض توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الفئات العمر مع توضيح النسب المئوية:

جدول 15: توزيع أفراد العينة حسب العمر

فئة العمر	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 30 سنة	4	%6.6
من 30 إلى 39 سنة	22	%36.1
من 40 إلى 49 سنة	22	%36.1
أكبر من 49	13	%21.3
المجموع	%61	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج SPSS

الشكل 2: نسبة توزيع أفراد العينة حسب فئات العمر

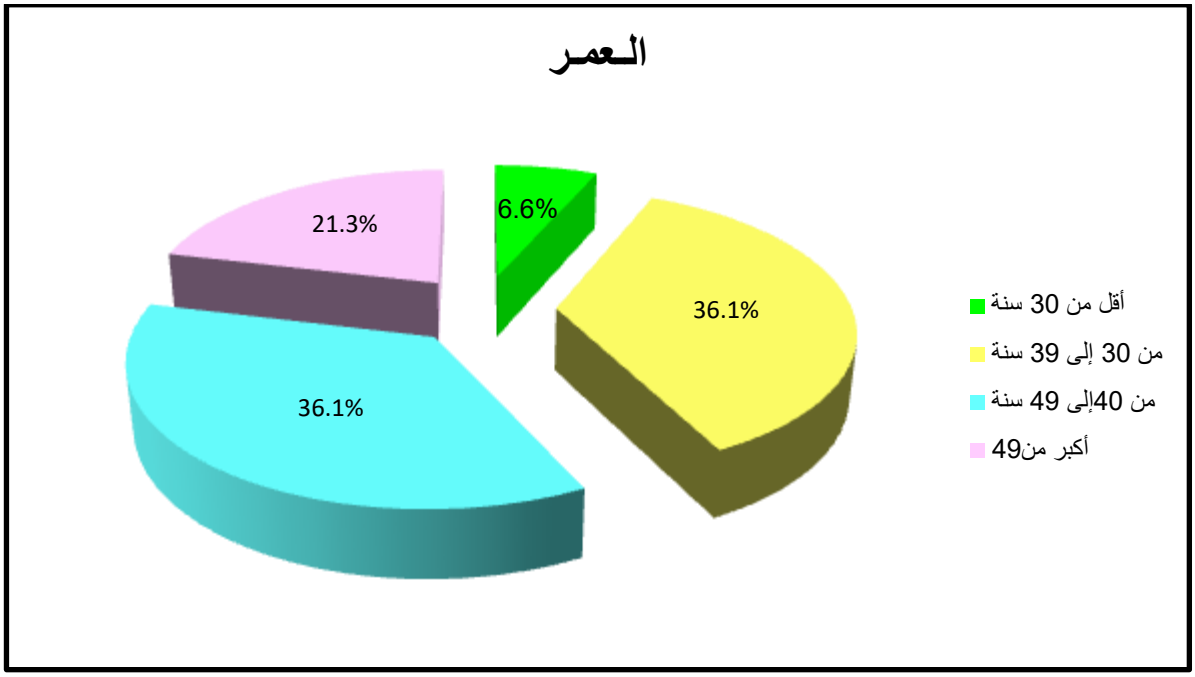

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج EXCEL

نلاحظ من الجدول أعلاه أن أكبر فئة عمرية لمحافظي الحسابات و الخبراء المحاسبين هي التي تنتمي إلى المجالين من 40 إلى 49 سنة و من30 إلى 39 سنة بتكرار مقداره 22 فردا وبنسبة مئوية 36.1% أي أن هذان المجالين متساويين من حيث التكرار الأفراد، و تليها الفئة التي تنتمي إلى المجال أكبر من 49 سنة بتكرار مقداره 13 فردا ونسبة مئوية 21.3%، وآخر مرتبة كانت الفئة العمرية التي تنتمي إلى المجال أقل من 30 سنة بتكرار مقداره 4 أفراد ونسبة مئوية 6.6%.

ثالثا: الوظيفة

فيما يلي يتم عرض توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الوظيفة مع توضيح النسب المئوية:

جدول 16: توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة

الوظيفة	التكرار	النسبة المئوية
محافظ الحسابات	36	%59
خبير محاسبة	25	%41
المجموع	61	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج SPSS

الشكل 3: نسبة توزيع أفراد العينة حسب فئات الوظيفة

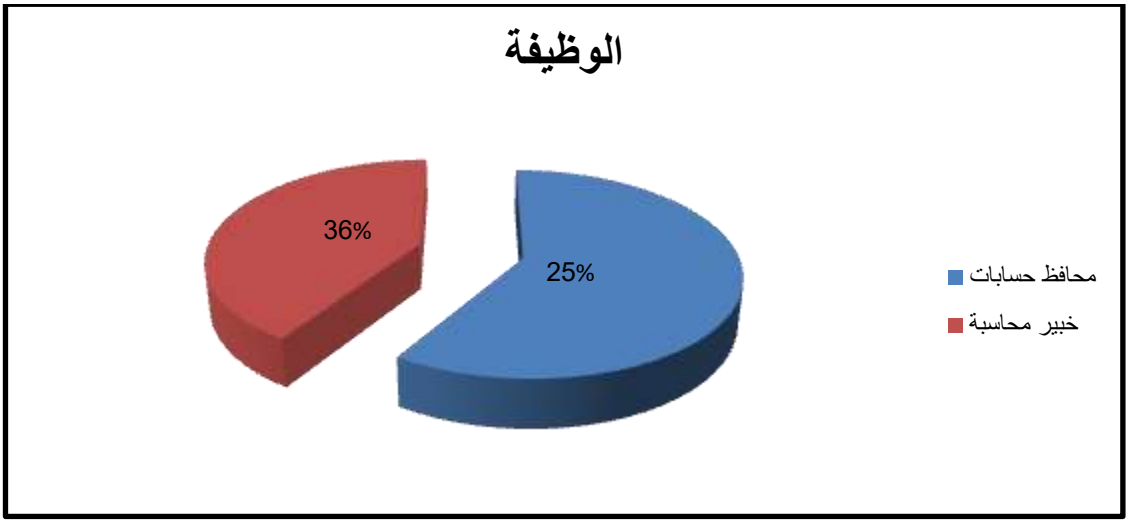

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج EXCEL

من خلال الجدول نلاحظ الوظيفة الموزعة بين أفراد العينة كالتالي محافظي حسابات اذ بلغ عددهم 36 فردا بنسبة مئوية 59% و خبراء محاسبة بلغ عددهم 25 فردا بنسبة مئوية 41%.

رابعا: المؤهل العلمي

فيما يلي يتم عرض توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي مع توضيح النسب المئوية:

جدول 17: توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوي
شهادة مهنية أخرى	13	21.3%
ليسانس	19	31.1%
ماستر	14	23%
ماجستير	12	19.7%
دكتوراه	3	4.9%
المجموع	61	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج SPSS

الشكل 4: نسبة توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

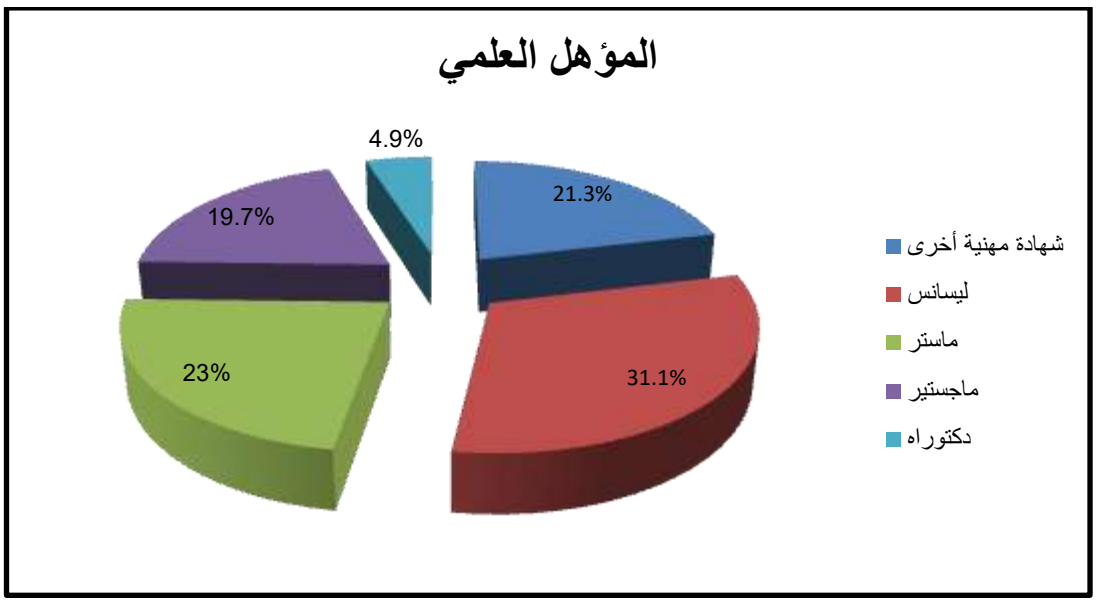

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج EXCEL

يتضح من الجدول أن أغلبية أفراد العينة حاصلين على شهادة ليسانس إذ بلغ عددهم 19فردا بنسبة 31.1%، ثم تليها أفراد العينة الحاصلين على شهادة ماستر و البالغ عددهم 14 فردا بنسبة 23%، في حين بلغ عدد أفراد العينة الحاصلين على شهادة مهنية أخرى 13 فردا بنسبة 21.3%، وتعود نسبة 19.7% إلى أفراد العينة الحاصلين على شهادة ماجستير و المقدر عددهم 12 فردا، وفي الأخير بلغ عدد أفراد العينة الحاصلين على شهادة دكتوراه 4 أفراد بنسبة مقدرة بـ 4.9%.

خامسا: الخبرة المهنية

فيما يلي يتم عرض توزيع أفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة المهنية مع توضيح النسب المئوية:

جدول 18: توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية

عدد سنوات الخبرة	التكرار	النسبة
من 5 سنوات أو أقل	20	32,8%
من 6 سنوات إلى 10 سنوات	15	24,6%
من 11 سنة إلى 15 سنة	15	24,6%
من 16 أو أكثر	11	18,0%
المجموع	61	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج SPSS

الشكل 5: نسبة توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية

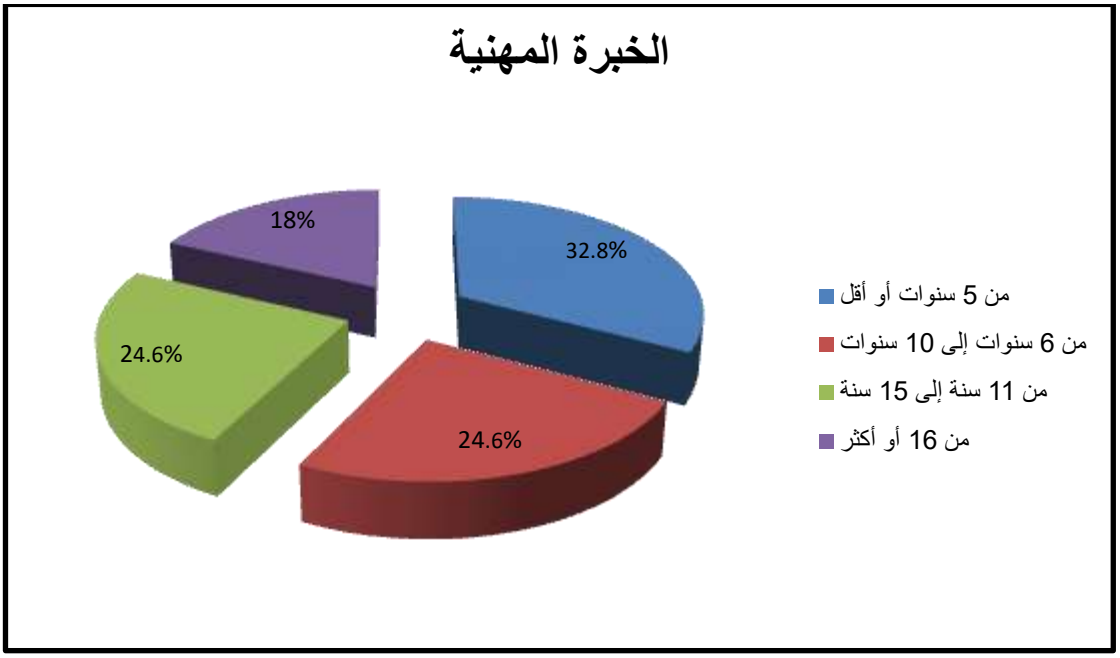

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج EXCEL

نلاحظ من الجدول أعلاه أن أغلب أفراد العينة لديهم خبرة مدتها من 5 سنوات أو أقل بتكرار 20 فردا بنسبة مئوية 32.8%، في حين نجد أن الخبرة المهنية من 6 سنوات إلى 10 سنوات و من 11سنة إلى 15 سنة تكرارهم 15 فردا و نسبهم 24.6% أي متساويين، ثم نجد عدد سنوات الخبرة من 16 سنة أو أكثر بتكرار 11 فردا و نسبة مئوية 18%.

المطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسة

أولا: اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمجروف – سمونوف" Sample K-S")

تشترط معظم الاختبارات العلمية أن يكون التوزيع طبيعيا للبيانات وسنستعرض (اختبار كولمجروف-سمونوف) لمعرفة هل البيانات تتبع توزيعا طبيعيا أم لا، وهذا من خلال التوزيع الطبيعي الخاص لعينة الدراسة، ويوضح الجدول الموالي نتائج الاختبار:

جدول 19:اختبار التوزيع الطبيعي

البيان	قيمة Z	القيمة الاحتمالية
جميع الأقسام	0.123	0.200

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج SPSS.

نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لجميع اقسام الدراسة تساوي 0.200 وهي أكبر من القيمة المقدرة إحصائيا والتي تساوي 0.05، وهذا يدل على أن بيانات الدراسة تتبع توزيعا طبيعيا ويجب استخدام العبارات المعلمية.

ثانيا: تحليل فقرات الاستبانة

1. تحليل فقرات القسم الأول: معايير المراجعة الداخلية

أ. تحليل فقرات الفرع الأول: معيار الصفات القائم بأعمال المراجعة

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري بفقرات الفرع الأول من القسم الأول من الاستبانة:

جدول 20: تحليل فقرات الفرع الأول من القسم الأول

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	يتمتع أعضاء لجنة قسم التدقيق الداخلي بالصلاحيات الكاملة التي تمكنهم من القيام بعملها بأكمل وجه.	4.21	0.635	عالية جدا
2	يتمكن المدقق الداخلي من الاطلاع على السجلات والوثائق للجهة موضوع التدقيق.	4.21	0.968	عالية جدا
3	يلتزم المدقق الداخلي بالنزاهة عند أداء مهامه.	4.34	0.655	عالية جدا
4	يعين فريق التدقيق الداخلي ممن تتوفر فيهم المهارة التي	4.05	1.007	عالية

	تمكنهم من أداء أعمالهم بصورة صحيحة.			
5	يتحلى المدقق الداخلي بالعناية لمهنية اللازمة عند أداء مهامه.	4.03	0.966	عالية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج SPSS

الفقرة رقم 1: بملاحظة المتوسط الحسابي نجد أن قيمته قد بلغت 4.21، وهي تنتمي إلى المجال [4.2-5[، أي بمستوى موافقة عالية جدا وبالتالي تقبل هذه الفقرة.

الفقرة رقم 2: بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 4.21، ، وهي تنتمي إلى المجال [4.2-5[، أي بمستوى موافقة عالية جدا وبالتالي تقبل هذه الفقرة.

الفقرة رقم 3: بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 4.34، ، وهي تنتمي إلى المجال [4.2-5[، أي بمستوى موافقة عالية جدا وبالتالي تقبل هذه الفقرة.

الفقرة رقم4: بملاحظة المتوسط الحسابي نجد أن قيمته قد بلغت 4.05، وهي تنتمي إلى المجال [3.40-4.2 [، أي بمستوى موافقة عالية وبالتالي تقبل هذه الفقرة.

الفقرة رقم 5: بملاحظة المتوسط الحسابي نجد أن قيمته قد بلغت 4.03 ، وهي تنتمي إلى المجال [3.40-4.2 [، أي بمستوى موافقة عالية وبالتالي تقبل هذه الفقرة.

بـ . تحليل فقرات الفرع الثاني: معيار الأداء

يوضح الجدول الموالي نتائج الاختبار والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري بفقرات الفرع الثاني من القسم الأول من الاستبانة:

جدول 21: تحليل فقرات الفرع الثاني من القسم الأول

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
6	تقوم المؤسسة بوضع خطة خاصة بإدارة أنشطة المراجعة الداخلية.	4.15	0.792	عالية
7	يقوم المراجع بتقييم نظام الرقابة الداخلية	4.02	0.975	عالية
8	يساهم نظام الرقابة الداخلية في تقييم مدى تحسين إدارة المخاطر.	3.56	0.958	عالية
9	تقوم إدارة المراجعة الداخلية بالتخطيط لمهمة المراجعة.	4.92	0.636	عالية جدا
10	يقوم المراجعون الداخليون بتحديد وتحليل المعلومات بالشكل الذي يحقق أهداف المهمة.	4.36	0.684	عالية جدا
11	تقوم إدارة المراجعة الداخلية للمؤسسة بتبليغ نتائج المراجعة للأطراف ذات الصلة بكل وضوح وشفافية.	4.28	0.662	عالية جدا

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج SPSS.

الفقرة رقم 6: بملاحظة المتوسط الحسابي نجد أن قيمته قد بلغت 4.15 ، وهي تنتمي إلى المجال [3.40-4.2 [، أي بمستوى موافقة عالية وبالتالي تقبل هذه الفقرة.

الفقرة رقم 7: المتوسط الحسابي لهذه الفقرة بلغت قيمته 4.02، وهي تنتمي إلى المجال [3.40-4.2 [، أي بمستوى موافقة عالية وبالتالي تقبل هذه الفقرة.

الفقرة رقم 8: : بملاحظة المتوسط الحسابي نجد أن قيمته قد بلغت 3.56، وهي تنتمي إلى المجال [3.40-4.2 [، أي بمستوى موافقة عالية وبالتالي تقبل هذه الفقرة.

الفقرة رقم 9: المتوسط الحسابي لهذه الفقرة بلغت قيمته 4.92، وهي تنتمي إلى المجال [4.2-5 [، أي بمستوى موافقة عالية جدا وبالتالي تقبل هذه الفقرة.

الفقرة رقم 10: بملاحظة المتوسط الحسابي نجد أن قيمته قد بلغت 4.36، وهي تنتمي إلى المجال [4.2-5]، أي بمستوى موافقة عالية جيدا وبالتالي تقبل هذه الفقرة

الفقرة رقم 11: بملاحظة المتوسط الحسابي نجد أن قيمته قد بلغت 4.36، وهي تنتمي إلى المجال [4.2-5]، أي بمستوى موافقة عالية جيدا وبالتالي تقبل هذه الفقرة

جـ . تحليل فقرات الفرع الثالث: معيار نطاق العمل

يوضح الجدول الموالي نتائج الاختبار والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري بفقرات الفرع الثالث من القسم الأول من الاستبانة:

جدول 22: تحليل فقرات الفرع الثالث من القسم الأول

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
12	يشمل نطاق عمل المدقق الداخلي فحص جميع العمليات المالية.	3.95	1.146	عالية
13	على المدقق الداخلي التأكد من النزاهة للاعتماد على المعلومات المتوفرة بالقوائم المالية.	3.80	1.62	عالية
14	يقوم المدقق الداخلي بالتدقيق جميع الوسائل المستخدمة في تحديد المعلومات من أجل تبويبها.	4.28	0.777	عالية جدا
15	يقوم المدقق الداخلي بالرقابة على عملية امساك الدفاتر من أنها تحتوي على معلومات دقيقة.	4.26	0.728	عالية جدا
16	يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من مدى التزام العاملين بالقوانين المعمول بها في المؤسسة.	4.36	0.578	عالية جدا
17	يقوم المدقق الداخلي باقتراح الوسائل الملائمة لحماية	3.54	1.233	عالية

	الأصول.			
18	يتأكد المدقق الداخلي من وجود معايير تشغيلية لقياس الاستخدام الفعال والاقتصادي.	4.38	0.588	عالية جدا

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج SPSS.

الفقرة رقم 12: : بملاحظة المتوسط الحسابي نجد أن قيمته قد بلغت 3.95 ، وهي تنتمي إلى المجال [3.40–4.2 [، أي بمستوى موافقة عالية وبالتالي يدل على أن نطاق العمل للمدقق الداخلي يشمل فحص جميع العمليات المالية.

الفقرة رقم 13: المتوسط الحسابي لهذه الفقرة بلغ قيمته 3.80 ، وهي تنتمي إلى المجال [3.40–4.2 [، أي بمستوى موافقة عالية وبالتالي تقبل هذه الفقرة.

الفقرة رقم 14: بملاحظة المتوسط الحسابي نجد أن قيمته قد بلغت 4.28 ، وهي تنتمي إلى المجال [4.2–5 [، أي بمستوى موافقة عالية جيدا مما يدل على أن المدقق الداخلي يقوم بتدقيق جميع الوسائل المستخدمة في تحديد جميع المعلومات من أجل تبويبها.

الفقرة رقم 15: بملاحظة المتوسط الحسابي نجد أن قيمته قد بلغ 4.26 ، وهي تنتمي إلى المجال [4.2–5[، أي بمستوى موافقة عالية جيدا مما يدل على أن المدقق الداخلي يقوم بالرقابة على إمساك الدفاتر من أنها تحتوى على معلومات دقيقة.

الفقرة رقم 16: بملاحظة المتوسط الحسابي نجد أن قيمته قد بلغ 4.36 ، وهي تنتمي إلى المجال [4.2–5[، أي بمستوى موافقة عالية جيدا وبالتالي تقبل هذه الفقرة.

الفقرة رقم 17: بملاحظة المتوسط الحسابي نجد أن قيمته قد بلغت 3.54 ، وهي تنتمي إلى المجال [3.40–4.2[، أي بمستوى موافقة عالية مما يدل على أن المدقق الداخلي يقوم بإقتراح الوسائل الملائمة لحماية الأصول.

الفقرة رقم 18: : بملاحظة المتوسط الحسابي نجد أن قيمته قد بلغ 4.38 ، وهي تنتمي إلى المجال [4.2–5[، أي بمستوى موافقة عالية جيدا وبالتالي تقبل هذه الفقرة.

د- **تحليل فقرات الفرع الرابع: معيار نطاق العمل**

يوضح الجدول الموالي نتائج الاختبار والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري بفقرات الفرع الرابع من القسم الأول من الاستبانة:

جدول 23: تحليل فقرات الفرع الرابع من القسم الأول

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
19	يقوم أعضاء لجنة التدقيق الداخلي بوضع خطط لإدارته لتمكنها من تنفيذ المسؤوليات المنطوية بها.	4.36	0.731	عالية جدا
20	يوجد لأعضاء لجنة التدقيق نظام أساسي لإدارة هذا القسم.	4.23	0.589	عالية جدا
21	يلتزم أعضاء لجنة التدقيق الداخلي بوضع سياسات لإرشاد فريق العمل.	4.26	0.835	عالية جدا
22	يعمل أعضاء التدقيق الداخلي على إحداث التعاون بين جهود المدققين الداخلين والخارجيين.	4.34	0.513	عالية جدا
23	يقوم أعضاء لجنة التدقيق الداخلي بوضع برامج لتطوير الموارد البشرية.	4.34	0.479	عالية جدا
24	يقوم أعضاء لجنة التدقيق الداخلي بتدريب الفريق قبل أداء أي مهنة.	4.43	0.562	عالية جدا
25	يقوم أعضاء لجنة التدقيق الداخلي بوضع برامج لتحسين الجودة داخل الشركة.	4.41	0.496	عالية جدا

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج SPSS.

الفقرة رقم 19 بملاحظة المتوسط الحسابي نجد أن قيمته قد بلغ 4.36، وهي تنتمي إلى المجال [4.2-5 [، أي بمستوى موافقة عالية جيدا مما يدل على أن أعضاء لجنة التدقيق الداخلي تقوم بوضع خطط لإدارة قسم التدقيق الداخلي لتمكنها من تنفيذ المسؤوليات المنطوية بها.

الفقرة رقم20: بملاحظة المتوسط الحسابي نجد أن قيمته قد بلغ 4.23، وهي تنتمي إلى المجال [4.2-5[، أي بمستوى موافقة عالية جيدا مما يدل على أن أعضاء لجنة التدقيق الداخلي يوجد لها نظام أساسي لإدارة قسمها.

الفقرة رقم 21: بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 4.26، وهي تنتمي إلى المجال [4.2-5[، أي بمستوى موافقة عالية جدا مما يدل على أن أعضاء لجنة التدقيق الداخلي تلتزم بوضع سياسات لإرشاد فريق العمل..

الفقرة رقم 22: بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 4.34، وهي تنتمي إلى المجال [4.2-5[، أي بمستوى موافقة عالية جدا مما يدل على أعضاء التدقيق الداخلي تعمل على إحداث التعاون بين جهود المدققين الداخليين والخارجيين.

الفقرة رقم 23: بملاحظة المتوسط الحسابي نجد أن قيمته قد بلغ 4.34، وهي تنتمي إلى المجال [4.2-5[، أي بمستوى موافقة عالية جيدا مما يدل على أن أعضاء لجنة التدقيق الداخلي تقوم بوضع برنامج لتطوير الموارد البشرية.

الفقرة رقم 24: بملاحظة المتوسط الحسابي نجد أن قيمته قد بلغ 4.43 ، وهي تنتمي إلى المجال [4.2-5[، أي بمستوى موافقة عالية جيدا مما يدل على أن أعضاء لجنة التدقيق الداخلي تقوم بتدريب الفريق قبل اداء أي مهنة.

الفقرة رقم 25 : بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 4.41 ، وهي تنتمي إلى المجال [4.2-5[، أي بمستوى موافقة عالية جدا مما يدل على أن أعضاء لجنة التدقيق الداخلي تقوم بوضع برنامج لتحسين الجودة داخل الشركة.

2. تحليل فقرات القسم الثاني: مدى جودة القوائم المالية

يوضح الجدول الموالي المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات المحور الثاني من الاستبانة:

جدول 24: تحليل فقرات القسم الثاني

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	تحرص المؤسسة على البساطة والوضوح في عرض معلوماتها المالية.	4.11	0.686	عالية
2	تراعي المؤسسة الوعي و الإدراك لدى مستخدمي المعلومات عند إفصاحها على المعلومة المالية.	4.13	0.922	عالية
3	المعلومات المالية التي تعرضها المؤسسة قادر على تأثير القرارات المالية المستقبلية.	4.21	0.859	عالية جدا
4	يمكن الاعتماد على المعلومات المالية التي تعرضها المؤسسة كأساس لتنبؤ للمركز المالي والأداء المستقبلي لها.	3.98	0.940	عالية
5	الأسلوب الذي تعرض به المؤسسة معلوماتها المالية قادرة على تغير الخاصية التنبؤية فيها.	4.00	1.000	عالية
6	المعلومات المعروضة من طرف المؤسسة خالية من التحيز و الأخطاء الفادحة.	4.31	0.647	عالية جدا
7	تراعي المؤسسة مبدأ الاهمية النسبية عند عرضها للمعلومات المالية.	4.08	0.971	عالية
8	توازن المؤسسة و عدم حذف أي معلومة تؤثر على القرارات المستقبلية للمستخدمين عند عرضها لمعلوماتها	4.25	0.537	عالية جدا

	المالية.			
9	القوائم المالية التي تقدمها المؤسسة قابلة للمقارنة للقوائم المالية للمنشأة الأخرى.	4.30	0.527	عالية جدا
10	القوائم المالية للمؤسسة يتم إعدادها وفقا لمفهومي الثبات و الاتصال.	4.33	0.473	عالية جدا
11	تقوم المؤسسة بالإفصاح عن معلومات مقارنة تتعلق بالفترة الماضية التي تتضمنها القوائم المالية.	4.34	0.513	عالية جدا

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج SPSS.

الفقرة رقم 1: بملاحظة المتوسط الحسابي نجد أن قيمته قد بلغ 4.11 ، وهي تنتمي إلى المجال [3.40 – 4.2 [، أي بمستوى موافقة عالية مما يدل على أن المؤسسة تحرص على البساطة والوضوح في عرض معلوماتها المالية.

الفقرة رقم 2: : بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 4.13، وهي تنتمي إلى المجال [3.40–4.2 [، أي بمستوى موافقة عالية مما يدل على أن المؤسسة تراعي الوعي والإدراك لدى مستخدمي المعلومات عند إفصاحها على المعلومات المالية.

الفقرة رقم 3: بملاحظة المتوسط الحسابي نجد أن قيمته قد بلغ 4.21 ، وهي تنتمي إلى المجال [4.2–5]، أي بمستوى موافقة عالية جدا مما يدل على أن المعلومات المالية التي تعرضها المؤسسة قادرة على تأثير على القرارات المالية المستقبلية.

الفقرة رقم 4: بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 4.13، وهي تنتمي إلى المجال [3.40–4.2 [، أي بمستوى موافقة عالية مما يدل على أن هذه الفقرة صادقة.

الفقرة رقم 5: بملاحظة المتوسط الحسابي نجد أن قيمته قد بلغ 4 ، وهي تنتمي إلى المجال [3.40–4.2]، أي بمستوى موافقة عالية مما يدل على أن الأسلوب الذي تعرض به المؤسسة معلوماتها المالية قادرة على تغير الخاصية التنبؤية فيها.

الفقرة رقم 6: بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 4.31 ، وهي تنتمي إلى المجال [4.20-5 [، أي بمستوى موافقة عالية جدا مما يدل على أن هذه الفقرة صادقة.

الفقرة رقم 7: بملاحظة المتوسط الحسابي نجد أن قيمته قد بلغ 4.08 ، وهي تنتمي إلى المجال [3.40-4.2 [، أي بمستوى موافقة عالية مما يدل على أن المؤسسة تراعي مبدأ الأهمية النسبية عند عرضها للمعلومات المالية.

الفقرة رقم 8: بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 4.25 ، وهي تنتمي إلى المجال [4.20-5 [، أي بمستوى موافقة عالية جدا مما يدل على أن هذه الفقرة صادقة.

الفقرة رقم 9: بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 4.30 ، وهي تنتمي إلى المجال [4.20-5 [، أي بمستوى موافقة عالية جدا مما يدل على أن القوائم المالية التي تقدمها المؤسسة قابلة للمقارنة للقوائم المالية للمنشأة الأخرى.

الفقرة رقم 10: بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 4.33 ، وهي تنتمي إلى المجال [4.20-5 [، أي بمستوى موافقة عالية جدا مما يدل على أن القوائم المالية للمؤسسة يتم إعداداها وفقا لمفهومي الثبات والاتصال.

الفقرة رقم 11: بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 4.34 ، وهي تنتمي إلى المجال [4.20-5 [، أي بمستوى موافقة عالية جدا مما يدل على أن المؤسسة تقوم بالإفصاح عن معلومات مقارنة تتعلق بالفترة الماضية التي تتضمنها القوائم المالية.

المطلب الثالث: اختبار الفرضيات

نقوم باختبار فرضيات الدراسة باستعمال اختبار T للعينة الواحدة (T-Test)، وهذا بالاعتماد على قاعدة القرارات التالية:

- أذا كانت قيمة t المحسوبة أكبر من t الجدولية، وكانت القيمة الاحتمالية (sig) الناتجة عن اختبار T للعينة الواحدة أصغر من مستوى الدلالة (sig) المعتمد (0.05) تقبل الفرضية (H_1) وبالتالي الفرضية البديلة (H_0) مرفوضة.

❖ أذا كانت قيمة tالمحسوبة أصغر من t الجدولية، وكانت القيمة الاحتمالية (sig) الناتجة عن اختبار T للعينة الواحدة أكبر من مستوى الدلالة (sig) المعتمد (0.05) نرفض الفرضية (H_1) وبالتالي الفرضية البديلة (H_0).

✓ **اختبار الفرضية الرئيسية الأولى:** يلتزم المراجعون الداخليون في العينة محل الدراسة بمعايير المراجعة الداخلية.

- **H_1:** "يلتزم المراجعون الداخليون في العينة محل الدراسة بمعايير المراجعة الداخلية".
- **H_0:** "لا يلتزم المراجعون الداخليون في العينة محل الدراسة بمعايير المراجعة الداخلية".

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبارT للعينة الواحدة لاختبار الفرضية الأولى والمتعلقة بقسم الأول للاستبانة:

جدول 25: نتائج اختبارT-test لاختبار الفرضية الرئيسية الأولى

الفرضية	القيمة t محسوبة	قيمة t الجدولية	القيمة الاحتمالية(sig-t)	القرار
H_1	136	2.04	0.000	قبول
درجة المعنوية المعتمدة: $\alpha = 0.05$ DR=N-1=60				

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج SPSS.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة t المحسوبة تساوي 136، و هي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.04، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.000، وهي أقل من 0.05، وتبعا لقاعدة القرار فإننا نقبل الفرضية H_1، أي أنه "يلتزم المراجعون الداخليون في العينة محل الدراسة بمعايير المراجعة الداخلية".

- **اختبار الفرضية الفرعية الأولى:** "يلتزم المراجعون الداخليون في العينة محل الدراسة بمعايير الصفات للمراجعة الداخلية".

- **H_1:** "يلتزم المراجعون الداخليون في العينة محل الدراسة بمعيار الصفات للمراجعة الداخلية ".

- **H_0:** "لا يلتزم المراجعون الداخليون في العينة محل الدراسة بمعيار الصفات للمراجعة الداخلية ".

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبارT للعينة الواحدة لاختبار الفرضية الفرعية الأولى والمتعلقة بقسم الأول للاستبانة:

جدول 26: نتائج اختبارT-test لاختبار الفرضية الفرعية الأولى

الفرضية	القيمة t محسوبة	قيمة t الجدولية	القيمة الاحتمالية(sig-t)	القرار
H_1	140	2.04	0.000	قبول
درجة المعنوية المعتمدة: $\alpha = 0.05$ DR=N-1=60				

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج SPSS.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة t المحسوبة تساوي 140، و هي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.04، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.000، وهي أقل من 0.05، وتبعا لقاعدة القرار فإننا نقبل الفرضية H_1، أي أنه "يلتزم المراجعون الداخليون في العينة محل الدراسة بمعايير الصفات للمراجعة الداخلية".

- **اختبار الفرضية الفرعية الثانية:** "يلتزم المراجعون الداخليون في العينة محل الدراسة بمعيار الأداء للمراجعة الداخلية".

- **H_1:** "يلتزم المراجعون الداخليون في العينة محل الدراسة بمعايير الأداء للمراجعة الداخلية ".

- **H_0:** "لا يلتزم المراجعون الداخليون في العينة محل الدراسة بمعايير الأداء للمراجعة الداخلية ".

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار T للعينة الواحدة لاختبار الفرضية الفرعية الثانية والمتعلقة بقسم الأول للاستبانة:

جدول 27: نتائج اختبار T-test لاختبار الفرضية الفرعية الثانية

الفرضية	القيمة t محسوبة	قيمة t الجدولية	القيمة الاحتمالية(sig-t)	القرار
H_1	138	2.04	0.000	قبول
درجة المعنوية المعتمدة: $\alpha = 0.05$ DR=N-1=60				

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج SPSS.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة t المحسوبة تساوي 138، و هي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.04، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.000، وهي أقل من 0.05، وتبعا لقاعدة القرار فإننا نقبل الفرضية H_1، أي أنه "يلتزم المراجعون الداخليون في العينة محل الدراسة بمعايير الأداء للمراجعة الداخلية".

- **اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:** "يلتزم المراجعون الداخليون في العينة محل الدراسة بمعايير نطاق العمل للمراجعة الداخلية".

- **H_1:** "يلتزم المراجعون الداخليون في العينة محل الدراسة بمعايير نطاق العمل للمراجعة الداخلية ".
- **H_0:** "لا يلتزم المراجعون الداخليون في العينة محل الدراسة بمعايير نطاق العمل للمراجعة الداخلية".

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار T للعينة الواحدة لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة والمتعلقة بقسم الأول للاستبانة:

جدول 28: نتائج اختبار T-test لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة

الفرضية	القيمة t محسوبة	قيمة t الجدولية	القيمة الاحتمالية(sig-t)	القرار
H_1	123	2.04	0.000	قبول

درجة المعنوية المعتمدة: $\alpha = 0.05$ DR=N-1=60

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج SPSS.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة t المحسوبة تساوي 123، و هي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.04، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.000، وهي أقل من 0.05، وتبعا لقاعدة القرار فإننا نقبل الفرضية H_1، أي أنه "يلتزم المراجعون الداخليون في العينة محل الدراسة بمعيار نطاق العمل للمراجعة الداخلية ".

- **اختبار الفرضية الفرعية الرابعة:** "يلتزم المراجعون الداخليون في العينة محل الدراسة بمعايير إدارة قسم التدقيق الداخلي للمراجعة الداخلية".

- **H_1:** "يلتزم المراجعون الداخليون في العينة محل الدراسة بمعايير إدارة قسم التدقيق الداخلي للمراجعة الداخلية ".

- **H_0:** "لا يلتزم المراجعون الداخليون في العينة محل الدراسة بمعايير إدارة قسم التدقيق الداخلي للمراجعة الداخلية ".

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبارT للعينة الواحدة لاختبار الفرضية الفرعية الرابعة والمتعلقة بقسم الأول للاستبانة:

جدول 29: نتائج اختبارT-test لاختبار الفرضية الفرعية الرابعة

الفرضية	القيمة t محسوبة	قيمة t الجدولية	القيمة الاحتمالية(sig-t)	القرار
H_1	42	2.04	0.000	قبول
درجة المعنوية المعتمدة: $\alpha = 0.05$ DR=N-1=60				

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج SPSS.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة t المحسوبة تساوي 42، و هي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.04، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.000، وهي أقل من 0.05، وتبعا لقاعدة القرار فإننا نقبل الفرضية

H_1، أي أنه "يلتزم المراجعون الداخليون في العينة محل الدراسة بمعايير إدارة قسم التدقيق الداخلي للمراجعة الداخلية".

اختبار الفرضية الرئيسية الثانية: للمراجعة الداخلية دور هام في تحسين الخصائص النوعية للقوائم المالية.

- **H_1:** " للمراجعة الداخلية دور هام في تحسين الخصائص النوعية للقوائم المالية ".
- **H_0:** "ليس للمراجعة الداخلية دور هام في تحسين الخصائص النوعية للقوائم المالية ".

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبارT للعينة الواحدة لاختبار الفرضية الرئيسية الثانية والمتعلقة بقسم الثاني للاستبانة:

جدول 30: نتائج اختبارT-test لاختبار الفرضية الرئيسية الثانية

الفرضية	القيمة t محسوبة	قيمة t الجدولية	القيمة الاحتمالية(sig-t)	القرار
H_1	177.062	2.04	0.000	قبول
درجة المعنوية المعتمدة: $\alpha = 0.05$ DR=N-1=60				

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج SPSS.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة t المحسوبة تساوي 177.062، و هي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.04، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.000، وهي أقل من 0.05، وتبعا لقاعدة القرار فإننا نقبل الفرضية H_1، أي أنه " للمراجعة الداخلية دور هام في تحسين الخصائص النوعية للقوائم المالية"

خلاصة

من خلال الدارسة الاستبيانية التي شملت مجموعة من المؤسسات الاقتصادية حاولنا اسقاط الجانب النظري على الواقع العملي، بعرض مجموعة من الأسئلة على عينة من محافظي الحسابات وخبراء المحاسبة في المؤسسات الاقتصادية لمعرفة أراءهم حول دور المراجع الداخلي في تحسين جودة القوائم المالية، وقد توصلنا إلى أن المراجع الداخلي له دور مهم من خلال المهام الموكلة له، وكذلك الإرشادات والتوصيات التي يقدمها من أجل الحصول على معلومات مالية ذات جودة ومصداقية عالية ولها فائدة للمستخدمين لنجاح واستمرارية المؤسسة.

خاتمة

خاتمة:

لقد تناولنا في دراستنا هذه دور المراجعة الداخلية في تحسين جودة القوائم المالية دراسة لعينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية ميلة، بحيث تضمنت جانبين، جانب نظري يضم الفصل الأول والثاني وجانب تطبيقي يضم الفصل الثالث، بحيث توصلنا في الفصل الأول إلى بيان أهم النقاط التي تخص المراجعة الداخلية وأهم المعايير التي تحكم هذه الوظيفة في المؤسسات الاقتصادية، وفي الفصل الثاني فقد خصص للحديث عن القوائم المالية بحيث حاولنا ذكر أهم المفاهيم لجودة القوائم المالية ومن هم المستفيدين من هذه الأخير، وتوصلنا إلى معرفة مساهمة المراجعة الداخلية في تحسين القوائم المالية ومصداقيتها، أما في الفصل الثالث فقد توصلنا إلى أهم النتائج المتوصل إليها من خلال تحليل بيانات استمارة الاستبيان.

نتائج الدراسة:

من خلال ما سبق توصلنا إلى جملة من النتائج نوجزها فيما يلي:

1- يساهم تطبيق المراجعة الداخلية داخل المؤسسة في حماية أصولها؛

2- تستعين المؤسسات بالمراجعة الداخلية من أجل تحقيق أهدافها وتحديد نقاط الضعف والقوة والتقليل من الأخطاء والغش والاحتيال التي من شأنها تعرقل الهدف المنشود؛

3- يجب على أي مؤسسة أن تعتمد على وظيفة المراجعة الداخلية مراعاة مجموعة من الشروط الموضوعية من أجل أن تكون هذه الوظيفة ذات فعالية وتتمثل هذه الشروط في المعايير التي يجب تطبيقها؛

4- تعلب المراجعة الداخلية دور فعال داخل المؤسسات وهذا لما تحققه من فوائد؛

5- تعتبر القوائم المالية ملخص للوضعية المالية للمؤسسة ووسيلة اتصال بين مختلف الأطراف ذات المصلحة بالمؤسسة؛

وبالتالي نثبت صحة الفرضية الرئيسية الأولى التي تنص على: يلتزم المراجعون الداخليون في العينة محل الدراسة بمعايير المراجعة الداخلية والتي تم تقسيمها إلى أربع فرضيات فرعية:

- يلتزم المراجعون الداخليون في العينة محل الدراسة بمعايير الصفات للمراجعة الداخلية.
- يلتزم المراجعون الداخليون في العينة محل الدراسة بمعايير الأداء للمراجعة الداخلية
- يلتزم المراجعون الداخليون في العينة محل الدراسة بمعايير نطاق العمل للمراجعة الداخلية.
- يلتزم المراجعون الداخليون في العينة محل الدراسة بمعايير إدارة قسم التدقيق الداخلي للمراجعة الداخلية .

6- للمراجعة الداخلية دور مهم في جعل المعلومات المالية ملائمة لمستخدميها؛

7- تساهم المراجعة الداخلية في زيادة موثوقية القوائم المالية سواء من ناحية مصداقية المعلومة وقابليتها للقياس أو حيادتها؛

8- يمكن الاعتماد على المعلومات المالية التي تعرضها المؤسسة كأساس للتنبؤ للمركز المالي والأداء المستقبلي لها؛

9- القوائم المالية التي تقدمها المؤسسة قابلة للمقارنة للقوائم المالية للمنشأة الأخرى؛

وبالتالي نثبت صحة الفرضية الرئيسية الثانية التي تنص على: للمراجعة الداخلية دور هام في تحسين الخصائص النوعية للقوائم المالية.

التوصيات والاقتراحات:

من خلال النتائج المتوصل إليها، نوصي بما يلي:

1- ضرورة اعتماد مراجعة داخلية فعالة، وهذا لما تجنبه من فوائد من جراء اعتمادها؛

2- ضرورة تطبيق وتنفيذ توصيات المراجع الداخلي والعمل بها؛

3- العمل على تنفيذ وظيفة المراجعة الداخلية في المؤسسة وتفعيل لما لها من اثر ايجابي في دعم إدارة المؤسسة؛

4- التأكد من صحة الرقابة الداخلية وفرض رقابة دائمة عليها وذلك عن طريق وضع أنظمة رقابة داخلية فعالة يساعد في التحقق من سلامة العمليات المحاسبية والوثائق المالية من الغش والأخطاء وغيرها؛

5- يجب أن يكون قسم المراجعة الداخلية مستقل عن الأقسام الأخرى وذلك لضمان استقلالية المراجع الداخلي وعدم تعرضه لأي ضغط؛

6- ضرورة الاهتمام بنظام المعلومات في المؤسسات الاقتصادية لأنه يعتبر مصدر للمعلومة المحاسبية؛

7- ضرورة الاهتمام بالتوصيات والاقتراحات التي تذكر في التقرير النهائي للمراجع الداخلي؛

8- وجوب توفير جو رقابي فعال من أجل بلوغ الأهداف بدرجات عالية من الفاعلية والكفاءة لذا نقترح على المسئول أن يسعى إلى تبني طرق ونماذج رقابية حديثة تساعدهم على التقليل من أعمال الغش؛

أفاق الدراسة:

يمكن أن يكون موضوع بحثنا امتدادا لمواضيع وبحوث مستقبيلة، فعلى سبيل المثال لا الحصر، نذكر:

- ✓ دور المراجعة الداخلية في الحد من مخاطر أنظمة المعلومات؛
- ✓ دور نظام المعلومات المحاسبي في تحسين جودة المراجعة الداخلية؛

فعالية المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في الأداء الفعال لوظيفة المراجعة الداخلية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

الكتب:

1. ابراهيم، ع. أ. وآخرون، (2005)، *أصول المحاسبة المالية*، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، الأردن.
2. البسيوني، ر. أ. (2008)، *الإدارة المالية*، طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، القاهرة.
3. حلمي، أ. ج. (2009)، *الاتجاهات المعاصرة في التدقيق والتأكد*، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.
4. حلوة، ر. ح. (2008)، *تطور الفكر المحاسبي . مدخل نظرية المحاسبة*، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان.
5. حماد، ط. ع. (2005)، *التقارير المالية*، دار الجامعية لطبعة ، الأردن.
6. حماد، ط. ع. (2001)، *التقارير المالية –أسس الاعداد والعرض والتحليل– وفقا لأحداث والتعديلات في معايير المحاسبة الدولية والأمريكية والبريطانية والعربية والمصرية*، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2001.
7. حماد، ط. ع. (2006)، *موسوعة معايير المحاسبة*، الدار الجامعية، الإسكندرية.
8. حنيفي، ع. (2007)، *أساسيات التمويل والادارة المالية*، دار الجامعة للنشر والتوزيع،
9. خنفر، م. ر. المطارنة غسان فلاح، (2006)، *تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي*، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الاولى، عمان.
10. الدليمي، خ. وآخرون، (2005)، *مبادئ المحاسبة المالية*، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، الاردن.
11. الدوري، م.ع . أديب، م. أ . (2006)، *التحليل المالي باستخدام الحاسوب*، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان.
12. دونالد، ك. (1990)، *المحاسبة المتوسطة*، دار المريخ للنشر، مصر.
13. سرايا، م. ا. (2007)، *أصول وقواعد المراجعة، والتدقيق الشامل*، المكتب الحديث، الطبعة الأولى، مصر.
14. الشيرازي، ع. م. (1990)، *نظرية المحاسبة*، دار السراسل للطباعة والنشر والتوزيع،
15. الصحن، ع. ا. سرايا، م. وآخرون، (2008)، *التدقيق التشغيلي والرقابة الداخلية*، دار الجامعة للنشر، مصر.
16. عباس، ع. (2008)، *الإدارة المالية*، اثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، الاردن.
17. عقل، م. م. (2008)، *مقدمة في الإدارة المالية*، مكتبة المجتمع العربي، الطبعة الاولى، عمان.

18. القاضي، ح. مأمون،ح. (2008)، *المحاسبة الدولية ومعاييرها*، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان.
19. الكويت.
20. اللطيف، ن. ن. (2006)، *اساسيات المحاسبة المالية*، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر.
21. ناصر، ع. أ. (2003)، *المعرفة المحاسبية لغير التجاريين*، الدار الجامعية، الإسكندرية.
22. نصر، ن. شحاتة، ش. ا. (2007)، *الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة*، الدار الجامعية.
23. الهلالي، م. شحادة. ع. (2009)، *محاسبة المؤسسات المالية – البنوك التجارية وشركات التأمين–*، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان.

المقالات:

1. برابح، ب. براغ، م. *المراجعة الداخلية ودورها في تحسين نظام الرقابة الداخلية*، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد06، العدد 01.
2. بهاز، ل. عجيلة، ح. مصطفى، ص. (2019)، *دور المراجعة الداخلية في تفعيل نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية*، مجلة أراء للدراسات الاقتصادية والأدارية، المجلد 01، العدد 02.
3. الحاج، ف. أ. العيفة، ر. بوضياف، س. (2022)، *المنظور الاخلاقي للمحاسبة الادارية وأثره على القوائم المالية*، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد 06، العدد 01.
4. خلادي، ر. (2020)، *دور المراجعة الداخلية في تقييم نظام الرقابة الداخلية وانعكاساته*، مجلة أدارة الدراسات الاقتصادية والادارية، المجلد 02، العدد 02.
5. شملال، ن. *تقييم أثر التدقيق الداخلي على فاعلية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية في ظل المعلومات المحاسبية*، مجلة المالية والأسواق، جامعة عبد الحيد بن باديس، مستغانم الجزائر.
6. شيخي، س. رياض، م. (2021)، *التدقيق الداخلي كأداة لتحسين جودة القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية*، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 06، العدد 1.
7. طالب، ع.أ. بلمداني، أ. (2020)، *مساهمة حوكمة الشركات في تحسين جودة القوائم المالية*، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، المجلد 04، العدد 02.
8. العايش، ف. (2022)، *أهمية التدقيق الداخلي كأداة لقياس جودة القوائم المالية*، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد 05.
9. علون، م. خ. (2018)، *الاجراءات العملية للتدقيق الداخلي في المؤسسة العمومية*، مجلة الحقيقة، العدد 43.

10. عميرة، ا. (2018)، *دور المراجعة الداخلية في اتخاذ القرارات في ظل حوكمة المنظمات الاقتصادية*، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 04، العدد02.
11. قرون، م. جوامع، ا. (2022)، *مساهمة المراجعة الداخلية في تحسين مخرجات المحاسبة الادارية في المؤسسة الاقتصادية*، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 22، العدد 02.
12. قيداون، أ.ا. قورين، ح. ق. *دور وظيفة التدقيق الداخلي في تعزيز عمليات إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية والمالية*، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، المجلد 03، العدد 02.
13. محمد، س.ا. (2022)، *دور المراجعة الداخلية في الحد من الاحتيال الحاسوبي في منشأة الأعمال*، مجلة دراسات متقدمة في المالية والمحاسبة، المجلد04، العدد 02.

الاطروحات:

1. حناش، ح. (2017)، *واقع استخدام نظام المعلومات المحاسبية و المالي وأثره في التدقيق الداخلي في المؤسسات الاقتصادية*، رسالة دكتورة، جامعة الجزائر 3، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.
2. سعيدي، ح. (2015)، *محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ضل تطبيق النظام المحاسبي المالي*، رسالة دكتورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
3. علون، م. ل. (2016)، *دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين التدقيق الداخلي بالمؤسسة الاقتصادية*، رسالة دكتورة، جامعة محمد خبصر، بسكرة ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

مداخلات:

1. صبايحي، ن. (2013)، *أثر الافصاح وفق المعايير الدولية على جودة المعلومات المحاسبية، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثالث حول الية تطبيق النظام المحاسبي الجزائري ومطابقته مع معايير المحاسبة الدولية وتأثره على جودة المعلومات المالية*، جامعة الوادي.
2. مخلوف، أ. (2009)، *دور معايير الابلاغ المالي في توحيد النظام المحاسبي العالمي وإيجاد لغة محاسبية مشتركة*، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول الاطار المفاهيمي من نظام المحاسبي المالي في ضل معايير المحاسبية الدولية، جامعة دحلب البليدة.

المنشورات والمراسم والإصدارات:

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،(2009)، العدد 19.

الملاحق

الملاحق:

الملحق رقم1:

قائمة الأساتذة المحكمين للاستبيان

قائمة الأساتدة المحكمين
- ميمون معاد
- زموري كمال
- مخالفة رشيد
- مراد بودياب

الملحق رقم 2:

وزارة التعليم العالي والبحث العملي

جامعة عبد الحفيظ بوصوف ـ ميلة.

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

السنة: الثانية ماستر

تخصص: إدارة مالية

استبيان حول: دور المراجعة الداخلية في تحسين القوائم المالية

السادة: خبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات

تحية طيبة وبعد.....

في إطار تحضير مذكرة ماستر حول موضوع "**دور المراجعة الداخلية في تحسين جودة القوائم المالية**"، نرجو منكم التكرم بالإجابة على أسئلة هذا الاستبيان بدقة، علما أن صحة نتائج هذا الاستبيان تعتمد بدرجة كبيرة على صحة إجابتكم، مع العلم أن المعلومات التي نحصل عليها لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

وتفضلوا بقبول فائق الشكر والتقدير.....

من إعداد الطالبات:

حدادة سارة

تحت اشراف الدكتور:

حراق فتيحة

بودياب مراد

السنة الجامعية: 2023/2022

نرجو منكم الإجابة بوضع علامة(x)في الخانة المناسبة.

القسم الأول: معلومات عامة.

1. الجنس:

ذكر ☐ أنثى ☐

2- **العمر:**

أقل من 30 سنة ☐ من 30 إلى 39 سنة ☐

من 40 إلى 49 سنة ☐ أكبر من 49 سنة ☐

3- الوظيفة:

محافظ حسابات ☐ خبير محاسبة ☐

4- الخبرة المهنية:

من 5 سنوات أو أقل ☐ من 6 سنوات إلى 10 سنوات ☐

من 11 سنة إلى 15 سنة ☐ من 16 أو أكثر ☐

5- المؤهل العلمي:

ليسانس ☐ ماستر ☐

ماجستير ☐ دكتوراه ☐

شهادة مهنية أخرى ☐

القسم الثاني: معايير التدقيق الداخلي						
الرقم	الفترة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
	أ- معايير الصفات					
1	يتمتع أعضاء لجنة قسم التدقيق الداخلي بالصلاحيات الكاملة التي تمكنهم من القيام بعملها بأكمل وجه.					
2	يتمكن المدقق الداخلي من الاطلاع على السجلات والوثائق للجهة موضوع التدقيق.					
3	يلتزم المدقق الداخلي بالنزاهة عند أداء مهامه.					
4	يعين فريق التدقيق الداخلي ممن تتوفر فيهم المهارة التي تمكنهم من أداء أعمالهم بصورة صحيحة.					
5	يتحلى المدقق الداخلي بالعناية لمهنية اللازمة عند أداء مهامه.					
	ب- معايير الأداء					
6	تقوم المؤسسة بوضع خطة خاصة بإدارة أنشطة المراجعة الداخلية.					
7	يقوم المراجع بتقييم نظام الرقابة الداخلية					
8	يساهم نظام الرقابة الداخلية في تقييم مدى تحسين إدارة المخاطر.					
9	تقوم إدارة المراجعة الداخلية بالتخطيط لمهمة المراجعة.					
10	يقوم المراجعون الداخليون بتحديد وتحليل					

	المعلومات بالشكل الذي يحقق أهداف المهمة.					
11	تقوم إدارة المراجعة الداخلية للمؤسسة بتبليغ نتائج المراجعة للأطراف ذات الصلة بكل وضوح وشفافية.					
ج- معايير نطاق العمل						
12	يشمل نطاق عمل المدقق الداخلي فحص جميع العمليات المالية.					
13	على المدقق الداخلي التأكد من النزاهة للاعتماد على المعلومات المتوفرة بالقوائم المالية.					
14	يقوم المدقق الداخلي بالتدقيق جميع الوسائل المستخدمة في تحديد المعلومات من أجل تبويبها.					
15	يقوم المدقق الداخلي بالرقابة على عملية امساك الدفاتر من أنها تحتوي على معلومات دقيقة.					
16	يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من مدى التزام العاملين بالقوانين المعمول بها في المؤسسة.					
17	يقوم المدقق الداخلي باقتراح الوسائل الملائمة لحماية الأصول.					
18	يتأكد المدقق الداخلي من وجود معايير تشغيلية لقياس الاستخدام الفعال والاقتصادي.					
د- معايير إدارة قسم التدقيق الداخلي.						
19	يقوم أعضاء لجنة التدقيق الداخلي بوضع خطط لإدارته لتمكنها من تنفيذ المسؤوليات المنطوية بها.					
20	يوجد لأعضاء لجنة التدقيق نظام أساسي لإدارة هذا القسم.					

21	يلتزم أعضاء لجنة التدقيق الداخلي بوضع سياسات لإرشاد فريق العمل.					
22	يعمل أعضاء التدقيق الداخلي على إحداث التعاون بين جهود المدقيقين الداخلين والخارجيين.					
23	يقوم أعضاء لجنة التدقيق الداخلي بوضع برامج لتطوير الموارد البشرية.					
24	يقوم أعضاء لجنة التدقيق الداخلي بتدريب الفريق قبل أداء أي مهنة.					
25	يقوم أعضاء لجنة التدقيق الداخلي بوضع برامج لتحسين الجودة داخل الشركة.					

القسم الثاني: مدى جودة القوائم المالية						
الرقم	الفترة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	تحرص المؤسسة على البساطة والوضوح في عرض معلوماتها المالية.					
2	تراعي المؤسسة الوعي والإدراك لدى مستخدمي المعلومات عند إفصاحها على المعلومة المالية.					
3	المعلومات المالية التي تعرضها المؤسسة قادر على تأثير القرارات المالية المستقبلية.					
4	يمكن الاعتماد على المعلومات المالية التي تعرضها المؤسسة كأساس لتنبؤ للمركز المالي والأداء المستقبلي لها.					
5	الأسلوب الذي تعرض به المؤسسة معلوماتها المالية قادرة على تغير الخاصية التنبؤية فيها.					
6	المعلومات المعروضة من طرف المؤسسة خالية من التحيز والأخطاء الفادحة.					
7	تراعي المؤسسة مبدأ الاهمية النسبية عند عرضها للمعلومات المالية.					
8	توازن المؤسسة وعدم حذف أي معلومة تؤثر على القرارات المستقبلية للمستخدمين عند عرضها لمعلوماتها المالية.					
9	القوائم المالية التي تقدمها المؤسسة قابلة للمقارنة للقوائم المالية للمنشأة الأخرى.					
10	القوائم المالية للمؤسسة يتم إعدادها وفقا					

	لمفهومي الثبات والاتصال.					
11	تقوم المؤسسة بالإفصاح عن معلومات مقارنة تتعلق بالفترة الماضية التي تتضمنها القوائم المالية.					

الملحق رقم 3

الصدق الداخلي لفقرات الفرع الأول

Corrélations

		A1	A2	A3	A4	A5	M1
A1	Corrélation de Pearson	1	.000	.000	.000	.070	-.086-
	Sig. (bilatérale)		.000	.000	.000	.000	.000
	N	61	61	61	61	61	61
A2	Corrélation de Pearson	.000	1	.000	.000*	.000**	.000
	Sig. (bilatérale)	.000		.000	.014	.001	.000
	N	61	61	61	61	61	61
A3	Corrélation de Pearson	.000	.000	1	-.077-	.000**	.000
	Sig. (bilatérale)	.000	.000		.000	.006	.000
	N	61	61	61	61	61	61
A4	Corrélation de Pearson	.000	.000*	-.077-	1	-.053-	.000
	Sig. (bilatérale)	.000	.014	.000		.000	.090
	N	61	61	61	61	61	61
A5	Corrélation de Pearson	.070	.000**	.000**	-.053-	1	.000
	Sig. (bilatérale)	.000	.001	.006	.000		.000
	N	61	61	61	61	61	61
M1	Corrélation de Pearson	.505	.799	.351	.637	.670	1
	Sig. (bilatérale)	.004	.000	.057	.000	.000	
	N	61	61	61	61	61	61

الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثاني

Corrélations

		A6	A7	A8	A9	A10	A11	M2
A6	Corrélation de Pearson	1	-.025-	.000	-.083-	-.069-	.000**	.091
	Sig. (unilatérale)		.000	.087	.000	.000	.009	.000
	N	61	61	61	61	61	61	61
A7	Corrélation de Pearson	-.025-	1	-.046-	.000**	.000	.070	.000**
	Sig. (unilatérale)	.000		.000	.009	.000	.000	.002
	N	61	61	61	61	61	61	61
A8	Corrélation de Pearson	.000	-.046-	1	.000**	.000	-.091-	.000
	Sig. (unilatérale)	.087	.000		.002	.093	.000	.000
	N	61	61	61	61	61	61	61
A9	Corrélation de Pearson	-.083-	.000**	.000**	1	.000**	.000	.000*
	Sig. (unilatérale)	.000	.009	.002		.009	.000	.026
	N	61	61	61	61	61	61	61
A10	Corrélation de Pearson	-.069-	.000	.000	.000**	1	-.078-	-.068-
	Sig. (unilatérale)	.000	.000	.093	.009		.000	.000
	N	61	61	61	61	61	61	61
A11	Corrélation de Pearson	.000**	.070	-.091-	.000	-.078-	1	.002
	Sig. (unilatérale)	.009	.000	.000	.000	.000		.000
	N	61	61	61	61	61	61	61
M2	Corrélation de Pearson	.272	.399	.545	.559	.362	.664	1
	Sig. (unilatérale)	.146	.029	.002	.001	.049	.000	
	N	61	61	61	61	61	61	61

.

الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثالث

Corrélations

		A12	A13	A14	A15	A16	A17	A18	M3
A12	Corrélation de Pearson	1	.000**	.000**	.000	-.048-	.000**	-.072-	.027
	Sig. (unilatérale)		.000	.002	.078	.000	.000	.000	.000
	N	61	61	61	61	61	61	61	61
A13	Corrélation de Pearson	.000**	1	.000	.000	-.017-	.000*	.000	.000*
	Sig. (unilatérale)	.000		.090	.000	.000	.046	.000	.047
	N	61	61	61	61	61	61	61	61
A14	Corrélation de Pearson	.000**	.000	1	-.043-	.000	-.038-	-.015-	.000
	Sig. (unilatérale)	.002	.090		.000	.000	.000	.000	.000
	N	61	61	61	61	61	61	61	61
A15	Corrélation de Pearson	.000	.000	-.043-	1	.000**	.099	.038	-.020-
	Sig. (unilatérale)	.078	.000	.000		.005	.000	.000	.000
	N	61	61	61	61	61	61	61	61
A16	Corrélation de Pearson	-.048-	-.017-	.000	.000**	1	.096	.000	.050
	Sig. (unilatérale)	.000	.000	.000	.005		.000	.079	.000
	N	61	61	61	61	61	61	61	61
A17	Corrélation de Pearson	.000**	.000*	-.038-	.099	.096	1	.000**	-.015-
	Sig. (unilatérale)	.000	.046	.000	.000	.000		.004	.000
	N	61	61	61	61	61	61	61	61
A18	Corrélation de Pearson	-.072-	.000	-.015-	.038	.000	.000**	1	.000
	Sig. (unilatérale)	.000	.000	.000	.000	.079	.004		.000
	N	61	61	61	61	61	61	61	61
M3	Corrélation de Pearson	.348	.298	.670	.561	.611	.322	.395	1
	Sig. (unilatérale)	.060	.109	000.	.001	.000	.083	.031	
	N	61	61	61	61	61	61	61	61

.

.

الصدق الداخلي لفقرات الفرع الرابع

Corrélations

		A19	A20	A21	A22	A23	A24	A25	M4
A19	Corrélation de Pearson	1	.037	.000*	.000	.068	.000**	.091	.000
	Sig. (unilatérale)		.000	.041	.000	.000	.008	.000	.000
	N	61	61	61	61	61	61	61	61
A20	Corrélation de Pearson	.037	1	.000	.010	.011	.000	.015	.000*
	Sig. (unilatérale)	.000		.082	.000	.000	.000	.000	.042
	N	61	61	61	61	61	61	61	61
A21	Corrélation de Pearson	.000*	.000	1	.000	.000**	.006	.000**	.000
	Sig. (unilatérale)	.041	.082		.000	.003	.000	.001	.066
	N	61	61	61	61	61	61	61	61
A22	Corrélation de Pearson	.000	.010	.000	1	-.016-	.000*	.000	.024
	Sig. (unilatérale)	.000	.000	.000		.000	.034	.094	.000
	N	61	61	61	61	61	61	61	61
A23	Corrélation de Pearson	.068	.011	.000**	-.016-	1	.000*	.000**	.000
	Sig. (unilatérale)	.000	.000	.003	.000		.029	.001	.082
	N	61	61	61	61	61	61	61	61
A24	Corrélation de Pearson	.000**	.000	.006	.000*	.000*	1	.080	.000
	Sig. (unilatérale)	.008	.000	.000	.034	.029		.000	.054
	N	61	61	61	61	61	61	61	61
A25	Corrélation de Pearson	.091	.015	.000**	.000	.000**	.080	1	.000*
	Sig. (unilatérale)	.000	.000	.001	.094	.001	.000		.012
	N	61	61	61	61	61	61	61	61
M4	Corrélation de Pearson	.337	.602	.426	.528	.682	.575	.724	1
	Sig. (unilatérale)	.017	.000	.002	.000	.000	.000	.000	
	N	61	61	61	61	61	61	61	61

الصدق الداخلي لفقرات القسم الثاني

Corrélations

		B1	B2	B3	B4	B5	B6	B7	B8	B9	B10	B11	k
B1	Corrélation de Pearson	1	.000*	.000	.003	.000*	.068	-.014-	.000	.089	.000*	.075	.000*
	Sig. (unilatérale)		.003	.078	.000	.045	.000	.000	.067	.000	.011	.000	.039
	N	61	61	61	61	61	61	61	61	61	61	61	61
B2	Corrélation de Pearson	.000*	1	.000	.000	.000*	.000	.000**	.000	.000	.091	.000	.000
	Sig. (unilatérale)	.003		.000	.000	.024	.000	.001	.000	.000	.000	.000	.098
	N	61	61	61	61	61	61	61	61	61	61	61	61
B3	Corrélation de Pearson	.000	.000	1	.000**	.000	.000**	.000**	.000*	.006	.000	.000	.000
	Sig. (unilatérale)	.078	.000		.000	.067	.000	.006	.014	.000	.067	.093	.095
	N	61	61	61	61	61	61	61	61	61	61	61	61
B4	Corrélation de Pearson	.003	.000	.000*	1	.000**	.000**	.000**	.000	.044	.087	.000	.078
	Sig. (unilatérale)	.000	.000	.000		.003	.001	.000	.000	.000	.000	.000	.000
	N	61	61	61	61	61	61	61	61	61	61	61	61
B5	Corrélation de Pearson	.000*	.000*	.000	.000**	1	.000	.000**	.000*	.000	.000*	.000	.000
	Sig. (unilatérale)	.045	.024	.067	.003		.000	.000	.046	.072	.028	.000	.000
	N	61	61	61	61	61	61	61	61	61	61	61	61
B6	Corrélation de Pearson	.068	.000	.000*	.000**	.000	1	.012	.000**	.000	.000	.000	.086
	Sig. (unilatérale)	.000	.000	.000	.001	.000		.000	.009	.087	.000	.000	.000
	N	61	61	61	61	61	61	61	61	61	61	61	61
B7	Corrélation de Pearson	-.014-	.000*	.000*	.000**	.000**	.012	1	.000	.000**	.086	.000**	.000
	Sig. (unilatérale)	.000	.001	.006	.000	.000	.000		.000	.003	.000	.007	.000
	N	61	61	61	61	61	61	61	61	61	61	61	61
B8	Corrélation de Pearson	.000	.000	.000*	.000	.000*	.000**	.000	1	.034	.000**	.000	-.048-
	Sig. (unilatérale)	.067	.000	.014	.000	.046	.009	.000		.000	.000	.093	.000
	N	61	61	61	61	61	61	61	61	61	61	61	61
B9	Corrélation de Pearson	.089	.000	.006	.044	.000	.000	.000**	.034	1	.007	.000*	.000
	Sig. (unilatérale)	.000	.000	.000	.000	.072	.087	.003	.000		.000	.010	.000
	N	61	61	61	61	61	61	61	61	61	61	61	61
B10	Corrélation de Pearson	.000*	.091	.000	.087	.000*	.000	.086	.000**	.007	1	.000*	.029

	Sig. (unilatérale)	.011	.000	.067	.000	.028	.000	.000	.000	.000		.019	.000
	N	61	61	61	61	61	61	61	61	61	61	61	61
	Corrélation de Pearson	.075	.000	.000	.000	.000	.000	.000**	.000	.000*	.000*	1	.000
B11	Sig. (unilatérale)	.000	.000	.093	.000	.000	.000	.007	.093	.010	.019		.066
	N	61	61	61	61	61	61	61	61	61	61	61	61
	Corrélation de Pearson	.259	.695	.549	.470	.359	.287	.366	.450	.334	.609	.616	1
K	Sig. (unilatérale)	.168	.000	.002	.009	.045	.124	.047	.013	.071	.000	.000	
	N	61	61	61	61	61	61	61	61	61	61	61	61

الملحق رقم 4

معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات محاور أداة الدراسة

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,748	36

الملحق رقم 5

الجنس

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	38	62,3	62,3	62,3
	انثى	23	37,7	37,7	100,0
	Total	61	100,0	100,0	

العمر

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من30	4	6,6	6,6	6,6
	من 30 إلى39	22	36,1	36,1	42,6
	من 40 إلر49	22	36,1	36,1	78,7
	أكبر من49	13	21,3	21,3	100,0
	Total	61	100,0	100,0	

الوظيفة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محافظ حسابات	36	59,0	59,0	59,0
	خبير محاسبي	25	41,0	41,0	100,0
	Total	61	100,0	100,0	

الخبرة المهنية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	من 5 سنوات أو أقل	20	32,8	32,8	32,8
	من 6 سنوات إلى 10 سنوات	15	24,6	24,6	57,4
	من 11 سنة إلى 15 سنة	15	24,6	24,6	82,0
	من 16 أو أكثر	11	18,0	18,0	100,0
	Total	61	100,0	100,0	

المؤهل العلمي

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ليسانس	19	31,1	31,1	31,1
	ماستر	14	23,0	23,0	54,1
	ماجستير	12	19,7	19,7	73,8
	دكتوراه	3	4,9	4,9	78,7
	شهادة اخرى مهنية	13	21,3	21,3	100,0
	Total	61	100,0	100,0	

الملحق رقم 6

اختبار التوزيع الطبيعي

Test Kolmogorov-Smirnov pour un échantillon

		معيار الصفات	معيار الأداء	معيار نطاق العمل	معيار إدارة قسم التدقيق الداخلي	M	k	QUESTIONNAIRE
N		61	61	61	61	61	61	61
Paramètres normaux[a,b]	Moyenne	4,3377	4,2732	4,2646	4,3934	4,3174	4,2921	4,3047
	Ecart type	,24095	,24159	,26959	,80418	,24667	,18933	,14591
Différences les plus extrêmes	Absolue	,372	,221	,200	,330	,238	,182	,187
	Positif	,300	,156	,117	,330	,238	,118	,187
	Négatif	-,372	-,221	-,200	-,247	-,180	-,182	-,169
Statistiques de test		,372	,221	,200	,330	,238	,182	,123
Sig. asymptotique (bilatérale)		,100	,126	,195	,059	,098	,200	,200

الملحق رقم 7

اختبار فقرات الاستبانة

يقوم المدقق الداخلي بالرقابة على عملية امساك الدفاتر من أنها تحتوي على معلومات دقيقة.	61	4,26	,728
يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من مدى التزام العاملين بالقوانين المعمول بها في المؤسسة.	61	4,36	,578
يقوم المدقق الداخلي باقتراح الوسائل الملائمة لحماية الأصول.	61	3,54	1,233
يتأكد المدقق الداخلي من وجود معايير تشغيلية لقياس الاستخدام الفعال والاقتصادي.	61	4,38	,582
يقوم أعضاء لجنة التدقيق الداخلي بوضع خطط لإدارته لتمكنها من تنفيذ المسؤوليات المنطوية بها.	61	4,36	,731
يوجد لأعضاء لجنة التدقيق نظام أساسي لإدارة هذا القسم.	61	4,23	,589
يلتزم أعضاء لجنة التدقيق الداخلي بوضع سياسات لإرشاد فريق العمل.	61	4,26	,835
يعمل أعضاء التدقيق الداخلي على إحداث التعاون بين جهود المدقيقين الداخلين والخارجيين.	61	4,34	,513
يقوم أعضاء لجنة التدقيق الداخلي بوضع برامج لتطوير الموارد البشرية.	61	4,34	,479
يقوم أعضاء لجنة التدقيق الداخلي بتدريب الفريق قبل أداء أي مهنة.	61	4,43	,562
يقوم أعضاء لجنة التدقيق الداخلي بوضع برامج لتحسين الجودة داخل الشركة.	61	4,41	,496
تحرص المؤسسة على البساطة والوضوح في عرض معلوماتها المالية.	61	4,11	,686
تراعي المؤسسة الوعي و الإدراك لدى مستخدمي المعلومات عند إفصاحها على المعلومة المالية.	61	4,13	,922
المعلومات المالية التي تعرضها المؤسسة قادر على تأثير القرارات المالية المستقبلية	61	4,21	,859
يمكن الاعتماد على المعلومات المالية التي تعرضها المؤسسة كأساس لتنبؤ للمركز المالي والأداء المستقبلي لها.	61	3,98	,940
الأسلوب الذي تعرض به المؤسسة معلوماتها المالية قادرة على تغير الخاصية التنبؤية فيها.	61	4,00	1,000

المعلومات المعروضة من طرف المؤسسة خالية من التحيز و الأخطاء الفادحة.	61	4,31	,647
تراعي المؤسسة مبدأ الاهمية النسبية عند عرضها للمعلومات المالية.	61	4,08	,971
توازن المؤسسة و عدم حذف أي معلومة تؤثر على القرارات المستقبلية للمستخدمين عند عرضها لمعلوماتها المالية.	61	4,25	,537
القوائم المالية التي تقدمها المؤسسة قابلة للمقارنة للقوائم المالية للمنشأة الأخرى.	61	4,30	,527
القوائم المالية للمؤسسة يتم إعدادها وفقا لمفهومي الثبات و الاتصال.	61	4,33	,473
تقوم المؤسسة بالإفصاح عن معلومات مقارنة تتعلق بالفترة الماضية التي تتضمنها القوائم المالية.	61	4,34	,513
معيار الصفات	61	4,3377	,24095
معيار الأداء	61	4,2732	,24159
معيار نطاق العمل	61	4,2646	,26959
معيار إدارة قسم التدقيق الداخلي	61	4,3934	,80418
M	61	4,3174	,24667
K	61	4,2921	,18933
QUESTIONNAIRE	61	4,3047	,14591
N valide (liste)	61		

الملحق رقم 8

اختبار الفرضية الرئسية الأولى

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
M	61	4.0000	.00000	.03158

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 0					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
M	136.000	60	.000	4.00000	4.0000	4.0000

اختبار الفرضية الفرعية الأولى

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
M1	61	4.0000	.00000	.03085

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 0					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
M1	140.000	60	.000	4.00000	4.0000	4.0000

اختبار الفرضية الفرعية الثانية

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
M2	61	4.0000	.00000	.03093

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 0					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
M2	138.000	60	.000	4.00000	4.0000	4.0000

اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
M3	61	4.0000	.00000	.03452

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 0					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
M3	123.000	60	.000	4.00000	4.0000	4.0000

اختبار الفرضية الفرعية الرابعة

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
M4	61	4.0000	.00000	.00000

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 0					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
M4	42.000	60	.000	4.00000	4.0000	4.0000

اختبار الفرضية الرئيسية الثانية

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
K	61	4.0000	.00000	.02424

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 0					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
K	177.062	60	.000	4.00000	4.0000	4.0000